الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

كلية: الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي
رقم:

ميدان: لغة وأدب عربي
فرع: دراسات لغوية
تخصص: لسانيات عامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

أسامة بوفسيو

بومدين لطرشي

تحت عنوان:

التـــــراكيب الخبرية في سورة الإسراء بين البلاغة والتداولية

لجنة المناقشة:

الدكتور: سلطاني نعمان	جامعة المسيلة	رئيسا
الدكتور: بلقاسم جياب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: لحواو الطاهر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

رقم:

ميدان: لغة وأدب عربي

فرع: دراسات لغوية

تخصص: لسانيات عامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

أسامة بوفسيو

بومدين لطرشي

تحت عنوان:

التـــــراكيب الخبرية في سورة الإسراء بين البلاغة والتداولية

لجنة المناقشة:

الدكتور: سلطاني نعمان	جامعة المسيلة	رئيسا
الدكتور: بلقاسم جياب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: لحواو الطاهر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وعرفان

نحن الطالبين: أسامة بوفسيو وبومدين لطرشي، نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام والامتنان، إلى أستاذنا المشرف: الدكتور: بلقاسم جياب، على تفضله قبول الإشراف على موضوع مذكرتنا، وعلى ما أسداه لنا من توجيهات وإرشادات علمية قيمة، منذ الفكرة الأولى للموضوع، إلى أن خرج في شكله النهائي، فله منا جزيل الشكر والعرفان.

وإلى أساتذتنا الأفاضل؛ أساتذة قسم اللغة والأدب العربي الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي، نخص بالذكر منهم الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور: عيسى بوفسيو، الدكتور: الطاهر لحواو الدكتور: عبد القادر قصباوي، الدكتور: نعماني سلطان، الدكتور: بعداش علي، وإلى أعضاء لجنة المناقشة، التي تفضلت بقبول تقييم مذكرتنا، فللجميع منا خالص الشكر والتقدير والامتنان.

أسامة بوفسيو

بومدين لطرشي

إهداء

إلى مثلي الأعلى في الحياة، الذي تعلمت منه الصبر، وتحمل المسئولية والتفاؤل بالنجاح المستمر، إلى نبع الحب والحنان والعطاء، إلى من ربتني وتحملت من أجلي وصبرت من أجل تحقيق أمنياتي وأحلامي، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وأمدها بكل خير.

بومدين لطرشي

إهداء

أهديي هذا العمل العلمي المتواضع، إلى والديّ الكريمين، الذين كانا نعم العون والسند لي طوال مشواري الدراسي، أطال الله في عمرهما وأمدهما بكل خير، ولا أنسى في هذا الصدد أن أهديي هذا العمل إلى أخويي العزيزين: محمد وعبد الرحمان وإلى أختي العزيزة: آمنة ولا أنسى كذلك أن أهديي هذا العمل إلى زميلي: بومدين لطرشي وسعد عمر الذين جمعتني بهما مقاعد الدراسة.

أسامة بوفسيو

مقدمـــــة

مقـــدمة:

يعد التركيب الخبري مجالا لدراســـة اللغة بلاغيا وتداوليا؛ يســـتوي في ذلك تصـــور البلاغة العربية القديمة واللســـانيات التداولية التي تندرج ضـــمن ما توصـــلت إليه الدراســـات اللسـانية المعاصـرة في الغرب؛ فقد انطلقت كل من البلاغة العربية والتداولية في دراسـة اللغة وظيفيا في مسـتواها البنوي من التركيب الخبري، مع الوقوف على وظائف عناصـره الرئيسـة من مســـند إليه ومســـند ومتعلقات الفعل، أما ما يتعلق بالمعنى فقد انطلقا من التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنشـائية، مع التركيز على المفارقة الدلالية التي يحدثها السـياق والمقام بين الدلالة الحرفية للتركيب في أصـل الوضـع، والمعنى المقصـود لدى المرسـل أو منتج الخطاب.

والمتأمل في الدرس البلاغي القديم يلاحظ الارتباط الوثيق بين دراسة اللغة واستعمالها في السـياق، كسـمة بارزة، تم التركيز فيها على المقاصـد الناتجة من طريقة صـوغ التركيب الخبري؛ سواء في شكله البسيط الأساس، أم في أشكاله المحولة بإعادة الترتيب أو بالحذف أو بالتوكيد أو بتقييد أحد طرفيه (المســـند والمســـند إليه). ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدرس البلاغي قد استشرف آفاقا أصبحت موضع تدقيق نظري وتطبيقي في مجال اللسانيات التداولية (*Pragmatics*) الحديثة التي ركزت على وصف اللغات الطبيعية من جهة علاقتها بمســـتعمليها، وبالســـياقات التي يقع فيها الخطاب اللغوي، ولقد كانت تلك نقلة مهمة في النظرية اللســـانية الحديثة ؛ حيث مثلت مع عدد من الاتجاهات الأخرى – مثل اللســـانيات الاجتماعية، وتحليل الخطاب– تحولا نوعيا عن المنحى الوصـفي الشـكلي الذي كان مسـيطرا في مرحلة ما قبل العقد السادس من القرن العشرين الميلاد ومن هناك أصبحت الحاجة ماسة للتوجه نحو بناء دراسات علمية يركز كل منها على قضية لغوية محددة من أجل دراستها من منظور تحليلي مقارن، بين الإنجاز البلاغي العربي والإنجاز التداولي، وهذا ما ترمي هذه الدراسـة إلى تحقيقه في مجال: **التراكيب الخبرية**، من منطلق أن الكشـف عن القيمة المعرفية للتصـورات والمعالجات التي قدمتها البلاغة العربية لا يتم – بشـكل علمي موضـوعي– إلا

بالمقارنة والتقويم على ضـــوء المعرفة اللســـانية الحديثة وما حققته من تطور في منهجيتها وجهازها الاصطلاحي، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- قلة الدراســات العلمية العربية في مجال الدرس اللســاني التداولي الذي يربط التحليل اللغوي بالوظيفة والسياق.

2- قلة التحليل المقارن بين الدرس اللغوي التراثي والدرس اللســاني الحديث في موضــوع مؤســس كالتركيب الخبري، الذي يكشــف عما توصــل إليه الدرس اللغوي العربي من إنجازات، ويساعد على فهم التراث من جهة، واستيعاب ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث من جهة أخرى، ويفيد في الوقت نفســـه في النهوض بالدرس اللغوي العربي لمواكبة الدراسات اللسانية الحديثة.

ومصــطلح "**التركيب الخبري**" الذي اعتمدناه في هذا البحث يتحدد مفهومه بالنســبة إلى الدراسات الحديثة من جهتين:

الأولى: تركيبية، وتعني البحث في لجملة الخبرية بقســميها: الاســمية والفعلية، التي لم يدخل في بنائها ما يدل على إنشائيتها كأدوات الاستفهام، وصيغ الأمر والتعجب...إلخ.

والثانية: تداوليـــــة، وتعني البحث في التراكيب التي وضـــــــعت لأداء الأفعال الإنجازية الخبرية-الإثباتية أو التقريرية عند أوســتن وســيرل-في أصــل الوضــع، ويدخل فيها التراكيب لتي تدل على الإنشائية لا على أصل الوضع، وإنما بدلالة السياق كصيغ العقود.

وقد يعترض على مصـــطلح "التركيب الخبري" نظرا لما بين التركيب والخبر من اختلاف في مستوى التحليل؛ إذ التركيب يدخل في مستوى اللفظ وبنية الجملة، والخبر غرض من الأغراض داخل في مســتوى المعنى، وقد يبدو هذا الاعتراض وجيها، ولكن ينبغي أن لا نغفل أن اللغويين القدماء لم يســتخدموا مصــطلح الخبر في مفهوم واحد ولا في مســتوى واحد من التحليل اللغوي؛ فقد أدخلوه في الوظائف التركيبية فقالوا: "خبر المبتدأ"، وأدخلوه في المستوى الدلالي فجعلوه مرادفا للمحمول، وفي المستوى التداولي استخدموه في مفاهيم مختلفة

من نفس المســـتوى؛ فمرة يأتي الخبر عند القدماء بمعنى وظيفة المحور، وقد تتوســـع دلالته فيطلقون الخبر ويقصدون منه محتوى القضية عموما، أو يقصدون الفعل الإنجازي والغرض الذي أراد المتكلم تأديته في الخطاب، وهو ما يســـميه أوســـتن وســـيرل بالإثباتيات أو بالتقريريات، ويتداخل مفهوم الخبر مع مفهوم الإسناد في الدراسات العربية القديمة، وكثيرا ما يســـتخدمون مركبا من الكلمتين (الإســـناد الخبري)، فلا ندري هل نحن بصـــدد الحديث عن الخبر أم عن الإسناد أم هما شـيء واحد؟ ومما تجدر الإشـارة إليه هنا أن القدماء اسـتخدموا "الإسناد" لأحد المفاهيم التي استخدموا لها مصطلح الخبر، وهو ما اصطلح عليه المحدثون بـ"محتوى القضية". أما مفهوم القوة الإنجازية فلم يشر إليه البلاغيون العرب بعبارات واضحة.

وتتلخص **إشكالية البحث** في الأسئلة التالية:

أ- ما مفهوم التركيب الخبري بلاغيا ووظيفيا وتداوليا؟

ب- ما القيمة المعرفية التي قدمتها البلاغة في مجال أنماط التراكيب الخبرية وظيفيا؟

ج- كيف يمكن الاســـتفادة من الدرس التداولي في تقويم إنجاز البلاغة لدراســـة التركيب الخبري؟

د- كيف يمكن الاســـتفادة من الدرس البلاغي في إثراء الدرس اللســـاني التداولي الحديث لدراسة التركيب الخبري؟

وتتجلى **أهمية البحث** في نظرنا في النقاط التالية:

1- التعريف بإنجازات البلاغة العربية في دراسة التركيب الخبري بنيويا ووظيفيا.

2- التمييز بين ما هو مقرر في كتب البلاغة من أنماط ووظائف للتركيب الخبري، وما زاد عليه المحدثون من تحديد المفاهيم، ووضـــع المصـــطلحات واعتبارات التقســـيم والتسلسل المنطقي.

3- إثراء الدرس التداولي العربي الحديث من خلال المقاربة بين مفاهيم اللسانيات التداولية الحديثة ومفاهيم الدراسات اللغوية القديمة.

ومن الدراســات التي ســبقتنا في هذا المجال نقتصــر على ما يلي: **(الأفعال الكلامية عند الأصوليين 2004 م)** لمسعود صحراوي، **(الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية 1999 م)** لخالد ميلاد، وهذه الأخيرة وإن كانت في الإنشاء وليست في الخبر إلا أنها قريبة إلى موضوع هذا البحث؛ لكونها دراسة مُخصصة بالمفهوم المقابل لما نحن بصدده من دراسة الحبر، وجل الدراسات الأخرى التي اطلعنا عليها تركز على الجانب الشكلي البنوي للتراكيب، ويخلط الكثير، منها بين مباحث الدلالة التركيبية ومباحث تدخل في دلالة المفرد أو الصيغة.

ومن الصــعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة المراجع، بالإضــافة إلى ما وجدناه في الدرس التداولي الحديث، من عدم انضباط في مجال بحثه ومفردات موضوعه، حتى وجد من بين الدارسين المحدثين من يشكك في لسانيته وفي علميته، ويذهب بعض هؤلاء إلى أن النظريات التداولية ما زالت في معظمها فلســفية. وقد اقتضــت طبيعة البحث تنظيمه في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة؛ تناولنا بالدراسة في **الفصل الأول** العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية، وفي **الفصل الثاني** تناولنا التراكيب الخبرية بين البلاغة ونظرية الأفعال الكلامية، وفي **الفصل الثالث** تناولنا بنية التراكيب الخبرية بين البلاغة واللسانيات الوظيفية، وفي **الفصل الرابع** تناولنا التراكيب الخبرية ووظائفها من حيث الدلالة بين البلاغة والتداولية، وخصصنا **الفصل الخامس** التطبيقي للتراكيب الخبرية في سورة الإسراء من منطلق منهج وصفي إحصائي، **وضمنا الخاتمة** أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية

المبحث الأول: تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة واللسانيات التداولية

أولا: البلاغة

ثانياً: اللسانيات التداولية (pragmatics)

ثالثا: العلاقة بين البلاغة والتداولية

المبحث الأول: تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة واللسانيات التداولية

أولا: البلاغة

أ-مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا:

البلاغة لغة الانتهاء والوصول، يقال: بلَغ الشيء، يبلُغ بلوغًا وبلاغاً: وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده، والبلاغ: ما يُتبلغً به ويتوصَل إلى الشيء المطلوب، والبلاغة: الفصاحة، ورجل بليغ: حسن الكلام وقد بلغ بلاغة: صار بليغا.[1]

لم يحاول البلاغيون العرب الأوائل تعريف البلاغة تعريفاً جامعاً مانعاً، ولذا لم يفرق" عبد القاهر الجرجاني بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل هذه الألفاظ تعني عنده" فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في أنفسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"[2]. ومن أوائل من حاول تعريف البلاغة فقال: العباس المبرَّد حيث يقول: " حق البلاغة إحاطة القول بالمعني، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقارنة أختها ومعاضدة شكلها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول"[3]، أما ابن الأثير فقد فرَق بين الفصاحة والبلاغة من جهتين:

الأولى: من حيث العموم والخصوص، فقال: "والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني وهي أخص من الفصاحة"[4]. ويلزم من ذلك أن يكون كل بليغ فصيحاً، ولا يكون كل فصيح بليغا. وذكر أن الكلام يسمى بليغاً لأنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية.

الثانية: أن الفصاحة تكون في اللفظ المفرد والمركب، بخلاف البلاغة التي لا توصف إلا باللفظ، فقال: "ويفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام، وهو أنها لا

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط 3، 2004م، مادة (بلغ).

[2] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، علق عليه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1413هـ/1992م ص 43.

[3] المبرد، أبو العباس، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1405هـ / 1985م ص81.

[4] ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الجوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1403هـ /1983م، ج1، ص: 146.

تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة ويطلق عليها اسم الفصاحة، إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها؛ لخلوها من المعني المفيد الذي ينتظم كلاما"[1].

ويعرف السكاكي البلاغة بقوله: " في بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهه"[2]. أما القز ويني فقد فرق بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، فبلاغة الكلام عنده " مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وبلاغة المتكلم عنده " ملكة يتقدر بها على تأليف كلام بليغا "[3]

ب ـ أقسام البلاغة:

يعد السكاكين أول من قسم البلاغة العربية إلى فروعها الثلاثة: المعاني، البيان، البديع، ومع ذلك لم يجعل البديع قسماً مساوياً للمعاني والبيان؛ وإنما جعله ملحقاً لهما، واصطلح عليه بـ " وجوه تحسين الكلام"[4]. ثم جاء القز ويني مؤكدا تقسيم السكاكي مع إضافة اعتبار البديع قسما من أقسام البلاغة العربية مساوياً للمعاني والبيان. فيجعل ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني، وما يحترز به من التعقيد المعنوي علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بقصد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال مع فصاحته علم البديع.

جـ ـ الأسس التي قامت عليها البلاغة:

لا شاك أن دراسة الأسس التي قامت عليها البلاغة العربية تأخذنا إلى الحديث عن تاريخ البلاغة العربية عموما، وهذا الموضوع طويل متشعب، ولقد ذكر أحمد درويش أن " دراسة تاريخ البلاغة لا يمكن أن تتم إلا من خلال جولة عامة يتم فيها الاحتكاك بكثير من فروع المعرفة، وهي تاريخ لم تقل فيه الكلمة الأخيرة بعد، بل لا يمكن أن تقال، فما دام الإنسان

---

[1] المصدر نفسه، ص:146

[2] السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص: 415.

[3] أنظر: القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، 1998مة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1999م، القاهرة، ص 10-12.

[4] أنظر السكاكي، مرجع سبق ذكره، ص423.

كائنا متكلما فسوف يسعى دائما إلى تطوير أداة الكلية لديه، لأن ذلك السعي في الحقيقة هو جزء من السعي الدائم إلى تطوير جوهر الإنسانية ذاته "[1]. لذا يحاول هذا البحث أن يكتشف قدر الإمكان القضايا المؤسسة التي قامت عليها البلاغة العربية.

ذكر بعض الدارسين المحدثين أن البلاغة العربية ترعرعت في بداياتها الأولى في بيئة أهل الكلام؛ وخاصة المعتزلة الذين اهتموا بتعليم الناشئة الفصاحة والجدل. ويبدو أن أهم قضية أثرت في تطور البلاغة العربية هي قضية "اللفظ والمعنى" التي قامت عليها قضية الإعجاز القرآني وموضع المزية منه، ومما يدل على أهمية هذه المسألة في تاريخ البلاغة العربية ما أشار إليه محمد العمري من أن مشروعي عبد القاهر الجرجاني في " دلائل الإعجاز "وابن سنان لخفاجي في" سر الفصاحة" قد دار حول مسألة كلامية ترتبط بمسألة خلق القرآن، وهي: هل القرآن يتكون من حرف وصوت أم لا؟ فذهب الجرجاني الأشعري إلى، والعلاقة معاني ومحاولة إثبات الكلام النفسي في طول مشروعه وعرضه، وكذا حاول ابن سنان لخفاجي المعتزلي إثبات حرفية الكلام ليصل من خلاله إلى إثبات الحروف وخلق القرآن[2].

وتعد قضية الحقيقة والمجاز، والعلاقة بين الألفاظ ومعانيها من حيث طرق الدلالة، من أهم القضايا التي عالجتها البلاغة العربية، وتمثل المحور الذي تدور حوله جل اهتمامات القدماء في دراسة المعنى اللغوي التركيبي. وبحثوا هذه القضية باستخدام مصطلحات مختلفة وتقسيمات متنوعة كـ "الحقيقة والمجاز" عند البلاغيين، ودلالة اللفظ أو عبارة النص وفحوى الخطاب عند الأصوليين وكل ذلك يرجع إلى هاتين الطريقتين:

1- اللفظ من حيث دلالته الوضعية أو الحقيقية.

2- اللفظ من حيث دلالته العقلية أو المجازية أو السياقية.

[1] درويش، أحمد، النص البلاغي في التراث العربي والأوروبي، دار غريب، القاهرة،1998م ،ص:20.

[2] أنظر: المرجع السابق، ص25.

يقول السـيوطي: "إن صـناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة "[1].

يؤكد السـيوطي في النص السـابق أن اللغويين العرب أدركوا المفارقة بين دلالة اللفظ الوضـعية واسـتخدامات المتكلم في سـياقات معينة، وأوضـح أن المعني المراد من التركيب اللغوي يرتبط بغرض المتكلم، والعلاقة بينه وبين المخاطب، إذا سـاوى بين الدلالة الوضـعية والدلالة العقلية أو السياقية في إفادة المعنى المراد.

وتخصـيص السـيوطي لصـناعة النحو في هذا المقام لا يخلو من ملاحظات، لأن الإسـناد بين الكلمات يقع في اللغة الطبيعية لدى الإنسـان مسـتخدما اللغة، ودور النحو وبقية المناهج اللسـانية قديمة كانت أم حديثة، يقتصـر على الوصـف واكتشـاف الظواهر الموجودة في اللغة مسبقا، ولا يوجد للنحو لا إسنادا ولا غيره من الظواهر اللغوية البتة. وهناك ملاحظة ثانية تتعلق باقتصاره على ذكر صناعة النحو، وموضـع النظر هنا هو أن العلم المتخصص في دراسـة الفروق بين المعنى الوضـعي والمعنى السـياقي، هو علم البلاغة وليس النحو، إلا أن هناك من يرى في القديم والحديث أن علم المعاني من علوم البلاغة جزء متمم للنحو، وقد ورد عن الإمام عبد القاهر ما يشـير إلى هذا المذهب، حيث أطلق على مباحث علم المعاني مصطلح " معاني النحو ".

وقد بحث البلاغيون العرب موضـوع اللفظ وطرق دلالته على المعنى في أبواب كثرة، فمثلا يدخل في مباحث الدلالة العقلية المجاز اللغوي كالاسـتعارة والمجاز المرسـل، ويدخل فيه أيضاً المجاز العقلي، الكناية، التعريض، والتورية.

[1] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1407هـ/ 1986م، ص: 172-173.

د ـ البلاغة وعلاقتها بالحقول اللغوية الأخرى:

ذكر خالد ميلاد أن" من الصعوبات الأساسية التي يلاقيها الباحث لدى دراسته التفكير اللغوي العربي تميز البلاغة من النحو من جهة، وتمييزها من علوم أخرى لم تنفصل مداراتها عن دراسة الكلام، من مثل علم الأصول والتفسير والنقد الأدبي من جهة ثانية"[1].

ويذهب خالد ميلاد إلى ذلك بالرغم من أن هناك في التراث محاولات للتمييز بين العلوم اللغوية؛ من ذلك ما قام به التهانوي حيث اعتمد المعنى الأصـــلي والمعنى ال، وأما للتفريق بين العلوم العربية التي تختص بدراســـة التراكيب وهي النحو، وعلم المعاني، وعلم البيان وأصــول الفقه، فقال : أما الأصــول فالبحث فيها إما عن المفردات... وإما المركبات على الإطلاق، فأما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصـــلية فعلم النحو، وأما لإفادتها لمعان زائدة على أصـــل المعنى فعلم المعاني، وأما باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان..."[2].

ولقد حاول بعض الدارســين المحدثين التمييز بين النحو والبلاغة على اعتبار أن كل ما يقوله ســـيبويه والنحاة من بعده فهو من علم النحو، وكل ما يقوله عبد القهار والبلاغيون من بعده فهو من علم البلاغة، ومن الأمثلة على ذلك قول الســـيد في حديثة على تقدم المفعول على الفاعل في مثل "ضـــرب عمرًا زيد"، يقول: " فالنحوي يقول: للعناية والاهتمام على حدِّ قول سيبويه وتبعه النحاة من بعده.

أمّا البلاغيون وعلى رأســهم عبد القاهر الجرجاني، فقد ذكر أغراضــاً أخرى كالتأكيد والتقوية والتخصيص..."[3]، يلاحظ على كلام السيِّد محاولة التفريق بين العناية والاهتمام من

---

[1] ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية، نشر مشترك بين جامعة منوبة والمؤسسات العربية للتوزيع، ط1، تونس ،2001م، ص:317.

[2] التهاوني، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م بيروت، ج1، ص:17.

[3] السيد، عبد الحميد دراسات في اللسانيات العربية–التراكيب النحوية والتداولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، د ط، 1424هـ /2003م، عمان، الأردن، ص: 129.

جهة والتأكيد. والتقوية من جهة أخرى، وليس هنالك أكثر من استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم واحد.

ثانياً: اللسانيات التداولية (pragmatics)

أ ـ مفهومها لغة واصطلاحا:

التداول في لغة العرب مصدر تداول، يقال: دال يدول دولًا: انتقال من حال إلى حال، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة[1]. ولعلّ هذا المعنى الأخير هو الذي جعل المترجمين المصطلحpragmatics يأخذون بصيغة. (التداولية) على أساس أن هذا النوع من الدراسات اللسانية يعني بتداول اللغة بين المستخدمين.

عرف جيفري ليشوجيني توماس التداولية بشكل تقريبي على أنها دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسريها[2]. ويقول فالح العجمي في مفهوم التداولية: "هي فرع من علوم اللغة نشأ عن دراسات لغوية وفلسفية واجتماعية، ويبحث في العلاقة بين اللفظ اللغوي الطبيعي وحالات استخدامه الخاصة"[3].

وذكر محمود نحلة في تعريف التداولية أنها "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل وعلل اختياره لهذا التعريف بأنه "يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي واجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[4]. وعرفها عبد الحميد السيد بأنها "اتجاه في الدراسات اللسانية يعنى بأثر التفاعل ألتخاطبي في موقف الخطاب ويتتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية

---

[1]ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط 3، 2003 مادة "دول".

[2]ليتش جيفري وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، تحرير ن.يكولنج ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله حميدان، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود 1999م مج1، ص:173.

[3]العجمي، فالح بن شيب، الربط الذرعي في النص العربي، أبحاث اليرموك، سلسلة الأدب واللغات، مج12، ج1، 1994، ص: 253-286.

[4]نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2002م، ص:14.

والخطابية المتعلقة بالتلفظ وخاصـــة المضـــامين والمدلولات التي يولدها الاســـتعمال في السياق"[1].

ب ـ مصطلحات التداولية:

التداولية ترجمة للمصـطلح اللسـاني (pragmatics) وتشـير بعض الدراسـات إلى أن أول من استخدم هذا المصطلح هو طه عبد الرحمن[2]. وقد سلك الدارسون العرب المحدثون في تعريب هذا المصـطلح طرقا شـتى. فمنهم من اسـتخدام المصـطلح الأجنبي وعرّبه بلفظه "البرغماتية" أو "البرجماتية". من هؤلاء محمد صـــلاح الدين الشـــريف ومنهم عن ترجم اللفظ الأجنبي واســـتخدم مقابله المعرب من حيث دلالته المعجمية فقالوا "الذرائعية" و"الذرعية" و"النفعية" ومن هؤلاء فالح بن شـــبيب العجمي الذي ذكر أنه اختار المصـــطلح المعرب " الروابط الذرعية " للابتعاد عن الظلال الاجتماعية إلى أخذ مصطلح " البرغماتية"[3] ومنهم من حاول أن يحصـل في الدراسـات اللغوية التراثية العربية على مقابل مفهوم البرغماتية الحديثة، فعرّبوا المصطلح بالمقامية والسياقية والقصدية وعلم المقاصد. وتاريخ محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، وعبد القادر قنيني[4]. واخترنا من بين تلك الترجمات أشـهرها وأكثرها اسـتخداما بين الدارسين وهي " التداولية".

ج ـ تاريخ التداولية:

أول من استخدم مصطلح التداولية (pragmatics) هر الفيلسوف | الأمريكي تشارلز موريس (Charles Morris) وذلك سـنة 1938م، ثم أخذه عنه علماء المنطق أمثال رودولف

---

[1] السيد عبد الحميد، مرجع سابق، ص:119.

[2] أنظر: عبد الرحمان طه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط3، 2000، الدار البيضاء، المغرب.

[3] أنظر: الشريف محمد صلاح الدين، تقديم علم للاتجاه البرغماتي، ضمن الكتاب "أهم المدارس اللسانية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط1، 1986م، ص: 95. وأنظر: العجمي، مرجع سابق، ص:253-286.

[4] أنظر: بروان، و .يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ/ 1997م، ص:22-23.

كارنب (Rudolf Carnap) ما بين (1942–1955م). وكانت التداولية عند موريس واحدة من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات (semiotics) وهي[1]:

1–**علم التراكيب أو النظم: (syntactics) أو (syntax)** : وهو يعنى بدراسية الرموز أو التعابير وعلاقة بعضها بعض، أو هو يعنى بدراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.

2–الدلالية (Semantics): دراسة الرموز وعلاقتها بما تشير إليه (المرجع).

3–التداولية (pragmatics): دراسة الرموز (الأنظمة الرمزية) وعلاقتها بمستخدميها.

يقول عثمان بن طالب : " أما المحور الثالث هذا التطور في السنوات الأخيرة فتمثله البرغماتية في نطاق مراجعة المفاهيم الأساسية للسانيات، هذا التطور الذي بدأ في إطار نظريات الخطاب حول وجهة البحث من موضوع المعرفة (Object) وهو بالنسبة إلينا " اللغة " كتراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة (subject) أي اللغة كخطاب وتلفظ، وإنجاز أي في نهاية الأمر إلى وجود الإنسان في لغته...وديناميةالظاهرة اللسانية هي في العلاقة بين اللغة كنظام قابل للوصف والمشكلة من ناحية والخطاب كإنجاز واستعمال يوظف إمكانات النظام في حاجات التواصل من ناحية أخرى. ويوضح معنى الملفوظات خلافا للمدلول هو القيمة التي يعطيها الاستعمال للتراكيب في سياقه، أي أن المعني كقيمة للملفوظ لا تتحكم في اللغة المستعملة بقدر ما يتحكم فيه مستعملوها"[2].

ويقول نحلة: "التداولية لم تصبح درسا ما يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي للجامعة أكسفورد هم أوستن (Austin1J.L) وسيرل (J.R. Searle) وجرايس (

[1]أنظر: ليتش جيفري ليتش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة للغوية، سبق ذكره، ج1، ص: 173، وانظر: نحلة محمود أحمد، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 9.

[2]بن طالب عثمان بن طالب، البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، فيفري 1986م الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المطبعة العصرية، تونس 1986م ، ص:130.

H.P. Grice) وكانوا من مدرسة اللغة الطبيعية، ومن الغريب أن أحداً منهم لم يستعمل مصطلح التداولية (pragmatics) فيما كتب من أبحاث" [1].

د ـ التداولية ودراسة اللغة:

البحث التداولي يرد على دراسة أربعة جوانب هي[2]:

1. الإشارة (deixis)
2. الافتراضي السابق (presupposition)
3. الاستلزام الحواري (conversational Implicature)
4. – الأسس. الكلامية (speech acts)

وذكر محمود نحلة أربعة أنواع للتداولية مبنية على هذه الأسس[3].

-**التداولية الاجتماعية:** وتهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبط من السياق الاجتماعي.

- **التداولية التطبيقية:** تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية، وهي بذلك تنطلق من اتجاه مقابل للتداولية الاجتماعية، فإذا كانت هذه تنطلق من السياق الاجتماعي إلى التركيب اللغوي فإن تلك تنطلق من التركيب اللغوي إلى السياق الاجتماعي.

-**التداولية التطبيقية:** وهي تعني بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة وخاصة حين يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كجلسات المحاكمة.

-**التداولية العامة:** وتعني بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا تواصليا.

وهنالك جدل بين الدارسين المحدثين في جدوى التداولية في التحليل اللغوي. يقول جيفري ليش وجيني توماس: "وقد يشك بعضهم فيما إذا أصبحت البرغماتية (التداولية) فرعا لغويا محترما، أو إن كان هناك أي حقل حقيقي من الدراسة يسمى بالبرغماتية"[4]. وذكر

---

[1] نحلة، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

[2] مرجع سابق، ص: 15.

[3] نحلة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[4] ليتش جيفري وليطش وجيني توماس، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

محمد سامي أنور أن هناك تناقضا بين النظرية اللغوية الحديثة والتداولية، يقول: " النظرية اللغوية الحديثة مبنية على أساس أن اللغة نشاط ذهني، فهي تتبني الاتجاه العقلي، في حين أن النظرية البرغماتية تعتمد على ردود الفعل الشرطية التي قامت عليها المدرسة السلوكية، وكلتا المدرستين على طرفي نقيض؛ لذا فإن دمج متغيرات من مدارس مختلفة في إطار بحث علمي واحد لن يتفادى التناقض الجنسي بين المبادئ التي بنيت عليها النظرية العقلية وأساليب التحليل السلوكي للغة[1]. وفي السياق نفسه يقول في موضع آخر:" عندما يتسع مجال البحث ليشمل مبدأ التوفيق الاجتماعي لاستخدامات اللغة فإن الاهتمام ينتقل من اللغة كظاهرة مستقلة بذاتها إلى ما تعنيه هذه الظاهرة في المتغيرات الاجتماعية، وهو نوع من التجريد ينتقل من الشيء في حده ذاته إلى علاقة الشيء بالمتغيرات الأخرى[2].

وهناك من الدار طالب: محدثين من يقتنع بجدوى التداولية، وأهميتها في الدرس اللغوي الحديث، ونميل إلى هذا المذهب لأن هؤلاء أثبتوا أن التداولية حقل معرفي جديد استطاع أن يتخطى حدود الدرس اللغوي التقليدي الذي تُؤَطِّرَهُ الكلمة والجملة، وتجاوز إلى آفاق رحبة في الخطاب. يقول عثمان بن طالب: " إن نظرية الملاحظة في السنوات الأخيرة حولت وجهة البحث من مفهومي الكلمة والجملة إلى مفهوم الملفوظ، أي الجملة المنطوقة في سياق دال. فبينما ترتبط الكلمة ارتباطا خاصا بالكتابة وبالقائمة المعجمية للغة، ويبقى ظاهر مفهوم الجملة متعلقا بالهياكل والأبنية اللغوية وبالأنماط التركيبية الثابتة الخاصة لقواعد التركيب، يتميز الملفوظ بخصائص جديدة لعلاقته المباشرة بالخطاب، في إطار نظرية التلفظ ولقيمته الدلالية كممارسة خطابية تضمن معطيات السياق وتخضع لقوانين الاستعمال وقواعده، إذ نجد في الملفوظ الكلمات كعلامات دالة، والجمل كتراكيب صحيحة، ولكن

[1] أنور محمد سامي، اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، 1985م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع 22، ربيع 1986م ص222.

[2] أنور محمد سامي، مرجع سابق، ص 222.

خصائصه لا تقف عند هذا الحد، بل تشمل كل عناصر وضعية التلفظ المفيدة في تحليل الممارسة الخطابية[1].

وقد أشار بعض الدارسين المحدثين إلى صعوبة الفصل بين التداولية والحقول اللغوية الأخرى، يقول العجمي: " ويصعب الفصل في علوم اللغة بين البرغماتية وكل من الدلالة والنحو والمباحث الاجتماعية اللغوية، ولكن المهمة الأصعب هي فصل الجوانب البرغماتية عن الدلالة، إذ تبحث جميعها المعني من زوايا مختلفة.[2]

ثالثا: العلاقة بين البلاغة والتداولية

هناك أسسً ومفاهيم كثيرةً مُشتركة بين البلاغة العربية والنظريات الوظيفية والتداولية في الدرس اللغوي الحديث مع المفارقة الإبستمولوجية، ما يجعل البلاغة أقرب العلوم اللغوية العربية لتلك النظريات وأولاها بالتحاور معها.

وقد ذهب صلاح فضل إلى أن البلاغة تداولية بشرط تضيق مجالها واعتبارها أداة ذرائعية وإعادة تعريفها على هذا الأساس. بلاغة. بعض الدارسين الذين وسّعوا دائرة البلاغة كمن عرّفها بأنها " فن القول بشكل عام " مما يسمح باعتبار كل شيء بلاغة[3]. ونقل عن لينش " أن البلاغة، تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي[4]. ثم يقول: "... ومن هنا فإنهم يفهمون التداولية اللغوية الآن كتنظيم غير مخالف لعلمي الدلالة والنحو إلا في المستوى فحسب، إذ إنه يقوم بجمعها في مستوى ثالث خاص

[1] بن طالب عثمان بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 203-286.

[3] أنظر فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، 1996م، ص 123 وما بعدها.

[4] فضل صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 123 وما بعدها.

بالسـياق المباشـر، يجعل التداولية قاسـما مشـتركا بين أبنية الاتصـال النحوية والدلالية والبلاغية"[1].

وذهب بعض الدارسـين المحدثين إلى أن علم البيان من علوم البلاغة العربية يختص بدراسـة المعاني المفردة، ولا يدخل في المعنى التركيبي. من هؤلاء تمام حسّان الذي ذكر أن" البيان علم المعنى المفرد مطابقيا كان أم تضامنيا أم لزوميا وحقيقة كان أم مجازا، وقريبا كان أم بعيدا..."[2]. ثم أدرك تمام حسـان أن المجاز العقلي فقط يتعارض مع مذهبه هذا، أما الاسـتعارة والكناية والتعريض واسـتخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشـائي والعكس فلم يلتفت إليها البتة، وكل هذه المباحث تدخل في المعنى التركيبي السـياقي، واغلبها تقع تحت مباحث الخبر وقد رد عبد القاهر على من يحاول إخراج مباحث المجاز عن النظم، فقال "... هذه المعاني هي الاسـتعارة والكناية والتمثيل وسـائر ضـروب المجاز من بعدها من مقتضـيات النظم، وعنه يحدث، وبه يكون لأنه لا يُتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد..."[3].

وإذا حاولنا تصنيف أبواب البلاغة العربية على ضوء النظريات اللسانية الحديثة، يبدو أن علم المعاني (نظرية النظم عند عبد القاهر) يلتقي مع النظريات الوظيفية في الغالب، أما علم البيان فيلتقي مع النظريات السـياقية، ومفهوم الحقيقة والمجار يقابل الأفعال المباشـرة والأفعال غير المباشـرة للأقوال المنجزة في سـياقات حقيقية من اللغة الطبيعية، ولقد أشـار بعض البلاغيين إلا أن اللفظ اللغوي لا يكون حقيقة ولا مجازا قبل استخدامه، وهذا دليل على أن هاذين المفهومين داخلان في الدلالة التركيبة وليس في الدلالة المفردة. وقد يؤخذ على اللغويين العرب تشتيت مباحث التركيب الخبري في البلاغة والنحو وأصول الفقه.

وقد أدخل كل من الدرس البلاغي العربي والدرس اللسـاني التداولي الحديث السـياق في التحليل اللغوي. ومن أهم النظريات اللسـانية التداولية التي اعتبرت السـياق وقدمت

---

[1] فضل صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 123 وما بعدها.

[2] حسان تمام، الأصول دراسة ابستمولوجية، للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، د.ط 1425هـ /2004م، القاهرة، ص 349.

[3] الجرجاني عبد القاهر، مرجع سبق ذكره، ص393.

مقاربات يمكن تطبيقها على اللغة الطبيعية نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل ونظرية الحوار أو المحادثة عند جرايس. وقد أطلق البلاغيون العرب المقام أو الحال أو مقتضى الحال على مفهوم السياق.

ومن الفروق بين البلاغة العربية والنظريات السياقية أن البلاغة تهتم بالجانب التعبيري للأقوال ومما يدل على ذلك تعريفهم البلاغية بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال "، وهذا التعريف يكشف أن المنطقة الأولى لديهم هي الأحوال ليتوصلوا عن طريقها إلى التراكيب المناسبة لها، وقد عبر بعض الدارسين المحدثين عن اتجاه التحليل البلاغي العربي بأنه "تحديد الربط المناسب بين مجموعة الأحوال ومجموعة التركيبات البديلة بالنسبة لمعنى أساسي واحد"[1].أما النظريات التداولية اللسانية كنظرية الأفعال الكلامية ونظرية المحادثة فقد اهتم أصحابها بالجانب التفسيري بتحليلاتهم، ومعنى ذلك أنهم يحللون تراكيب وعبارات منجزة ليتوصلوا منها إلى السياق الذي أدى إلى إنتاجها. والفرق بين هذين الاتجاهين التعبيري والتفسيري يكمن في أن الأول ينطلق من الأحوال وينتهي بالأقوال والعبارات المناسبة لها، أما الثاني فينطلق من الأقوال المنجزة ويحاول استنتاج الأحوال والظروف التي أدت إلى إنتاجها.

وما تقدم من غلبة التحليل التعبيري في البلاغة العربية، وغلبة التحليل التفسيري في النظريات التداولية لا يعني أن كلاً منهما لا يستخدم التحليل الآخر. فقد يستخدم البلاغي الأسلوب التفسيري في بعض تحليلاته للنصوص، وكذلك النظريات التداولية قد يرى فيها شيء من التحليل التعبيري. ويلاحظ أن اتجاه التحليل اللغوي عند علماء أصول الفقه الإسلامي وعند علماء التفسير يدخل في غالبه في الاتحاد التفسيري ويلتقي كثير في تحليلاتهم للنصوص الدينية مع التداولية الحديثة. والفرق بين هذه العلوم وبين البلاغة العربية يرجع إلى أسباب نشأة كل علم والغرض الذي يهدف إليه، وكذلك البيئة المعرفية التي ترعرع

[1] الطبطباباني، طالب سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، د.ط، الكويت المقدمة، الفقرة رقم:2.

فيها، فمثلاً: البلاغة نشــأت في بيئة أهل الكلام وخاصــة المعتزلة، وكان هدفهم الأول تعليم الناشئة الفصاحة والجدل، بخلاف علم أصول الفقه الذي نشأ في بيئة علماء الفقه والتفسير.

الفصل الثاني

التراكيب الخبرية

بين: البلاغة ونظرية الأفعال الكلامية

المبحث الأول: مفهوم الخبر لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: تقسيم الكلام في البلاغة العربية

المبحث الثالث: تقسيم الكلام في نظرية الأفعال الكلامية

المبحث الرابع: موازنة بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية في تقسيم الكلام

المبحث الأول: مفهوم الخبر لغة واصطلاحا

أولا ـ الخبر لغة:

يأتي الخبر في لغة العرب بمعنى العلم والإعلام قال ابن فارس: " أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته أُخبِرهُ، والخبر هو العلم "[1]. ويأتي الخبر بمعنى النبأ وبمعنى الجواب ففي اللسان: " خبرت بالأمر أي علمته، وخبرت الأمر أخبُرهُ إذا عرفته على حقيقته والخبر –بالتحريك –واحد الأخبار، والخبر: ما أتاك من نبإ عمن تستخبر، والخبر: النبأ"[2].

ثانيا: الخبر اصطلاحا

استخدم الدارسون العرب القدماء نحاة وبلاغيين " الخبر " للدلالة على معنيين اصطلاحيين، وقد اصطلح بعض الدارسين المحدثين للتمييز بين المفهومين بـ "الخبر النحوي والخبر البلاغي يقول خالد ميلاد: "أما المعنى الأول للخبر فهو معنى خاص يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي للمبني على المبتدأ فهو المسند الذي لا يُغني عنه المسند إليه، وأما المعني الثاني للخبر فهو معنى عام يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول باعتباره يكون خبرا واستخبارا وأمرا ونهيا..."[3]. واستخدم اللغويون العرب القدماء مصطلح الخبر بمفاهيم متعددة في البلاغة والنحو. وكل هذه المفاهيم تندرج تحت هذين المفهومين الأساسين.

أ–الخبر النحوي:

أطلق اللغويون العرب الخبر بهذا المستوي على ثلاثة مفاهيم مختلفة:

– أطلقوا الخبر على المسند الذي يأتي اسما أو جملة تقع بعد المبتدأ أو قبله، وهو المشهور عند النحاة بـــ " خبر المبتدأ "، وإذا أطلقوا الخبر فإنه يقع هذا المفهوم في الغالب. وقد عرفوه

---

[1] ابن فارس أبو الحسين، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، 1414هـ 1993م ، ص179.

[2] ابن منظور، مرجع سبق ذكره، مادة (الخبر).

[3] ميلاد خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.

بأنه الجزء الذي تمت به الفائدة مع المبتدأ[1]. وذكر التهاني ثلاثة معان اصـــطلاحية للخبر حســب العلوم التي يدخل فيها: "فهو في علم الحديث مرادف للحديث النبوي، أو مباين له أو أعم منـه، وعنـد النحـاة يطلق الخبر على مجرد المســـنـد إلى المبتـدأ. وعنـد البلاغيين والأصوليين والمناطقة والمتكلمين وغيرهم يطلق الخبر على الكلام التام غير الإنشائي"[2].

ويلاحظ أن المعنى الأول للخبر عند التهاوني يدخل في علم الحديث ولا يعنينا في هذا البحث.

ـــ والمفهوم الثاني، هو مفهوم الخبر مثل له النحاة في المستوى التركيبي الذي نحن بصدده.

ـــــ والمفهوم الثالث يقصـد به الخبر البلاغي، إلا أن محاولته في تحديده غير كافية، إذ لم يستطع أن يقول أكثر من أن الخبر البلاغي ما عدا الكلام الإنشائي.

وذكر محمد القاضـــي في تعقيبه على التهانوي أن حدّ الخبر عند النحاة يقع على الصـيغة، وحدّه عند البلاغيين يقع على الصـيغة والمعنى معاً، يقول : " فالمصـنف(أي التهانوي) يذكر أن الخبر يمكن أن يدل على الكلام أو على معنى الكلام إذ هو من جهة يطلق على الصيغة التي هي قسم من الكلام اللفظي اللساني لا غير، ومن جهة أخرى يطلق على الصيغة وعلى المعنى، فباعتبار الأول يستمد الخبر حقيقته من ذاته ولا يحكم عليه من جهة صدقه أو كذبه، أما اعتبار الخبر جامعا بين الكلام والمعنى فذاك مصداق تعريفه بكونه الكلام الذي يدخل فيه الصدق والكذب، وهنا لابد من رصد العلاقة بين ذلك الكلام وما يحمله من عناصـــر الواقع، إذ الصـــدق لغة الخبر الموافق للمُخبّر به والكذب خلافه وهو الخبر المخالف للمخبر به"[3].

وأطلق بعض النحاة الخبر على الفعل الذي هو قسـم من أقسـام الكلمة العربية (اسـم وفعل وحرف) من ذلك ما ورد عند المظفّر العلوي في نضـرة الإغريق ونصـرة القريض، يقول في حديثة عن نشـــأة النحو العربي: "والأصـــل ثلاث كلمات: اســـم وخبر وأداة تدل على

---

[1] اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والمصرفية، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ/ 1986م، بيروت، ص :72.

[2] التهانوي محمد بن علي، مرجع سبق ذكره، مادة (الخبر) ج1، ص:736.

[3] القاضي محمد، الخبر في الأدب العربي دراسة في السردية العربية، منشورات كلية الآداب منوبة، ط1، 1419هـ /1998م، تونس ص 55-56.

معنى...". وإطلاق الخبر على الفعل غير شـــائع عند النحاة، وهو عكس المفهوم الأول، إذ كان الخبر بمعنى المســـند مطلقاً ما عدا الفعل الذي يرفع فاعلا بعده ولم يتقدّم عليه اســـم مرفوع مبتدأ يتطلب خبرًا، وأطلق البلاغيون العرب الخبر على المستند الذي لا يستغني عنه المسند إليه في المجلة العربية، وهذا المعنى أعم مما سبق من معاني الخبر لأنه يشمل كل ما يقع مسندا، اسماً كان أو فعلاً. وجملة كان أو مفردا، من دون النظر إلى موقعه في ترتيب عناصر الجملة. قال أبو علي الفارسي " الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم، وفعل، وحرف، فما جاز الإخبار عنه فهو اســم. ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبل، وقام بكر فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر"[1]. نلاحظ هنا أن أبا علي الفارســي يَعُدّ (الفعل) داخلا في الخبر بمعنى المســـند. ومع كثرة ورود الخبر بهذا المعنى في البلاغة العربية نجد بعض الدارسين المحدثين يطلقون عليه " الخبر النحوي"[2]. لأن هذا المفهوم للخبر يشير إلى كلمة مفردة أو ما يقوم مقامها، ولا يرقى إلى مستوى الأغراض.

ب-الخبر البلاغي:

وهو الخبر الذي يعرفونه بأنه الكلام الذي يحتمل الصـــدق والكذب. ومن أوائل فارس: هذا الحد للخبر والتكذيب. حيث ذكر في المقتضـــب أن الخبر جاز على قائله التصـــديق والتكذيب[3]. وقال ابن فارس: " وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصـــديق قائله أو تكذيبه وعبر إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم "[4].

وقد حدّه عبد القاهر بأنه الحكم بوجود المعني أو عدمه، وأورد هذا الحدّ في معرض رده على أصـحاب اللفظ، يقول: " واعلم أنك إذا فتشـت أصـحاب اللفظ عما في نفوسـهم وجدتهم قد توهموا في الخبر أنه صـفة للفظ، وأن المعني في كونه إثباتا أنه لفظ يدل على وجود المعنى من الشـيء أو فيه وفي كونه نفياً أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشـيء... فإذا لم يكن ذلك مما يشـك في بطلانه ووجب أن يعلم أن مدلول اللفظ. ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأن ذلك حقيقة الخبر إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من

[1] الفارسي أبو على حسين، الإيضاح، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبعة دار التأليف بمصر، 389هـ / 1969م ص6.

[2] ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، مرجع سابق، ص: 21.

[3] المبرد أبو العباس، المقتضب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ / 1999م ج2، ص: 75.

[4] ابن فارس، الصاحبي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

الشيء أو فيه يسمى إثباتا، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفيًا "[1]. وعرفه فخر الدين الرازي بأنه " القول المقتضي بصريحة نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات[2].

وهذا المفهوم البلاغي الخبر يقابل مصطلح " القضية " عند المناطق، ولذلك يعرفونها باحتمال الصدق والكذب. ومن هؤلاء المناطق نجد الفارابي مثلا عرف القضية بأنها " هي القول الجازم الذي يصدق أو يكذب، وهو مركب من محمول وموضوع[3].

وانتقد السكاكين من يعرّف الخبر باحتمال الصدق والكذب، لأن يعرفون الصدق نفسه بالخبر، بقولهم: "الصدق: هو الخبر عن الشيء على ماهو به وعكسه الكذب " فيلزمهم الدور وعدم الفائدة[4]. يقول: "... وحدود تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتل للصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، أو كقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً...، ليتها صلحت للتعويل[5]، ويبدو أن السكاكين يردُّ على من يعتقد أن هذا التعريف تعريف حدِّي، وهو تعريف باللازم.

ونقل القز ويني أن الخبر منحصر في الصادق والكاذب، فقال: " اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له، وهذا هو المشهور وعليه التعويل، وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له"[6].

---

[1] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سبق ذكره، ص529.

[2]فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكر شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1985م، ص:149.

[3]الفارابي، أبو نصر، العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتاب، 1976م، ص17.

[4]أنظر السكاكين، مرجع سبق ذكره، ص164.

[5]مرجع نفسه، ص164.

[6]أنظر القزويني الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص16. وأشارة القزويني في عبارة " وقال بعض الناس" هي إلى: المعتزلي الشهير: أبو إسحاق انظر: المصدر السابق، ص16.

ثالثا: الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي

خلط بعض نحاة العرب وبعض البلاغيين بين الخبر النحوي (خبر المبتدأ) والخبر البلاغي الذي هو قسيم للكلام الإنشائي وعرّفوه بأنه القول الذي يحتمل الصدق والكذب ومن مظاهر هذا الخلط ما يلي:

أ-ازدواجية دلالة الخبر عند سيبويه:

ذكر خالد ميلاد أن سيبويه لم يحاول تعريف الخبر في الكتاب، وذكر أنه استعمال كلمة "خبر" للدلالة على معنيين اصطلاحين، يقول: " أما المعنى الأول للخبر فهر معني خاص، يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي المبني على المبتدأ، فهو المسند الذي لا يغنى عنه المسند إليه، وأما المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام، يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول، وباعتباره يكون خبراً واستخبارا وأمراً ونهيا..."[1].

ولم يكن استخدام سيبويه المزدوج في مفهوم الخبر متساويا، فكان استخدامه للمعنى الثاني البلاغي مطردا وثابتا، فقد ورد في الصفحة الأولى من الكتاب قوله: " هذا باب علم ما الكلم من العربية...، أما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: بذهب...، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[2]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تقسيم القول إلى خير وأمر، ولا يفهم منه الحصر، إذ وردا في معرض التمثيل فلا يمنع من وجود غيرهما. وقد تحدث سيبويه عن الاستفهام وسائر الأقسام الإنشائية الأخرى في أماكن متفرقة في الكتاب.

لم يكن هناك إشكال في استخدام سيبويه الخبر بالمفهوم البلاغي، ولكن حصل إشكال في استخدامه الخبر بالمفهوم النحوي لوجود مصطلحات أخرى استخدمها سيبويه للمفهوم

[1] ميلاد خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] سيبويه أبو بشر، الكتاب، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 2، 1977م، ص:12.

نفســـه كالمبني عليه والحديث والمحدث به[1].وقد اضـــطربت أقوال خالد ميلاد في تبرير ازدواجية المصطلح عند سيبويه، وله في ذلك موقفان:

الأول: حاول تبرير ازدواجية المصــطلح عند ســيبويه معتمدا على ما ذكره، التهانوي من أن المعنيين لغويان[2].يقول خالد ميلاد " أنا اســتعمل ســيبويه كلمة " خبر " للدلالة على معنيين اصـطلاحين ويبدو أن هذين المعنيين لغويان، ولعل ذلك من الأسـباب التي جعلت صـاحب الكتاب لا يحد الخبر لا بهذا المعنى. أولا بذاك... وملاحظة التهانوي بأن كلا المعنيين لغوي ملاحظة دقيقة لأنهما معنيان لا يختلفان في الحقيقة إلا من حيث وقوع المعنى الأول على محل المفرد داخل الجملة، ووقوع المعنى الثاني على محل القول في النص، فكلاهما يعود إلى معنى واحد"[3].

ولا يخفى ما في قوله من تكلف لتبرير ازدواجية مفهوم المصطلح الواحد عند سيبويه، وترد عليه بعض الإشكالات، منها:

1- أن تقارب المفهومين ودخول أحدهما في الآخر لا يكون مبرِّرًا لاســتخدام مصــطلح واحد فيهما لأنه يخالف الغرض الذي توضــع المصــطلحات من أجله في العلوم والمعارف المختلفة وهو التمييز بين المفاهيم المتقاربة والمتداخلة.

2- أن الخير النحوي الذي هو المبني على المبتدأ يدخل في القول الخبري والأقوال الإنشــائية على حد ســواء، وهذا دليل على أنه ليس هناك علاقة من الخبر البلاغي والخبر النحوي ليست موجودة بينه وبين الإنشاء

الثاني: يعترف ميلاد بعدم انضباط بعض المصطلحات عند سيبويه، وأن استخدامه المزدوج لمصطلح الخبر من هذا القبيل. وهذا القول أقرب إلى الصواب وقد تقدم بما في تبريراته من إشكال يقول ميلاد: " لقد استعمل سيبويه كلمة (خبر) للدلالة على معنيين اصطلاحيين...

---

[1] المصدر السابق، ج1 ،ص:23.

[2] التهانوي محمد بن علي، مرجع سبق ذكره، ج1 ص:410.

[3] ميلاد خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

ونحن نعتبر أن ذلك لم يكن من باب الصدفة وإنما كان نتيجة عدم استقرار الحدود الفاصلة بين مجالي النحو والبلاغة مما أدى إلى تشابك المصطلحات المتعلقة بهما و تداخلها... ويبدو في الحقيقة أن في الأمر تماسا واسترسالا بين معنيي الخبر، وهو استرسال يمكن توضيحه بافتراض أن المصطلح الموضوع أصلا لوظيفة المحل الثاني بعد المبتدأ إنما هو المبني عليه، أمّا الخبر فقد ورد منذ الصفحة الأولى من الكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلم والمخاطب"[1].

ب-ومن مظاهر الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي منع بعض النحاة مجيء، الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ، وقد اهتم الرضي ابن الأنبا ري وبعض الكوفيين بالوهم والخلط بين المصطلحين في منعهم مجيء الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ. بعدما نقل عنهم بأنها -أي الجملة الخبرية-"لا تصح أن تكون طلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب"[2].

ثم يقول الرضي تعليقا على قولهم: " وهو وهم، وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من عمل شيئا، ففي قولك: " زيد عندك " يُسمّون الظرف خبرًا مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف وهو مجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. ويدل على جواز كونها طلبيه قوله تعالى قالوا: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ ﴾ (ص 60) وأيضاً اتفقا على جواز الرفع في قولهم : " أما زيد فاضربه "[3].

ولقد علقم حمد الشاكوش على قول الرضي بقوله: رمي الرضي من منع كون الجملة الواقعة خبرا طلبيه بالوهم، وهو من أشنع ما يُرمي به النحوي إذ هو أفدح من السهو. وقد أُتِيَ أصحاب هذا الوهم بسبب الخلط بين خبر المبتدأ والخبر قسيم الطلب، ومن أدلة ذلك: إطلاقهم الخبر على الظرف، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب...فلئن لم يصدق إطلاق

---

[1] ميلاد خالد، مرجع سبق ذكره، ص61-62.

[2] رضي الدين، الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فاريونس، ط2، 1996م، بنغازي، ليبيا،ج1، ص: 237-238.

[3] مرجع نفسه.

الصـــدق والكذب على الظرف فإنهما يصـــدقان على ما يقدَّر من الفعل أو ما في معناه قبل الظرف..." [1].

ويلاحظ أن الشـــاكوش أصـــاب في جزء من تعليقه على الرضـــي وأخطأ في جزء. أصاب في إشارته إلى سبب الوهم عندهم وأنه الخلط بين خبر المبتدأ والخبر الذي هو قسيم الطلب، وأخطأ في تعليقه على استدلال الرضي بجواز إطلاق الخبر على الظرف مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب فظن الشاكوش أنهم مخطئون في إطلاقهم هذا والصواب أنهم أخطئوا في منعهم مجيء الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ فقط. وأمّا ما أخذ عليهم من إطلاق الخبر على الظرف فهو صـواب ومتفق عليه لدى الجميع. وقد أورده الرضـــي يسـتدل عليهم ليلزمهم أن الخبر عند النحاة لا يشترط فيه احتمال الصدق والكذب، وأما ما يشترط فيه احتمال الصدق والكذب فهو الخبر البلاغي الذي يمثله الفعل القولي والجملة بأكملها وهذا دليل على دقة المسألة عند التطبيق وأنها ما زالت غامضة حتى عند بعض الدارسين المحدثين.

وقد أثبث ســـيبويه مجيء الجملة التلبية خبرا للشـــدة، على خلاف ما نقل تل ابن الأثارتي وبعض الكوفيين، يقول ســـيبويه " وقد يكون في الأمر والهي أن يبين الفعل على الاسم، وذلك قولك: (عبد الله اضربة) ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له، باسمه، ثم اثبت الفعل عليه، كما فعلت ذلك بالخبر..."[2].

وقد اعتبر سيبويه –مع إجازته مجيء الجملة الطلبة خبرا للمبتدأ–هذا الأسلوب عدولا عن الأصـل يقتضـيه المقام، وأن المتكلم يقصـد من هذا العدول تنبيه المخاطب وتعريفه لمن يريد ضربه في المثال السابق (عبد الله اضربه) مثلاً.

ومع هذا أكد ســيبويه أن الأصـــل في الجمل التلبية : أن تكون جملاً فعلية يقول : " والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل، ويبني على الفعل، كما

[1] الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية – تحليل نحو النص، منشورات جامعة منوبة، ط1، تونس، 2001م ج2 ص:848.

[2] سيبوية، الكتاب، مرجع سبق ذكره، ج1، ص: 138.

اختير ذلك باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مُظهرا أو مضمرا، وهما- أي الأمر والنهي- أقوى في هذا من الاستفهام، لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قوله : أزيد أخوك... والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل وذلك قولك : زيدا اضربه"[1].

ويلاحظ على كلام سيبويه ما ظاهره التناقض بين كلامه في أن الطلب لا يأتي إلا في الجمل الفعلية، وعبّر عنها بقوله: " والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل " وبين كلامه في جواز مجيء الجمل التلبية خبرا عن مبتدأ، وعبر عنها بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم وذلك قولك: "عبد الله اضربه". ويُجمع بينهما بأن يُحمل كلامه الأول على الأصل، أي أن الأصل بمجيء الجملة التلبية فعلية، ويحمل كلامه الثاني على الجواز، أي جواز مجيئها اسمية عدولا عن الأصل لأغراض سياقية أو مقامية لدى التكلم.

1-تقسيم البلاغيين العرب لأبواب علم المعاني، يكشف عن الخلط بين ثلاثة مفاهيم مختلفة، هي: الخبر النحوي، والخبر البلاغي، والإسناد ففي مقدمات كتبهم يذكرون أن الكلام ينقسم إلى الخبر وإنشاء، وعند التطبيق يعقدون الإنشاء بابًا مستقلا ولم يفعلوا مثله الخبر.

وحينما كنا ننتظر منهم حديثاً عن الخبر البلاغي الكلي الذي يقابل الإنشاء، نجدهم يعوّضون عنه بأشياء يعتقدون أنها تغني عن دراسته فقد بحثوا في الإسناد الخبري ثم فصلوا في عناصره (المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل) وفي ذلك خلط واضح بين مستويات التحليل اللغوي، فالإنشاء غرض من الأغراض التي تؤدّيها الجمل بمعناها العام، فكيف يقابل بوظائف في مستوى البنية كالمسند والمسند إليه؟

بالجملة الخبرية الاستثنائية، فكما يكون في الجملة الخبرية يكون أيضا في الجملة الإنشائية، وكذلك جميع عناصره موجودة في جمل الإنشاء إذا فما وجه تخصيصه بالخبر وتسميته بالإسناد الخبري لا وجه له، إلا إذا افترضنا صحة القول بأن الخبر أصل للإنشاء،

[1] مصدر نفسه، ج1 ص:137 -138.

فكما هو أصل للفني والتوكيد والتخصيص بالخبر وتسميته بالإسناد الخبري؟ لا وجه له، إلا إذا افترضنا صحة القول بأن الخبر أصل للإنشاء، فكما هو أصل للنفي والتوكيد والتخصيص والحصر، وهو أصل للإنشاء أيضا. وفيه نظر لما بيناه سابقاً.

وقد أشـــار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني في بعض عباراته في دلائل الإعجاز، يقول: "واعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصـــور إلا فيما بين شـــيئين، والأصـــل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى عرفته في الجميع "[1]

المبحث الثاني: تقسيم الكلام في البلاغة العربية

أولا: آراء البلاغيين في تقسيم الكلام

هناك مذاهب عند نحاة العرب والبلاغيين في تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء فمنهم من يرى أن الإنشاء مبني على الخبر ومتفرع منه.

أـ الخبر أصل للإنشاء:

ورد عن بعض اللغويين العرب القدماء ما يفهم أن الأصـــل في الجملة العربية أن تكون خبرية مثبتة، وأن الإنشـاء يأتي في مرحلة لاحقة للخبر، ويستوي في ذلك الإنشـاء و النفي فكلامهما معني زائد على الجملة الخبرية المثبتة بما يطرأ عليها من زيادة أو حذف. يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصـــور إلا فيما بين شـيئين، والأصـل والأول هو الخبر وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع... وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشـئها الإنسـان في نفسـه... وتوصـف بأنها مقاصـــد وأغراض وأعظمها شـــأنا الخبر فهو الذي يتصـــور بالصـــور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"[2].

فقد أقرّ عبد القهار في النص السابق مع تفصيل، بقوله: " والخبر والإنشـاء وإن كانا نوعين متكافئين لا ســـبق لأحدهما على الآخر في المعن، ولكن الخبر في اللفظ والوضـــع

[1] الجرجاني عبد القاهر، مرجع سبق ذكره، ص526-527.

[2] الجرجاني عبد القاهر، مرجع سبق ذكره، ص 526-528-543.

أصـل، والإنشـاء طارئ عليه، وكل طارئ على شـيء لا بدّ له من دلالته، وتلك الدلالة في الإنشـاء إما لفظية أو معنوية واللفظية إما أداة حروف النهي والاسـتفهام والتمني والترجي والنداء، أو تغيير الصـيغة، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضـارع... والمعنوية كألفاظ العقود كبعث اشتريت، وزوّجت وطلّقت. فإن العلم بعدم وقوع الفعل في الماضـي دلالة على كونها للإنشاء"[1].

واعتمد عبد القادر على كلمة " الخبر" اعتماداً كليا في تقسيمه للجملة العربية وظيفيا، فقد اشتق منها " المخبر به والمخبر عنه " بدلا من " المسند والمسند إليه " في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز، يقول مثلا: "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنه ينقسـم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضـي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن يتصـور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هن كمُثبت له ومنفي عنه حاولت فيما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر..."[2].أيضاً: "واعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصـور إلا فيما بين شـيئين، والأصـل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم هذا المعنى فيه عرفته في الجميع"[3].

وما ذكره الجرجاني من أن الخبر أصل للإنشاء والنفي والتوكيد دليل على أنه لا يرى الخبر أكثر من مفهوم (القضية) التي تتركب من موضوع ومحمول عند المناطقة أو المسند إليه والمسند في البلاغة العربية. وذلك أن الخبر بمفهوم الفعل الإنجازي الإثباتي أو التقريري الذي عرفوه باحتمال الصدق والكذب لا يتصور أن يكون أصلاً للإنشاء المقابل له. وكذلك أوضح الجرجاني أهم الفروق التي تميز بين مستويي مفهوم الخبر (الخبر الذي اصطلح عليه المحدثون بمحتوى القضية والخبر بمفهوم الفعل الإنجازي) يقول: "وإذا عرفت أنه لا يتصور

[1] الجرجاني، الشريف محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات، تحقيق عبد القادر حسين، دار النهضة مصر، د. ط، د. ت، القاهرة ص 100-101.

[2] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سبق ذكره، 527-541.

[3] مرجع نفسه، ص 527-541.

الخبر إلا بين شـــيئين: مخبر بـه و مخبر عنه فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث وذلك أنه كما لا يتصــور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به وخبر عنه كذلك لا يتصــور أن يكون خبر حتى يكون له " مُخبِر " يصــدر عنه ويحصــل من جهته ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدف إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا "[1].

ويلاحظ هنا أن الجرجاني ميز بين القضـــية والفعل الإنجازي بكلام يكاد يكون مكتملاً، حيث أوضح أن الخبر يكون بين شيئين هما: المخبر عنه والمخبر به (المسند إليه والمسند) ويقصد به القضية أو محتوى القضية، إذ لا تكتمل إلا بوجودهما ظاهرين أو إظهار أحدهما وتقدير الآخر.

وذكر أنه يحتاج بعد هذين –أي المسند والمسند إليه–إلى ثالث هو "المخبر" ويقصد من هذا الثالث قصد المتكلم وغرضه من إيراد تلك القضية هل يريد أن يخبر ويقرر ويثبت شيئا، وهذا هو الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية إذا كانت مجردة. أما إذا كان الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية لنفي القضية نفسها أو لتأكيدها أو لنقل العبارة من الإخبار إلى الإنشاء فذلك يحتاج إلى أدوات خاصة كما أسلفنا، وقد تقوم دلالة المقام وسياق الحال أو التنغيم مقام الأداة في نقل العبارة من الفعل الأساسي الذي تؤديه القضية المجردة وهو الأخبار المثبت المُؤسِّس –أي غير المؤكد–إلى بقية الأفعال الإنجازية خبرية كانت أم إنشائية[2].

والظاهر أن البلاغيين العرب لا يميزون تمييزا واضـــحا بين الخبر الذي هو فعل من الأفعال الإنجازية وبين الخبر الذي اســـتخدموه في محتوى القضـــية العامة ويبدو أن اللبس يرجع إلى أن الفرق بين الخبرين يكاد يكون فلســـفيا أو على أقل التقدير معنويًا، لأنه ليس

[1] مرجع نفسه،ص 527–543.

[2] انظر حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت، ص :308– 310.

هناك فروق لفظية في مستوى البنية يمكن أن تميز بين القضية المجردة وبين القضية التي أضيف إليها الفعل الإنجازي الإخباري المثبت.

ومن هنا اعتبر البلاغيون العرب الخبر المثبت المؤسس درجة الصفر وأصلا تتبني عليه بقية الأفعال الكلامية التي تميزها أدوات خاصة في البنية. ويمكن أن تكون هذه الأفعال الكلامية داخلة في عموم الخبر كالخبر المنفي والخبر المؤكد، التي تدخل في الإنشاء كالطلب والاستفهام والتعجب والتمني. وكل هذه المعاني الرائدة على مستوى التركيب الخبري الأساسي تتضح مؤشراتها الخاصة في البنية. وتأتي هذه المؤشرات حروفا وأسماء وقد تسهم بنية الكلمة وصيغتها أو السوابق واللواحق في التوضيح والتحديد، كما في أسلوبي الأمر والتعجب، مثل: قم، وما أكرمه أو أكرم به.

وقد يكون اللبس بين القضية والفعل الكلامي مرتبطا بخاصية من خواص اللغة العربية، وهي أن العربية تحذف فعل الكون في أغلب الأحيان، وتجعل. العلاقة بين المسند إليه والمسند علاقة معنوية في الغالب، وينتج من تلك الخاصية أن لا يكون ثمة فروق لفظية بين الأفعال الإنجازية في مستوى البنية[1].

وقد اعتمد على هذا الرأي بعض المحدثين، فذهبوا إلى أن الخبر أصل للإنشاء يقول محمد كردي في ذلك: "والخبر أصل الإنشاء، لأن الإنشاء خبر صار إنشاء إما بحذف كما في " حفظ "فإنه حذف منه حرف المضارعة أو بزيادة كما في لتحفظ ولا تهمل "... أو بنقل كنعم وبئس وصيغ العقود كبعت واشتريت وغير ذلك[2].

ب ـ الخبر قسيم للإنشاء:

وقد ذهب إلى هذا الرأي أغلب الدارسين العرب القدماء، واعتمدوا فيه تقسيمات كثيرة تطورت في العصور المختلفة. فمثلا سيبويه أدخل الخبر والإنشاء فيما هو أعم منهما، وهو الواجب وغير الواجب، وقد فصّل سيبويه في بعض عباراته فذكر الخبر والاستخبار والطلب

[1] مرجع نفسه، ص191-194.

[2] كريدي محمد عبد الرحمان، نظرات في البلاغة والإسناد، شركة دار الصفا للطباعة، د.ط، القاهرة، 1402هـ/ 1982م.

وغيرها، وكذلك فعل من جاء بعده، ولكن كل هؤلاء لم يقصدوا الاستقصاء ولم يصنفوا القول بحسب معناه إلى خبر وإنشاء، وأثبتوا أنه منحصر فيهما. وإليك بعض هذه التقسيمات:

ج ـ التقسيم الثنائي:

اعتمد سيبويه تقسيما ثنائيا في تقسيم الكلام بحسب المعنى، فقدت الإنشاء الخبر عن الكلام الواجب وغير الواجب، وهذان المصطلحان أستخدمهما بالمفهوم الذي اصطلح عليه النحاة والبلاغيون من بعده بالخبر والإنشاء[1]. والواجب وغير الواجب، وإن تضمنا وشملا تقسيم القول إلى الخبر والإنشاء إلا أنهما أعمّ منهما، فقد انطلق تقسيمه من تقسيم القول إلى الثابت وغير الثابت. يقول خالد ميلاد في ذلك: " إن الواجب وغير الواجب مفهومان يمكن أن نجردهما على التوالي للإثبات وما يكون بمنزلته، وعدم الإثبات وما يكون بمنزلته ونحن نفترض دلك مبدئيا، لأن الواجب أعم من الإثبات وغير الواجب أعم من عدم الإثبات. ذلك لأن الواجب عند سيبويه يشمل من الكلام ما كان مثبتا أو مؤكدا وما كان واقعا ثابتا في الكون وفي الاعتقاد، وما كان ثابتا في الاعتقاد دون الكون الخارجي. ويشمل غير الواجب عند سيبويه النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، وما يكون بمنزلته الأمر والنهي من دعاء، وتحذير، وتحضيض، وعرض، ومتن وترج وتشبيه"[2].

وفي موضع آخر يقول ميلاد: "فالواجب مفهوم يدل على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكينونته، وهي معان متصلة بعلاقة المتكلم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التصور والاعتقاد، فما كان منها موجودا واقعا مستقرا ثابتا في التصور والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجودا أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو في واجب"[3].

---

[1] ميلاد، مرجع سبق ذكره، ص:68.

[2] مرجع نفسه، ص68.

[3] مرجع نفسه، ص69.

وأكد السيوطي التقسيم الثنائي بقوله: "اختلف الناس في أقسام الكلام، فالحذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء"[1].

د ـ التقسيم الثلاثي:

ومن القدماء من قسم القول إلى ثلاثة أقسام (الخبر والإنشاء والطلب) ويلاحظ في هذا التقسيم أهم فصلوا الكلام الإنشائي عن الكلام الطلبي، وجعلوا الإنشاء خاصا بما جاء بلفظ الخبر مع دلالته الإنشائية. قال السيوطي: "... وثلاثة: رون أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء. قالوا لأن الأول: إما أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا، الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب، والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء..."[2].

وممن فرق بين الأقوال الإنشائية والأقوال التلبية الرضي الأستراباذي، يقول في شرح الكافية: "والمراد بالإسناد أن نخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به... وقولنا: " أو في الأصل " ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعت، وأنت حر، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم، وليتك قائم أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب "[3].

ويلاحظ على الرضي أنه فرّق بين الكلام الإنشائي والكلام الطلبي، فمثل للكلام الطلبي بالاستفهام، والأمر، والتمني، والترجي، ومثل للكلام الإنشائي بعبارات صيغ العقود: بعت وأنت حر وهاتان الجملتان دلالتهما الأصلية خبرية ودلالتهما الإنشائية، مستفادة من السياق والمقام ففي الجملة الأولى (بعت) يفترض وجود بائع ومشتر، وكذلك مبيع ومساومة، فبعد ذلك كله صارت الجملة إنشائية وفعلا أنجزه البائع الإمضاء البيع وإنجازه. وفي الجملة الثانية

---

[1] السيوطي، الهوامش في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، د، ط 1394هـ/ 1975م، الكويت ج1، ص: 43.

[2] المصدر السابق، ج1، ص :34، وانظر: السبكي، عروس الأفراح، ضمن شروط التلخيص، دار البيان العربي، ط 4، 1412هـ/ 1992م، ج1، ص: 172.

[3] الرضي، شرح الكافية، مرجع سبق ذكره، ج1، ص :31-32.

(أنت حر) يفترض وجود سيِّد ومملوكه في المقام يمثلان طرفي الحوار، أراد السيد أن يحرر مملوكه من ربقة العبودية فقال: "أنت حر" لإنجاز التحرير وإمضائه. ويمكن أن تُرد الجملتان للإخبار المطلق في غير هذا السياق والمقام الذي وصفناه وذكر يوسف حسن في تعليقه على كلام الرضي أن الجمل الفعلية المستعملة في الإنشاء أكثرها بلفظ الماضي، واستشهد بترجيح الرضي تقدير حرف النداء بـــ " دعوت" بلفظ الماضي، ولم يقدر بـــ أدعو " بلفظ المضارع وكذلك: (بعت) مرادا بها الإنشاء ولم يمثل بـ "أبيع" بلفظ الماضي.[1]

هـ ـ التقسيم الرباعي فأكثر:

من علماء العربية القدامى من قسّم الكلام باعتبار دلالته إلى أربعة أقسام أو أكثر، وهؤلاء جميعا يفصلون فيما استقر مصطلحه بـــ "الإنشاء" أما الخبر فعند الجميع واحد من الأقسام يقول ابن قتيبة: "الكلام أربعة: أمر وخبر واستخبار ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر..."[2].

وجعل ثعلب قواعد الشعر أربعة: أمر وفي وخير واستخبار[3]. وذكر ابن فارس أن معاني الكلام عشرة: "خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتخصيص وتمن وتعجب"[4].

ثانيا: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في البلاغة

نقل الدكتور طالب مبيد هاشم الطبطبائي عن البلاغيين العرب القدماء ثلاثة اعتبارات للتمييز بين الخبر والإنشاء: هي التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب إيجاد النسبية في الخارج[5].

---

[1] الرضي، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 34، (حاشية رقم: 1).

[2] ابن قتيبة أبو محمد عبد الله، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط2، 1420هـ/1999م، بيروت ص 7.

[3] ثعلب أبو العباس، قواعد الشعر، شرحه وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط1، 1367م ص25.

[4] ابن فارس الصحابي، مرجع سبق ذكره، ص183.

[5] الطبطباني، مرجع سبق ذكره، 37-60.

أ-**التمييز بحسب قبول الصدق والكذب:** يعتبر احتمال الصدق والكذب أشهر اعتبارات التي بين الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب.

ب-التمييز بحسب المطابقة النسبية الخارجية: يميِّز القزويني بين الخبر والإنشاء بأن الكلام " إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء"[1]. وذكر الطبطبائي أن تعريف القزويني للخبر والإنشاء مأخوذ من التعريف السابق المعتاد على احتمال الصدق والكذب، وعدمه مع تحليل لمعنى الصدق والكذب[2]. وقد أورد الدسوقي إشكالاً على هذا التعريف، هو أن الإنشاء وكالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها فنحو "هل زيد قائم" تكون النسبة الكلامية لها طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية لها هي الطلب النفسي للفهم[3]. فإن كان الطب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، واقترح الدسوقي لحل هذا الإشكال إدخال مفهوم القصد في تعريف الخبر و الإنشاء، فيكون الخبر" ما كان لنسبته، خارج تقتصد مطابقتها له "والإنشاء "ما كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد"[4].يقول " إن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان، ولا يتطابقان تارة أخرى، فنحو: هل زيد قائم، وقم، النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب وللثاني طلب القيام منه. والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق...فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية،

---

[1]القزويني، الإيضاح، مرجع سبق ذكره، ص15، وانظر: التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، مطبعة العطايا بمصر، د ت ص98.

[2]الطبطبائي، مرجع سبق ذكره، ص49.

[3]أنظر: الدسوقي، ص: د بن محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازلي، ضمن شرح التلخيص، دار البيان العربي، ط4، 1412هـ/ 1992م ج1، ص: 166.

[4]مصدر سابق، ج1، ص :166.

والمطابقة وعدمها أمور لا بدّ منها في الخبر والإنشـاء والفارق بينهما إنما هو القصـد وعدم القصد"[1].

ج-التمييز بحسـب إيجاد النسـبة في الخارج: يقول ابن يعقوب المغربي: "إن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبية المفهومة من الكلام حصلت في الواقع، ووقعت في الخارج بين مع السند والمسند إليه، فذلك الكلام خبر. وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجدت به النسبة فالكلام إنشاء..." [2].

ويقول السـبكي: " الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصـل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل: " زيد منطلق " فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل المخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: " ضـرب " أو " تضـرب" فالأول الخبر الثاني الإنشاء... والظاهر أن مرادهم أما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر[3]. ونقل السيوطي عن بعض المتأخرين أن " الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافة"[4].

المبحث الثالث: تقسيم الكلام في نظرية الأفعال الكلامية

وردت ترجمات عربية كثيرة المصـطلح الدال على هذه النظرية، واخترنا من بين تلك الترجمات أشـهرها وهي: نظرية الأفعال الكلامية (Speech act theory) وقد انتقد عادل فاخوري الدراسات العربية واتهمها بالخلط بين المفهومين للمصـطلحين " act " و " verb " وترجمهما بـ " الفعل " اسم الفعل " ويبدوا أنه لم يراع المصطلحات العربية المشهورة لهذه

[1] مصدر سابق، ج1، ص: 166.

[2] المغربي ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط3، 1412هـ /1992م ج1، ص: 168.

[3] السبكي بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ج1، ص: 174.

[4] السيوطي عبد الرحمان، الإتقان في علوم القرآن، تعليق محمد شريف بكر، مكتبة المعارف، ط1، 1407هـ/ 1987م ج2، ص. 210.

المفاهيم، لأن المقابل العربي للمصطلح " act" هو " الحدث " وقد استخدمه بعض الدارسين المحدثين، ومنهم محمد العبد الذي أطلق على هذه النظرية اســـم "نظرية الحدث اللغوي". والمقابل العربي للمصـــطلح (verb) هو الفعل. وأما إطلاقه "اســـم الفعل عليه، فقد يثير من الخلط أكثر مما يعالجه، لأن المصطلح مشغول لوجود مفهوم آخر اصطلح عليه نحاة بـــ " اســم الفعل". ويبدو أن فاحوري اعتمد على ما اشــتهر عند المحدثين من ترجمة هذه النظرية بنظرية الأفعال الكلامية (act the oryspeech) فجعلوا الفعل مقابل(act) وهذا المصــطلح عندهم، ولا مشـــاحة في الاصـــطلاحات، ولكن ينبغي تبعا لذلك ألا نغير المصـــطلحات المشهورة في الدراسات العربية قديما وحديثا.

ونظريــة الأفعـال الكلاميــة (act theoryspeech) نظريــة فلســـفيــة ولغويــة حديثــة تخصـــصـــت في تقســـيم الكلام بحســـب الغرض. ومرت هذه النظرية بمراحل مختلفة في تطورها، لذا يحاول هذا المبحث أن يقدم عرضـــا لمراحلها المختلفة، والأســـس الرئيســـة التي تبني عليها، والإشكالات التي تجيب عنها.

المرحلة الأولى: مرحلة(أوستن)

انطلق رائد نظرية الأفعال الكلامية " اوستن" من النقد على أصحاب الفلسفة الوضعية المنطقية (logical positivism) الذين يرون أن اللغة أداة رمزية لوصــف الوقائع في العالم الخارجي، وأن دور اللغة يقتصـــر على الإخبار عن العالم بعبارات إخبارية يحكم عليها بالصــدق إذا طابقت الواقع، أو الكذب إذا لم تطابق. أما العبارات غير الإخبارية فهي عندهم زائفة لا معنى لها[1].

[1]انظر: المرجع السابق، ج2، ص133. وانظر أيضا: نحلة محمود أحمد، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، ج1،ع1، 1999م ج ص161.

وفي هذه المرحلة أثبت " أوستن" بجانب العبارات الخبرية نوعا آخر من العبارات قد تتشابه في تركيب مع العبارات الوصفية لكنها لاتصف شيئا في العالم الخارجي، ولا تحتمل الصدق أو الكذب، وميز بين نوعين من الأفعال الكلامية[1]:

1- أفعال إخبارية (constative) وهي أفعال تخبر عن الوقائع في العالم الخارجي، ولها خاصية أن تكون صادقة أو كاذبة، وآثر أن يعدل عن تسميتها أفعالا وصفية (descriptive) لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفيا.

2- أفعال أدائية (performative) هي عبارة عن أفعال يؤديها المتكلم بقوله، هي أفعال كلامية لا توصف بالصدق ولا الكذب، وإنما تكون موفقة إذا راعى المتكلم شروط أدائها، أو تكون فاشلة إذا لم يراع شروط الأداء. والأفعال الأدائية مصطلح للأساليب الإنشائية عند أوستن.

ويلاحظ ما توصّل إليه أوستن في هذه المرحلة يقترب من أن يتطابق مع ما توصل إليه اللغويون العرب القدماء من نحاة وبلاغيين وأصوليين، فقد توصلوا جميعا إلى تقسيم الكلام بحسب معناه الكلّيّ إلى خبر وإنشاء. وهناك تشابه آخر بين النظريتين في معيار التمييز، فقد اعتمد كل منهما " احتمال الصدق والكذب" معيارا للتمييز بينهما. ويلاحظ أن "أوستن" زاد عليهم شروط الملاءمة التي وضعها للأفعال الأدائية، وإن كانت قد وردت إشارات إلى بعضها عند اللغوين العرب القدماء، ولكن لم يحاول أحد منهم إحصاءها وتقنينها.

ويلاحظ أيضا أن الزعم الفلسفي الذي انتقده " أوستن" – وهو الزعم القائم على أن المعنى خاص بالعبارات الخبرية، وأن ما سواها من العبارات زائفة لا معنى لها–لم يتم تبنيه عند اللغويين العرب، بل سبق وأن المتقدمين من علماء العربية لم يكونوا يصنفون الأساليب الإنشائية تحت مصطلح واحد، وقد مرّت تقسيماتهم للكلام بحسب معناه.

[1]أنظر نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص63-65، وانظر أيضا: نحلة نظرية الأفعال الكلامية، مرجع سبق ذكره، ص161-162.

المرحلة الثانية: مرحلة (أوستن وسيرل)

بعد أن توصل أوستن عدم نجاح ما ذهب إليه في المرحلة الأولى من نظريته، وعلم أن احتمال الصدق والكذب وشروط الملائمة لا يكفيان في التمييز بين الأفعال الكلامية، ولاحظ أن شروط الملائمة للأدائيات تنطبق على بعض العبارات الإخبارية، وأن هناك بعض العبارات الأدائية ينطبق عليهما احتمال الصدق والكذب، أدى كل ذلك بأوستن إلى رفض التقسيم الثنائي لأفعال الكلام (خبريات-أدائيات أو إنشائيات).

وانطلق أوستن في هذه المرحلة من منطلقات مهمة منها:

1- تغليبه للإنشاء على الخبر، وتأويله للعبارات الخبرية تأويلا إنشائيا، وذهب إلى أن الكلام كلّه إنشائي بدون استثناء، ونقل عنه ذلك عادل فاحوري بقوله:" خلص أوستن أخيرا إلى أن مفهوم الإنشاء لا ينفع في أن يكون معيارا تصنيفيا، إذ إن كل الكلام بما فيه الخبر هو أساسا إنشائي. فالموضوع المهم والشامل إذن هو دراسة الأفعال التي تحصل عند الكلام"[1]. وهذا عكس ما ذهب إليه عبد القاهر في دلائل الإعجاز حيث ذكر أن الخبر أصل الإنشاء[2].

2- ومن منطلقات أوستن في هذه المرحلة تقسيمه للفعل القولي الواحد إلى ثلاثة أفعال فرعية تحصل في آن واحد، هي[3]:

أ- فعل القول

ب- فعل في القول

ج- فعل بالقول

وذكر محمد العبد أن التمييز بين هذه الأنواع من الأحداث اللغوية لغرض التحليل والدراسة، وليس تمييزا بين أشياء منعزل بعضها بعضا عن بعض[4]. واهتم أوستن في هذه

---

[1]أنظر: الطبطباني، ص 6-7، ونحلة، نظرية عربية للأفعال الكلامية، مرجع سبق ذكره ص166-167.

[2]فاحوري، نظرية الأفعال الكلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 1331-1332.

[3]العبد محمد، نظرية الحدث اللغوي تحليل ونقد، مجلة الدراسات اللغوية، ج2، 1421هـ/ 2001م، ص18.

[4]مرجع نفسه، ص18.

المرحلة بالتقسيم الثاني (الفعل في القول) وعلى ضوئه قسم الأفعال الكلامية إلى خمسة أقسام[1]:

1) الحكميات (verdictives)
2) المِراسيات (Exercitives)
3) الوعديات (Commissives)
4) التنبيهات (Expositives)
5) السلوكيات (Behabitives)

وقام جون سيرل بتعديلات مهمة على ما ذكره أوستن في مرحلته الثانية، وطوّر نظرية الأفعال الكلامية، وانتقد تقسيم أوستن للأفعال الكلامية التي بنى عليها تقسيمه للأفعال الإنجازية، لعدم اعتماده معيارا واضحًا في تصنيف، وقد اكتملت نظرية الأفعال الكلامية عنده[2].

عدّل التقسيم الثلاثي الذي قدمه أوستن للأفعال الكلامية، وقدّم تقسيمًا رباعيًا وذلك بتقسيمه القسم الأول عند أوستن (فعل القول) إلى قسمين، وجاء تقسيمه كالتالي[3]:

أ- فعل التعبير أو الفعل اللفظي(Utterance)، ويشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية.

ب- فعل القضية أو الفعل القضوي، وهو الإسناد الذي يربط بين المسند إليه والمسند.

ج- الفعل الإنجازي أو الفعل الداخل في القول وهو أهم الأقسام بالنسبة إلى نظرية الأفعال الكلامية، وباعتباره يكون الكلام خيرًا واستفهامًا وأمرًا وغيرها من معاني الكلام.

---

[3] انظر الفاخوري، مرجع سبق ذكره، ص1333، وأنظر: العبد، نظرية الحدث اللغوي، سبق ذكره ص21، وانظر: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، سبق ذكره ص 168-169. وانظر: الطبطباني، سبق ذكره ص10-11.

[2]انظر: العبد محمد، نظرية الحدث اللغوي، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22. وأنظر: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، سبق ذكره، ص: 170.

[3]انظر: المرجع السابق، ص:170. وفاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، مرجع سبق ذكره م2، 1332.

د- الفعل التأثيري أو الفعل المتعلق بالقول ولم يهتم سـيرل بهذا الصـنف، لأنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما[1].

واعتمد سـيرل القسـم الثالث من الأفعال الكلامية (الفعل الإنجازي وهو الفعل الداخل في القول عند أوسـتن) في تصـنيفه للأقوال بحسـب المعاني أو الأغراض. وقسـم الأفعال الإنجازية إلى خمسة أقسام هي كالتالي[2]:

1) الإخباريات أو التقريريات (Assertive)
2) التوجيهيات (Directives)
3) الإلتزاميات (Commissives)
4) التعبيريات (Experssives)
5) الإعلانيات (declaratins)

وبنى سيرل نظريته على أساس ثلاث تمثل المعايير الأساسية في تصنيفه للأفعال الانجازية، وهي كالتالي[3]:

أ- الغرض الإنجازي Illocutionary point ( )
ب- مراعاة اتجاه المطابقة(Direction of fit)
ج- مراعاة شروط الصدق (Sencerity condition)

وأضـاف إلى هذه الأسـس محددات أخرى ثانوية قد أوصـلها إلى اثني عشـر معيارا للتمييز بين الأفعال الإنجازية، منها دور السلطة والعلاقات بين المتخاطبين، والحالة النفسية للمرسل. وبناءً عليها قسم الأفعال الإنجازية إلى الأقسام الخمسة التي تقدَّم ذكرها[4].

المبحث الرابع: موازنة بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية في تقسيم الكلام

قبل الشـروع في المقارنات ينبغي أن ننتبه إلى أن نظرية المحدثين نظرية متكاملة في الأفعال الكلامية، نجد منطلقاتها ونتائجها في مكان واحد بخلاف النظرية العربية للأفعال الكلامية، فهي عبارة عن محاولة من الدارسـين المحدثين لإعادة بناء نظرية مسـتخلصـة ومسـتنبطة من التعريفات والحدود والضـوابط وكذلك من الأمثلة التي ذكرها القدماء للخبر

[1] مرجع نفسه، ونحلة، مرجع سبق ذكره، ص:173.
[2] انظر: فاحوري، مرجع سبق ذكره، ص1334-1336.
[3] نحلة، مرجع سبق ذكره، ص177، وفاخوري، مرجع سبق ذكره، ص1334.
[4] مصدر نفسه، ونحلة، مرجع سبق ذكره، ص177.

والإنشـــاء، معتمدين ما توفر لديهم من مقولاتهم المتفرِّقة في الكتب. لذا لا يســـتبعد أن تفوتنا بعض المقولات المهمة، ولا أن نقع سوء فهم والتأويل.

وهنـاك مشـــكلـة أخرى في التراث اللغوي العربي هو أن علمـاءنـا الأجلاء يقـدمون تطبيقات ناضـجة من دون أن يشـيروا في الغالب إلى منطلقاتهم النظرية. ولعل السـبب يرجع إلى ما ذكره بعض الدارســين المحدثين من أن منهج الدارســين العرب القدماء في اللغة وفي غيرها هو منهج تعليمي يســـتهدف التســـهيل ويتجنّب التعقيد. أو أن هؤلاء الدارســـين كانوا يسـتفيدون من المنطق الأرسـطي والمذاهب الفلسـفية الأخرى، فكانوا يخافون من أن يكشـفوا منطلقاتهم أو مراجعهم خوفاً من البطش أو إساءة السمعة نظراً إلى ما كان سائداً في المجتمع الإسلامي من اتهام الفلاسفة بالزندقة والكفر.

أولا: الأفعال الكلامية بين البلاغة العربية والتداولية

أول ما نواجه في هذه الموازنة هو هذا الســؤال: هل اللغويون العرب القدامى قسّـموا الفعل القولي إلى أقســـام فرعية، كما فعل أصـــحاب نظرية الأفعال الكلامية في العصـــر الحديث؟ نعم فقد وردت بعض النصـوص البلاغية والأصـولية التي أشـارت بوضـوح إلى هذا التقسيم. فمثلاً ذكر ابن قيم الجوزية أنّ" الكلام له نسبة ثالثة... إلى المخاطب"[1].

قسّم ابن القيم في النص السابق الأفعال الكلامية تقسيما ثلاثيا لا يختلف شيئا عمّا ذكره أوسـتن في المرحلة الأولى. وقد مرّ أنّ أوسـتن قسّـم الأفعال الكلامية تقسـيما ثلاثيا (1-فعل القول. 2-الفعل في القول. 3-الفعل بالقول). فالنســـبة الأولى عند ابن القيم التي تكون بين القول والمتكلم هي: فعل القول عند أوسـتن، والفعل التعبيري عند سـيرل، والنسـبة الثانية بين القول والغرض أو موضـــوع الحديث عند ابن القيم هي: الفعل في القول عند أوســـتن، وهذا القسـم هو الذي فصّـل فيه سـيرل إلى فغل القضـية والفعل الإنجازي. وأمّا النسـبة الثالثة عند ابن القيم التي تقع بين القول والمخاطب، فهي الفعل بالقول عند أوسـتن، والفعل التأثيري عند سيرل. وقد صـرَّح ابن القيم هذه النسبة الثالثة للإنشـاء فقط، ولكن الحكم يشـمل الخبر لأنهما يقعان في مستوى واحد من التحليل اللغوي.

ثانيا: الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي بين سيرل والبلاغيين

[1] ابن القيم الجوزص: بدائع الفوائد، مكتبة ابن تيمية، د.ط،د.ت، القاهرة ج2، ص: 139.

ذهب الدارسون المحدثون إلى الفصل بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي، ويقصدون من ذلك أن الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه يدل دلالة أولية على محتوى قضية منفصلة عن الفعل الإنجازي الذي ينشأ من الربط بين تلك القضية وبين موقف كل من المتكلم والمخاطب منها. يقول محمد العبد:" محتوى قضية يعبر عنها الحدث الإنجازي، ليست القضية إجبارا ولا تبليغا، الإخبار حدث إنجازي ولكن القضية ليست حدثا على الإطلاق، ولكن حدث التعبير عن قضية جزء من أداء الحدث الإنجازي... وذكر سيرل أن المحتوى القضوي قاسم مشترك بين أحداث إنجازية مختلفة في أشكالها ووظائفها..."[1].

ويبدو أن هناك موقفين متباينين لدى البلاغيين العرب في العلاقة بين المحتوى القضوي والفعل الإنجازي، هما:

الأول: يرى عدم الفصل بينهما، ويبدو أن أغلب المتقدمين ذهبوا هذا المذهب، ومن مظاهره عندهم اعتبار كل إسناد يقع بين كلمتين إسناداً خبرياً، ولذا أطلقوا الإسناد الخبري على المحتوى القضوي.

الثاني: أشار بعض البلاغيين إلى أن الإخبار يختلف عن الإسناد بين الكلمتين، وأن الإخبار يحتاج إلى مخبِر ومخبَر به و مخبَر عنه، كما هو واضح في عبارة الجرجاني" كما يُتصوَّر أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مُخبَر به ومُخبَر عنه، كذلك لا يتصوَّر أن يكون خبر حتى يكون له مُخبِر يصدر منه ويحصل من جهته..." [2].

ثالثا: معايير التصنيف للأقوال بين سيرل والبلاغيين

اعتمد سيرل على أسس منهجية ثلاثة في تصنيفه للأفعال الإنجازية، هي: الغرض، الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص[3]. ومرّ أيضا أنَّ الطبطبائي ذكر أنَّ البلاغيين العرب القدماء اعتمدوا ثلاثة معايير لتقسيم القول إلى خبرٍ وإنشاءٍ هي: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج.

---

[1] العبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] الجرجاني عبد القاهر، مرجع سابق، ص:528.

[3] العبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

وعند المقارنة نلاحظ ما بين الفريقين من تقاطع في الأســـس التي اعتمدوها في التصـــنيف. ويبدو أنّ اللغويين العرب القدماء كانوا يدركون المعايير الثلاثة التي نجدها عند سيرل، وبعضها موجود فيما نقل عنهم الطبطائي من معايير التي استنبطها من باب الخبر والإنشاء في كتب المعاني.

كان المعيار الأول عند سيرل (وهو الغرض الإنجازي) واضحاً ومستخدماً في التراث اللغوي العربي منذ سيبويه. وبحسبه كانوا يقسّمون الكلام إلى خبرٍ واستخبارٍ وطلبٍ وغيره. وقد استخدم هذا التقسيم النحاة المتقدمون، كسيبويه والمبرد وثعلب وابن جنب وابن فارس وغيرهم. ويلاحظ عليهم أنهم لم يوضّحوا هذا المفهوم بالشرح ولكن هناك بعض إشارات في عباراتهم تدُلُّ على أنّ هذا التقسيم مرتبط بقصد المتكلم وغرضه من الكلام.

وأمَّا المعيار الثاني عند سيرل (أي: مراعاة اتجاه المطابقة) فكان واضحاً منذ أن قسّم البلاغيون العرب الكلام بحسب معناه التقسيم الثنائي (خبر وإنشاء) منذ أن حاولوا أن يجدوا لكل منهما حداً وتعريفاً لتمييزه عن الآخر. وما ذكره الطبطبائي عن البلاغيين من المعايير الثلاثة للتمييز بين الخبر والإنشاء يدخل في هذا المعيار عند سيرل.

ويبدو أن البلاغيين العرب أخذوا حدّ الخبر والإنشاء من هذا المعيار الذي أطلق عليه الطبطبائي "التمييز بحســب قبول الصــدق والكذب". وهذا يرافق ما ذكره ســيرل في معياره (مراعاة اتجاه المطابقة) لأن اتجاه المطابقة للخبر يكون من الكلمات إلى العالم، وبســببها يقبل الصدق والكذب، ولذلك يمكن أن تكون الكلمات صادقة أو كاذبة في تمثيل يقبل الصدق والكذب. ولذلك يمكن أن تكون الكلمات صادقة أو كاذبة في تمثيل الواقع الخارجي ونقله إلى المتلقي. فما كان منطقاً بهذا الشرط سموه خبراً، مقابل الإنشاء الذي يكون اتجاه مطابقته من العالم إلى الكلمات، وبسببها لا يكون صــدقا وكذباً. والمعيار الثاني عند البلاغيين (مطابقة النسبة الخارجية) مستنبط من المعيار الأول، ولا يختلف عنه في شيء، يقول الطبطبائي: " ويلاحظ أنه يمكن اعتبار هذا التعريف مستنتجا من التعريف السابق بتحليل لمعنى الصدق والكذب..."[1].

والمعيار الثالث عند البلاغيين العرب وهو (إيجاد النســبة في الخارج) يلتقي مع ما ذكره سيرل مع مراعاة اتجاه المطابقة أيضا. لأن ما ذكروه يتطابق مع ما أثبته سيرل من أن

[1] الطبطبائي، مرجع سبق ذكره، ص49.

اتجاه المطابقة للطلب والاستفهام والتمني وغيرها من الأساليب الإنشائية يكون من العالم إلى الكلمات. فمستخدم هذه الأساليب يطالب بناء العالم الخارجي وفق كلماته. وحّد الإنشاء والخبر عند بعض البلاغيين يعتمد هذا المعيار، فما انطبقت عليه هذه الشروط فهو إنشاء، وما لم تنطبق عليه فهو خبر والفرق بين هذا المعيار والمعيار الأول هو أنهم انطلقوا من أوصاف الخبر في المعيار الأول، وانطلقوا في المعيار الثالث من أوصاف الإنشاء.

وهذا الذي تقدم دليل على أن البلاغيين العرب قد استثمروا هذا المعيار (اتجاه المطابقة) أكثر من غيره من المعايير، وقد مّر بأن جميع محاولاتهم في التمييز بين الخبر والإنشاء ترجع إلى هذا المعيار وأن تعريفاتهم للخبر والإنشاء تعتمد عليه أيضا.

ويلتقي المعيار الثالث عن سيرل (شروط الصدق) مع ما ذكره الماوردي من شروط الكلام وقد عقد الشهري مقارنات بين شروط الكلام عند الماوردي ومبدأ التعاون عند جرايس وما تفرع عنه من قواعد في الكم والكيف والعلاقة والطريقة.

وذكر أربعة شروط للكلام عند الماوردي، هي[1]:

أ- أن يكون الكلام بداع يدعو إليه إمّا في اجتلاب نفعٍ أو دفع ضرر.

ب- أن يكون به في موضعه، ويتوخي به إصابة فرصته.

ج- أن يقتصر منه على قدر حاجته.

د- أن يتخيَّر اللفظ الذي يتكلَّم به.

[1] الشهري عبد الهادي بن ظافر، مرجع سبق ذكره، ص121.

الفصل الثالث

بنية التراكيب الخبرية بين البلاغة واللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: بنية التركيب الخبري في التراث اللغوي

المبحث الثاني: معيار تقسيم الجملة لدي اللغويين

المبحث الثالث: عناصر التحويل ودورها الوظيفي في التركيب الخبري عند اللغويين

المبحث الرابع: بنية التركيب الخبري في اللسانيات الوظيفية

المبحث الخامس: الوظائف التداولية للتركيب الخبري في النحو الوظيفي

المبحث السادس: المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: بنية التركيب الخبري في التراث اللغوي

أولا: التركيب الخبري مفهومه ومصطلحاته

يأتي التركيب الخبري عند اللغويين العرب القدماء مرادفاً لمصـــطلحات كثيرة منها: الجملة والكلام والإســـناد الخبري. وكل هذه المصـــطلحات تعني (القضـــية) عند المناطقة و(المحتوى القضوي) في المصطلح التداولي الحديث.

ولم يستخدم سيبويه مصطلح " الجملة" وإنما استخدم " المسند والمسند إليه" مصطلحا لمفهوم الجملة، واســتخدم مصــطلح " الكلام" لمعان مختلفة، فهو يســتخدم " الكلام" بمعنى الجملة، وكذلك استخدمه بمعنى " اللغة " وبمعنى " النثر ". يقول سيبويه: " هذا باب المسند والمســـند إليه، وهما ممّا لا يعني واحدا منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاســـم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله..."[1]. وفي موضع آخر يقول:" فالمبتدأ مسند ومختلفين". يله مسند إليه"[2]، وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة من بعده، فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ مسند إليه، والخبر الذي سمّاه سيبويه بـ "المبني عليه" هو المسند في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية، فالفاعل هو المسند إليه، والفعل هو المسند[3].

وأشــار بعض الدارســين المحدثين إلى أن أوّل من اســتخدم مصــطلح " الجملة" هو المبرِّد[4]. ثم نجد بعده عند النحاة العرب تردّداً بين المصطلحين " الجملة والكلام"، وذكر مازن الوعر "أنَّ الكلام والجملة لم يُعرَّفا تعريفاً واضحاً ومتماسكاً، وذلك لأنَّ بعض النحويين العرب القدامى اعتبرهما متماثلين، على كل حال، إن جمهور النحاة اعتبر الكلام والجملة مســتويين لسانيين متمايزين ومختلفين"[5]. وقد اشتهر لديهم رأيان في العلاقة بينهما:

---

[1] سيبويه، الكاتب، تحقيق عبد السلام هارون، مرجع سابق، ج1، ص: 23.

[2] مصدر نفسه، ج1، ص: 78.

[3] السيد، دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سبق ذكره، ص59.

[4] المبرد، المقتضب، مرجع سبق ذكره، ج1، ص: 8، ج2، ص: 68.

[5] الوعر مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1 ،1987م، ص:26.

الرأي الأول: يرى أن الجملة والكلام مترادفان، وأن لا فرق بينهما، من هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي يقول في الجمل:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان أفادا، نحو:" خرج زيد" يُسمّى كلاماً، ويُسمّى جملةً[1].

ويقول الزمخشري في المفصّل: " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... ويسمى الجملة[2]. أمّا ابن يعيش فقد فرَّق بينهما بأنّ " الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات· ويلاحظ أن الزمخشري جعل الكلام والجملة شيئا واحداً، أمَّا ابن يعيش فقد قيّد الجمل التي تكون كلاماً بالإفادة. والذي يظهر أنَّ ابن يعيش أخرج الوصف بالإفادة مخرج الغالب، فلم يقصد الاستثناء وإنما قصد أنَّ الجمل كلّها مفيد وكلَّها كلام، لأنّه يقول في موضع آخر:" واعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة...[3]

الرأي الثاني: يرى أصحابه أنّ الجملة أعمّ من الكلام الذي يشترط له الإفادة، وممن فصّل بين الكلام والجملة ابن هاشم الأنصاري، يقول:" الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالممنها. دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، والصواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً[4].

---

[1]الجرجاني عبد القاهر، الجمل في النحو، شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1410هـ / 1990م، ص:107.

[2]الزمخشري أبو القاسم محمود، المفصّل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د،ت، ج1، ص: 30.

[3]المصدر نفسه، ج1ص: 20

[4]ابن هاشم، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط، 1992م، ج1، ص : 42.

وذكر خالد ميلاد أن النحاة العرب اتخذوا القصد أو المقصد معياراً للتمييز بين الكلام والجملة[1]، واستدل بقول الرضي في شرح الكافية: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[2]. والمقصود بالإسناد الأصلي كما ذكره الرضي هو " إسناد الفعل لفاعله، والخبر لمبتدئه، وأما الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى فاعل لكل منها[3]. ويُفهم من قول الرضي أنّ الإسناد يوجد في الكلام والجملة على حدٍّ سواء، وأنّ معيار التمييز بينهما هو القصد. وكذلك أشار إلى الفرق بين محتوى القضية والفعل الإنجازي، إذ أطلق على الأول مصطلح الإسناد الأصلي المطلق، كان مقصوداً لذاته أو لا، وأطلق على الثاني الإسناد الأصلي المقصود لذاته.

وقد نوه عبد الحميد السيّد تفرقة الرضي بين الجملة والكلام، فقال: " ولا شك أن إقامة حدّ الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها، لأنه يقيمها على أساس نحويّ ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة من (المسند والمسند إليه) ضمن بنية أكبر، ولذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام، وقاعدة الحديث، على حدّ قول ابن جني"[4]. كما انتقد السيّد اعتماد الدلالة في حدّ الجملة، كما هو مشهور في الأنحاء الغربية التقليدية، التي عرّفت الجملة بأنها " نسق من الكلمات يُؤدّي فكرة تامّة" وتساءل ما حدود الفكرة التامة؟[5].

ويرى عبد القادر المهيري أنَّ النحاة العرب راعوا في تعريف الجملة جواب أساسية هي: مفهوم الإسناد ومفهوم الإفعليه)". أن " الجملة في نظرهم هي ما تركّب من مسند ومسند

---

[1] ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، مرجع سبق ذكره، ص:193.

[2] الرضي شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مرجع سبق ذكره، ج1، ص:33.

[3] الرضي، مرجع سبق ذكره، ج1، ص: 80.

[4] أنظر: السيد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص17. وأنظر: ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، 1952م ج1، ص: 29.

[5] السيد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:20.

إليه، ومعنى ذلك أنّه لا بدَّ أن تتركَّب الجملة من عنصرين أساسيين، أحدهما يمثل محور الحديث أو الموضوع الذي احتاج المتكلّم أن يتكلّم في شأنه، ويمثّل الآخر ما يقوله المتكلم في شأن هذا المحور ويتحدّث به عنه. أمّا مفهوم الإفادة فهي (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه) والمراد بالمفيد هو (ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه)"[1].

ويقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز: " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن ليضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد"[2]. ويقول المهيري تعليقاً على كلام عبد القاهر:" إنّ عبد القاهر أدرك العلاقة بين اللغة والكلام جاعلاً الاعتماد على اللغة شرطاً أساسياً في الكلام، وان الاعتماد على اللغة وحدها ليس كافيا لتواصلية الكلام، فبحث عن شيء آخر يكون به الكلام كلاماً حتى اهتدى إلى النظم والتأليف"[3].

ويبدو أن عبد القاهر توصّل إلى هذه النظرية في معرض التفريق بين اللغة والكلام من حيث أطلق اللغة على الألفاظ المفردة، والكلام على التراكيب المؤلفة التي يستخدمها المتكلم في المقامات التواصلية[4].

وذهب بعض الدارسين المحدّثين إلى أنّ نحاة العرب الأوائل أمثال سيبويه ومن جاء بعده لم يتحدث عن الجملة إلا عرضا ولم يفرد لها أبوابا وفصولا في مصنفاتهم وأن أول من خصصا بَاباً مستقلا للجملة هو ابن هشام[5]، وهذا دليل على أن الجملة لم تحض لدى اللغويين العرب الأوائل. بما تستحقه من اهتمام. يقول المهيري: " وأوَّل ما يسترعي انتباه الناظر في أشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه النحوية". فصل لابن يعيش أننا لا نجد فيها أبواباً وفصولا خاصة بدراسة الجملة، من حيث أنواعها عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني

---

[1]أنظر المهيري عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1993،1م، بيروت، ص :34-35.

[2]الجرجاني، سبق ذكره، ص: 539.

[3]أنظر: المهيري عبد القادر، مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، حوليات الجامعة التونسية، ع11، 1974م، تونس، ص96-101.

[4]أنظر: المرجع السابق، ص: 96-101.

[5]المهيري عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي، سبق ذكره، ص32-33.

هذا أنّها خالية من كل إشـارة إلى الجملة، وإنّما معناه أن دراسـة الجملة كانت رهينة دراسـة المفردات ولا يكترث لها إلا إذا أمكن أن تعوض المفرد، ولذا تجد الحديث عنها في بعض الأبواب مثل التي تخصص لدراسة الحال والنعت والخبر والشرط وجوابه و المضاف... وقد ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون ويمكن أن نعتبر أن ابن هاشـم هو أوّل من أدرك فائدة تخصيص بابًا للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها باباً في كل من كتابيه " مغني اللبيب" و " شـرح مقدمة الإعراب" ... إلا أن ابن هاشـم لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية"[1].

ويبدو أن ما ذهب إليه المهيري من أن ابن هشام لم هشام لم يضف في بحث الجمل شيئا فيه تجنٍ. لأن ابن هشام هو أوّل من أفراد لها باباً مستقلاً وأحسن في تصنيفها وتبويبها. وتحدَّث عن الجمل جمع التي تقع موضـع المفرد وأطلق عليها" الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، والجمل التي لا تقع موضع المفرد وأطلق عليها" الجمل التي ليس لها محل من الإعراب"، وتحدّث عن الجملة البسيطة والمركبة، والكبرى والصغرى، وغير ذلك.

ثانيا: أنماط التركيب الخبري في التراث اللغوي

تقوم بنية الجملة في الدرس اللغوي العربي على أركان ثلاثة: " المسند" و"المسند إليه" و"متعلقات الفعل" أو "الفضلة"[2]. وهناك نمطان أساسيان النظام الجملة العربية، هما:

أـ نظام الجملة الاسمية: (المسند إليه+ المسند+ فضلة)

مثل: محمد مُدرّس في الجامعة

ب ـ نظام الإسناد. فعلية: (المسند+ المسند إليه+ فضله)

مثل: جاء زيد راكباً.

[1] مرجع نفسه، ص32-33.

[2] متعلقات الفعل" مصطلح بلاغي، و" الفضلة" مصطلح نحوي.

والجمل العربية التي تتبع النظامين السابقين جمل بسيطة، وتكون لتأدية أصل المعنى، أو لتأدية الإخبار أو الإسناد[1]. وهناك أنماط فرعية تنشأ وتتفرع عن النمطين الأساسيين، بفضل تطبيق قواعد " العدول" [2] على هذين النمطين الأساسين. وقواعد العدول هي نظرية النظم عند عبد القاهر، وتقوم على نوعين من العلاقات:

1-العلاقات التركيبية: وتنشأ عن نظم الكلمات في التركيب وفقا للقواعد النحوية وقد عبّر عنها عبد القاهر بقوله:" وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله ..."[3].

2-العلاقات التداولية: وتنشأ عن أثر الوظيفة في البنية. وهي " ترتيب الألفاظ حسب ترتّبِ المعاني في النفس" على حدّ قول عبد القاهر[4]. بقول السيد:" أكّد الجرجاني أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات...[5] ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم، ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من تراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة، مثل: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد والقصر، والإثبات والنفي، والفصل والوصل..."[6].

ويلاحظ في هذا النص أن السيد لم يفرّق بين المظاهر التحويلية التي وظيفتها إنتاج أنماط كثيرة من التركيب كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة، والوظائف الدلالية أو التداولية التي تُؤدّيها تلك الأنماط وتدلّ عليها كالتعريف والتنكير، والإثبات والنفي، والتأكيد والقصر، وليس لمثل هذه الوظائف المعنوية دخل في توالد التراكيب وإثرائها، ولا يخرج دورها عن الاختبار والتفاضل بين الأنماط في الخطاب.

---

[1] السيد عبد الحميد، سبق ذكره، ص122.

[2] قواعد العدول مصطلح استخدمه بعض الدارسين العرب المحدثين لقواعد التحويل. انظر: المرجع السابق، ص122.

[3] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص81.

[4] المصدر السابق، ص49

[5] السيد عبد الحميد، سبق ذكره، ص178-179.

[6] المرجع السابق، ص178-179.

وقد ذكر عبد الحميد السيد ثلاثة مظاهر للعدول عن الأصل، هي:[1]

أ- عدول البنية الصرفية: بما يطرأ عليها من تعريف أو تنكير أو غيره.

ب- بعدول في الرتبة: بما يحدث من تغيير في ترتيب عناصر الجملة من تقديم وتأخير.

ج- عدول في النظم: بما يحدث في الجملة من حذف أو زيادة، أو اعتراض، أو فصل بين أجزائها.

فمثلا إذا طبقنا العدول الذي يكون في الرتبة على المثال السابق (جاء محمد راكباً) نحصل على الأنماط التالية:

جاء راكباً محمد (تقدم الحال على صاحبه)

راكباً جاء محمد (تقدم الحال على صاحبه وعلى عامله أي الفعل)

محمد جاء راكباً (تقدم صاحب الحال على عامله)

محمد راكباً جاء (تقدم صاحب الحال مع الحال على عاملهما)

واللغويون العرب القدماء نحاة وبلاغيين لا يعتبرون النمطين الأخيرين (محمد جاء راكباً، ومحمد راكباً جاء) أنماطاً تحويلية نشأت عن الجملة الفعلية، وإنما يعتبرونها جملة اسمية قائمة بذاتها، لأنهم لا يجيزون تقدّم الفاعل على عامله في الأولى، ولا الفصل بينهما في الثانية. وهذا يجرّنا إلى الحديث عن معيار تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية، والذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

المبحث الثاني: معيار تقسيم الجملة لدي اللغويين

اعتمد أغلب اللغويين العرب نحاة وبلاغيين تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، ولكن اختلفوا في المعيار المعتمد لهذا التقسيم، واشتهر عندهم رأيان:

الأول: أصحاب الرأي الأول اتخذوا رتبة المسند إليه أو موقعه من الجملة معياراً لتقسيم التراكيب العربية إلى اسمية وفعلية، فإذا تقدم المسند إليه على المسند، نحو (زيد يقوم في

[1] المرجع السابق، ص:122-123.

الليل) اعتبروها جملة اسـمية، وإذا تأخر المسـند إليه عن المسـند الفعلي، نحو: (قام زيد) اعتبروها جملة فعلية. وهذا مذهب البصريين وهو الأشهر عند المتأخرين[1].

الثاني: وأصـحاب الرأي الثاني اتخذوا نوع المسـند معيارا لتقسـيم الجمل العربية إلى اسـمية وفعلية، فما كان مسنده اسماً، نحو: زيد قائم، وأقائم زيد، اعتبروا جملة اسمية، تأخر المسند إليه أم تقدم. وما كان مسـنده فعلاً، نحو: زيد قام، وقام زيد اعتبرها جملة فعلية تأخر المسـند إليه أم يقدم ولا عبرة في مرتبة المسـند إليه عندهم وهو مذهب الكوفيين وقد ورد عن المبرد وابن مالك وابن هشـام ما يؤيد هذا القول وذكر أبو البركات الأنبا ري أن الجملة الاسـمية ما كان أول خبر فيها اسما، والجملة الفعلية ما كان أول خبر فيها فعلا [2]. واعترض ابن مضاء القرطبي تقدير الفاعل ضـميرا في مثل: (قام زيد) فقال:" فإذا قيل: (زيد قام) ودل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيئا لأنه زيادة لا فائدة فيها كما كان في اسم الفاعل ، إذ كان اسم الفاعل موضوعا للدلالة على الفاعل والفعل"[3].

وثمرة الخلاف بين هاذين الرأيين تظهر في الجملة المبدوءة باسـم يتبعه فعل يرفع ضميرا يرجع للاسم المتقدم، نحو :(زيد قام) فأصحاب الرأي الأول يعتبرون مثل هذا التركيب جملة اسمية، لأن المسـند إليه (زيد) تقدم على المسـند (قام). ويرون أن الفعل يرفع ضـميرا مسـتترا ووجوبا تقديره (هو) يرجع لزيد المتقدم. وأصـحاب الرأي الثاني يعتبرون مثل هذا الاختلاف، فعلية، لأن المسـند جاء فعلا (قام)، ويرون (زيد) فاعلا مرفوعا للفعل المتأخر عنه. ومن النتائج المهمة التي تترتب على هذا الاختلاف، أن أصـحاب الرأي الأول يمنعون تقدم الفاعل على عامله أي على الفعل الذي عمل فيه الرفع. وأصـحاب الرأي الثاني يجيزون ذلك كما تقدم[4].

---

[1]أنظر: المهيري عبد القادر، سبق ذكره، ص35.

[2]انظر: المرجع نفسه، ص35-37. وانظر: الأنباري أبو البركات .، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1377هـ/1957م، ص:73.

[3]ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،1982م.

[4]أنظر: المهيري عبد القادر، سبق ذكره ص35-37.

وقد أيد كثير من المتأخرين ما ذهب إليه الكوفيين من جواز تقدم الفاعل على الفعل في نحو: (زيد قام) مستدلين بدلالة الجملتين: الاسمية والفعلية، ولاحظوا أن الجمل التي مسندها فعل تدل على الحدوث والتجدد، وأن الجمل التي مسندها اسم تدل على الثبوت والاستمرارية دائما[1].

واتّهم المهيري أصحاب الرأي الأول –أي الذين منعوا تقدم الفاعل على عامله– بالتكلف، يقول: "ومن نتائج هذه الطريقة في تصنيف الجمل التضييق في إمكانيات ترتيب عناصر الجملة و خاصة الفعلية ، ذلك انه لا يمكن للفاعل في نظرهم أن يتقدم على الفعل، لأنّ ذلك يغيّر نوع الجملة ويفقدها صبغتها الفعلية،... ولم يخف ذلك من علماء البلاغة، فهم– وإن لم يرفضوا ما ذهب إليه النحاة من اعتبارات– أشاروا إلى قيمة تقديم المسند إليه في الجملة المتضمنة لفعل، معتبرين أنّ علاقة هذين العنصرين لا تختلف في مستوى المعاني عن علاقة الفاعل بالفعل...ولئن أمكن اعتبار تعليقات علماء البلاغة تلافياً لما في نظرية النحاة من تكلّف، فإنه لا يمكن أن لا نلاحظ أنه لا انسجام هنا بين النحو والبلاغة، وأن معطيات النحو في هذا المجال لا يمكن أن يستغلها من يدرس الأسلوب إلا بتأويلها والتفطن إلى صبغتها الشكلية"[2].

وفيما ذهب إليه المهيري نظر لأنّ رأي النحاة في التفريق بين الجملتين ما يبرّره من الناحية الشكلية والمعنوية:

أولا: الناحية الشكلية تتمثل من زاوية اطراد القاعدة النحوية في الإعراب، في مثل: (جاء زيد) و(جاء زيد أبوه). فـ(زيد) مبتدأ في الجملتين، أي مسند إليه. أمّا على تجويز تقديم الفاعل فيصبح (زيد) في الجملة الأولى (فاعلا) ولا يمكن أن يكون كذلك في الجملة الثانية، لأنّ الفاعل هو (أبوه).

[1] المرجع نفسه، ص35–37.

[2] انظر: المرجع السابق، ص37.

ثانيا: والناحية المعنوية التي تبرّر ما ذهب إليه النحاة تظهر عند دخول النفي والاستدراك على الجملتين: (ما جاء زيد بل غاب) و(ما زيد جاء بل عمرو). وهذا التنوع في توسيع الجملتين يوّضح الفرق بين الدلالي بينهما.

أولا: دلالة الجملة الاسمية والفعلية عند اللغويين

ذكر البلاغيون العرب وبعض النحاة أن الجملة الاسمية تدلّ على الثبوت، والجملة الفعلية تدلّ على الحدوث والتجدد[1]، وانتقد بعض الدارسين العرب المحدثين هذا القول، وأكدوا أنّ الذي يدل على الثبوت هو الاسم الواقع مسندا، والذي يدل على التجدد والحدوث هو الفعل الواقع مسندا، حتى اتخذ بعضهم نوع المسند معيارا لتقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، فما جاء مسنده اسما اعتبروه جملة اسمية، وما جاء مسنده فعلا اعتبروه جملة فعلية.

يقول فاضل السامرائي تعليقا على ما ذهب إليه القدماء: " وهذا من باب التجوز في القول، أما الصحيح فهو أنّ الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث والتجدد... فالجملة لا تدل على الحدوث أو الثبوت، ولكن الذي يدل على الحدوث أو الثبوت ما فيها من فعل واسم... فالجملتان (يحفظ محمد) و(محمد يحفظ) كلتاهما تدلان على الحدوث إلا أنه قدم الاسم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص... لو كانت الجملة هي التي تدل على الثبوت أو الحدوث لم يكن هناك فرق بين قولنا (محمد منطلق) و(محمد ينطلق) و(محمد انطلق). إذ كل هذه الجمل اسمية، وهو ما ترده طبيعة اللغة، واستعمالاتها، والمفهوم من دلالاتها" وهذا الذي ذهب إليه السامرائي سبقه إليه القدماء أنفسهم. فالزركشي يذكر في البرهان أن" الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل أن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر"[2].

ومثّل الزركشي للاسم الذي لا يحسن أن يقع موقعه فعل بقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهَ بِالْوَصِيدِ ﴾ (الكهف 18)، ثم يقول:" لو قيل (يبسط) لم يؤدي الغرض، لأنّه لم يؤذن

[1]انظر: القزويني الخطيب، الإيضاح،ا سبق ذكرها ، ج1، ص:99-100.

[2]الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1972، ط2 ،ج4، ص: 66-67.

بمزاولة الكلب البسط، وأنّه يتجدد له شيء بعد شيء، فـــ (باسط) أشعر بثبوت الصفة ". ومثّل للفعل الذي لا يحســـن أنه يقع موقعه اســـم بقوله تعالى:﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر:3) ثم قال:" لو قيل: (رازقكم) لفات من أفاد الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء"[1].

ثانيا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري عند اللغويين

ذكر اللغويون العرب وظيفتين أســاســيتين للتركيب الخبري في مســتوى البنية هما: المســند والمســند إليه، ووظيفته الثانوية أطلقوا عليها: "متعلقات الفعل أو مخصــصــات الإسناد"[2]. وهذه الوظيفة الثانوية في الحقيقة ليست وظيفة واحدة وإنما هي عبارة عن وظائف متعدّدة يجمعها أنّها وظائف ثانوية ليست من الأهمية في مستوى المسند إليه أو المسند.

وهذه الوظائف التداولية للتركيب الخبري لدى الدارســين العرب القدماء تبني على ما توصــلوا إليه اســتقراءً في مســتوى التحليل النحوي من أنّ أقل ما يتركب أو يتألف منه الكلام المفيد هو تأليف الفعل مع الاســم أو الجمع بين الاســمين بإســناد. وأحســن مثال لجهود البلاغيين العرب في الوظائف التداولية في مســتوى البنية نظرية النظم عن عبد القاهر الجرجاني التي تقوم على الوظائف النحوية، واصطلح عيها بـــ " معاني النحو". يقول:" واعلم أن ليس النظم إلا أن تضــع كلامك الوضــع الذي يقتضــيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصــوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرســوم التي رســمت لك فلا تخلَّ بشيء منها"

وذكر عبد القادر المهيري في تعليقه على كلام عبد القاهر المتقدم أنّه:" احترز أن يقع فيما وقع فيه ســابقوه من التعميم في تحديد النظم كالقاضــي عبد الجبار الذي وصــف

[1] المصدر السابق، ج4 ص: 66-186.

[2] انظر القزويني، الإيضاح سبق ذكره ص:15، وهذا مستنبط من تقسيمه لأبواب علم المعاني، فقد ذكر فيها أربعة أحوال هي: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل. ويلاحظ أنّ هذه الأحوال هي الوظائف التداولية في مستوى البنية ما عدا الإسناد الخبري الذي هو رابطة تربط بين تلك الوظائف.

النظم: بأنّه الضمُّ على طريقة مخصوصة"[1]. وفيما يقوله المهيري عن القاضي عبد الجبار نظر، لأنّ عبد الجبار تحدث عن الفصاحة وجعل النظم الذي اصطلح عليه بـــ " الضمُّ " سببا لها، ثم فصَّل الضمُّ في ثلاث محاور، دلالة الكلمة مع مراعاة مناسبتها للسياق، ثم الإعراب والترتيب. وهذا دليل على أنه أعتمد الوظائف النحوية في تحديد النظم الذي جعله سبباً للفصاحة. فقال: "اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام إنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة المخصوصة، ولا بد مع الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع"[2].

وقد فصّل عبد القاهر بين معاني الألفاظ خارج التركيب، ومعاني النحو أي معاني الألفاظ داخل النظم والتركيب، ويتناولهما في مستويين منفصلين من التحليل اللغوي. يقول المهيري في شرح عبارة الجرجاني:" لذا نراه يبحث له عن أساسٍ ملموسٍ يجسم ما يتضمنه الكلام من أشياء زائدة على الكلمات، وهذا الأساس هو النحو، وهو الشرط الثاني الذي يكون به الكلام كلاماً... فالعلاقة التي تحصل بالنظم عن عناصر الكلام ليست وليدة معناها اللغوي، إذ ليس معاني النحو معاني الألفاظ وإنما هي ما نسميه اليوم بالوظائف النحوية، أو هي حسب عبارة الجرجاني:" توخي معاني النحو في معاني الكلم"[3].

1-الوظائف التداولية للمسند والمسند إليه:

اهتم اللغويون العرب القدامى نحاة وبلاغيين بالوظائف التداولية في مستوى البنية. من ذلك تقسيم الجملة العربية إلى مسند ومسند إليه عند سيبوية[4]. وأورد بعض القدماء

---

[1]المهيري عبد القادر، مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، حوليات الجامعة التونسية، ع1974،11م، ص100.

[2]عبد الجبّار المعتزلي، القاضي أبي الحسين عبد الجبّار الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المجلد السادس عشر، إعجاز القرآن، قوّم نصه أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، القاهرة،1380هـ/1960م، ص:199.

[3]المهيري، مساهمة سبق ذكره، ص100-101

[4]سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1 ص: 23.

عبارات تؤكد دقة تمييزهم بين الوظائف التأويلية. من ذلك قولهم: المبتدأ (معرفة المخاطب) والخبر (محط فائدة السامع)، والتمييز (تنبيه المخاطب، وإزالة الاحتمال في التأويل)[1].

ومصطلح الإسناد أو الإسناد الخبري عند اللغويين العرب يقصدون به هاتين الوظيفتين الأساسيتين (المسند إليه والمسند) والعلاقة الرابطة بينهما. والإسناد قرينة معنوية من قرائن التعليق عند تمام حسان، وقد اعتبروه أهمّ تلك القرائن، إذ جعل بقية القرائن قيوداً عليه. وعرّفه بأنّه العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه، وتكون هذه القرينة عند فهمها وتصورها قرينة معنوية تدلّ على أنّ الأوّل مبتدأ والثاني خبر، أو على أنّ الأوّل فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل[2]. يقول:" وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها"[3].

وقرائن التعليق عند تمام حسان خمسة هي كالتالي[4]:

أ- الإسناد.

ب- التخصيص: المفاعيل وبقية المنصوبات.

ج- التبعية: التوابع.

د- المخالفة.

ومن الواضح أنّ الإسناد أهمُّ تلك القرائن، ولذا جاء على رأس القائمة.

2- الإسناد مفهومه ووظيفته في التركيب الخبري:

عرّف نحاة العرب الإسناد بأنه العلاقة الرابطة بين المسند إليه والمسند. واشترطوا فيه فائدة. وقد استخدموا مصطلحات كثيرة لهذا المفهوم كالتأليف، والتعليق، والإتلاف، والضم[5].

---

[1] انظر: السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص:121.

[2] انظر: حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، د.ت، ص190-192.

[3] المرجع السابق، ص194.

[4] مرجع نفسه، ص:194.

[5] انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص202.

ومفهوم الإسناد من المفاهيم الأساسية في النحو العربي، وقد اعتمد عليه سيبويه في تصنيفه لأبواب النحو العربي. وذكر خالد ميلاد أن سيبويه اتخذ الإسناد الخيط الرابط الخفي بين مختلف أقسام الكتاب وأبوابه[1]، وأنّ منهج سيبويه في تصنيف أبواب الكتاب قام على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى هي[2]:

أ- إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله.

ب- إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.

ج- الإسناد الذي يعتمد على الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته.

وقد عرّف ابن يعيش الإسناد في معرض شرحه لتعريف الكلام عند الزمخشري[3]. فقال:" وتركيب الإسناد أن تُركّب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على سبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[4].

وقد أدرك النحاة العرب أنّ الإسناد سبب التلاحم والترابط بين أجزاء الجملة الواحدة، وأدركوا أنّ المركب ألإسنادي ينشأ منه معنّى جديد مختلف عن مجموع معاني المفردات التي تكوِّن منها التركيب. يقول عبد القادر المهيري في هذا المعنى:" وجدير بالملاحظة أن مفهوم الإسناد يرجع إلى عصور النحو العربي، إذ إنَّك تجده عند سيبويه،... فابن يعيش يقارنه بتركيب الإفراد، ويستنتج من ذلك أنّه عن التركيب ألإسنادي ينشأ في الجملة التحام يجعل منها لا مجموعة معان يضاف بعضها إلى بعضٍ بل معنى جديداً كليّاً موحدّاً[5].

---

[1]انظر، المرجع السابق، ص51-193.

[2]أنظر: المرجع السابق، ص51.

[3]عرّف الزمخشري " الكلام بقوله:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك. أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، تسمى جملة". الزمخشري، المفصل في صنعه الإعراب، سبق ذكره، ص23

[4]المرجع نفسه، 20/1.

[5]المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، سبق ذكره، ص34-35.

ثالثا: الإسناد في الجملة الخبرية والإنشائية

ذكر اللغويون العرب القدماء أن الإسناد علاقة تربط بين طرفي الجملة (المسند إليه والمسند). ويستوي في ذلك الجملة الخبرية والجملة الإنشائية؛ فكما يكون الإسناد في الجملة الخبرية يكون في الجملة الإنشائية. يقول ابن يعيش في شرح تعريف الإسناد عند الزمخشري:" وإنما عبّر بالإسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعمّ من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر، والنهي، والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى قولنا: قم: أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه[1].

يلاحظ في كلام ابن يعيش أنه أدرك الفرق بين الإسناد-أو الخبر الذي يدلّ على القضية أو المحتوى القضوي فقط-وبين الخبر بمعنى الفعل الإنجازي الذي يتضمن مُتكلماً يصدر عنه الخبر. وقد أطلق أوستن وسيرل على هذا النوع من الأفعال الإنجازية مصطلح (التقريريات) أو (الإثباتيات). ودقّة كلام ابن يعيش وأهميته تظهر من جهتين:

الأولى: أنّ ابن يعيش امتدح الزمخشري باستخدامه مصطلح الإسناد بدلاً من الخبر الذي استخدمه القدماء كثيرا بهذا المفهوم حتى لا يحدث خلط بين المفهومين للمصطلح الواحد. وفي ذلك إشارة إلى وجود الاستخدام المزدوج لمصطلح الخبر عند غيره.

الثانية: أنّ ابن يعيش ذكر أهم الفروق بين الإسناد والخبر الذي بمعنى الفعل الإنجازي. وذكر أن هذا الفرق يكمن في كون الإسناد يقع في الكلام الإنشائي كما يقع في الكلام الخبري، بخلاف الخبر الذي هو قسيم للكلام الإنشائي.

ولقد ذهب الرضي إلى ما ذهب إليه ابن يعيش، حيث يقول في شرح الكافية عن علاقة الإسناد بالإخبار والإنشاء معلقاً على كلام ابن الحاجب: "... وإنما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنه أعمَّ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي..."[2].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، سبق ذكره، ج1، ص: 20.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 33.

والملاحظ في قول الرضي أنه اعتمد تقسيما ثلاثياً للقول بحسب الأغراض (خبري-إنشائي-طلبي) إذ فرّق بين الكلام الإنشائي والكلام ألطلبي.

وهناك ملاحظة أخرى في كلام ابن يعيش وهي أنَّ الخبر أصل للإنشاء من جهة المعنى، واستبدل بإمكانية تأويل العبارات الإنشائية بعبارات خبرية، أو بعبارة أخرى تأدية المعنى، الإنشائي بعبارات خبرية. والظاهر أنه يريد من وراء ذلك أن يبعدنا عن الخبر في مستوى البنية وعن استخداماته المختلفة في المسند أو الإسناد، ويؤكد أنَّ الخبر شيء في المعنى كالإنشاء وليس له دخل في البنية. ولا يعني ذلك أنَّ استخدامات الأخرى لمصطلح الخبر في المفاهيم الأخرى خاطئة.

ويبدو أن استدلال ابن يعيش على إمكانية تأويل الإنشاء بعبارات خبرية لتأكيد أصلية الخبر للإنشاء من جهة المعنى لا يستقيم، لأن إمكانية التأويل ليست عامة في جميع الإنشائيات، فهناك بعض الأساليب الإنشائية التي لا يمكن أن تؤوّل بخبر، كصيغ التعجب السماعية، نحو " لله دره فارسا" وكذلك العبارة الخبرية المؤولة لا يمكن أن تؤدّي المعنى نفسه والوظيفة نفسها التي كانت تؤدّها العبارة الإنشائية.

ويذهب كلام ابن يعيش هذا وأمثاله إلى عكس ما ذهب إليه نظرية الأفعال الكلامية عند فلاسفة اللغة التحليليين مثل أستن وسيرل. فقد ذهبوا إلى تغليب الجانب الإنجازي للعبارات الخبرية، حتى أنكروا التقسيم القديم للقول بحسب الأغراض (خبر-إنشاء) واستطاعوا أن يستوعبوا العبارات الخبرية في الإنشاء تغليباً لما تحويه من أفعال إنجازيه.

وفي الحقيقة فإنّ كلتا المدرستين (البلاغية العربية والأوستنية) توصّلت إلى إمكانية استيعاب أحد الجانبين للآخر. فقد يؤدي الدمج بين النظريتين إلى مقاربة تداولية من شأنها أن تستوعبهما في نظرية لغوية واحدة.

وقد استخدم الجرجاني مصطلح الخبر لمفهوم الإسناد في بعض عباراته، فقال:" ومن ثابت في العقول، والقائم في النفوس، لأنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا

عنه... ولما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد) أو اسم واسم، كقولنا: (زيد منطلق) فليس في الدنيا خبر من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة"[1].

وأوضح الجرجاني في الفقرة السابقة أنّ الخبر بمفهوم محتوى القضية يقع بين ركنين يؤدّي كل واحد منهما وظيفته الخاصة به، فوظيفة المسند إليه، واصطلح عليها بـ " المُخبَر عنه"، أوضح بالأمثلة أنَّها تكون اسمًا لا غير، بخلاف وظيفة المسند التي اصطلح عليها بـ " المُخبَر به" وأوضح بالتمثيل أنّها تكون اسماً أو فعلاً. وهذان الركنان للقضية (المسند والمسند إليه) قد مرّ أنهما لا يختصان بالخبر، وإنّما يقعان في الإنشاء أيضاً.

رابعا: مخصصات الإسناد:

استخدم اللغويون العرب مصطلح التخصيص لمفهومين مختلفين:

الأول: في "أسلوب التخصيص"، نحو: نحن الطلاب مجتهدون، أي أخصّ معاشر الطلاب. وبحث هذا الأسلوب في النحو العربي، ولا يدخل في دائرة اهتمامنا.

الثاني: في "مخصصات الإسناد" أو "متعلقات الفعل" أو "مقيدات الإسناد"، وهو ما يطلق عليه المحدثون " الوحدة الانتقالية" ويدخل فيه كثير من أبواب النحو العربي، وغيرها. يل، الحال، التمييز، الإضافة، الاستثناء، الشرط، النعت، وغيرها[2].

والمعنى الثاني للتخصيص هو الذي يدخل في دائرة اهتمامنا، وأغلبه يدخل في مباحث" متعلقات الفعل" عند البلاغيين العرب. وكذلك بذل الأصوليون جهداً كبيراً في مخصّصات الإسناد إلى صنفين هما:

أ- مقيِّدات تقيد الإسناد ولا تؤثر في الأغراض، وهي: كالمفاعيل والنعت.

ب- مقيِّدات تقيد الإسناد وتؤثر في الأغراض، وهي: الشرط والاستثناء.

---

[1] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، سبق ذكره، ص:527-528.

[2] حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، سبق ذكره، ص: 194-201.

وسنتناول مخصّصات الإسناد بشيء من التفصيل في وظائف التركيب الخبري في الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله.

المبحث الثالث: عناصر التحويل ودورها الوظيفي في التركيب الخبري عند اللغويين

1-التقديم والتأخير:

موضوع التقديم والتأخير من الموضوعات التي أولاها البلاغيون العرب اهتماماً كبيراً، وخاصة في الوظائف التداولية عندهم (المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل). فهم يعتمدون قوالب معيارية لترتيب العناصر في التراكيب الأساسية، فالأصل عندهم في التركيب الخبري الاسمي أن يأتي المسند إليه أولاً ثم المسند ثم المتعلقات، وفي التركيب الخبري الفعلي الأصل فيه أن يأتي المسند ثم المسند إليه ثم المتعلقات، فإذا تقدّمت كلمة تحمل وظيفة حقُّها التأخير بحثوا لها عن علة أو غرض عند المتكلم، أو بحثوا عن حالة عند المتلقّي تتطلب هذا التقديم، وفي الغالب يعلّلون المتأخر لماذا تأخّر.

وذكر البلاغيون العرب أربعة أغراض تؤدّي بها تقديم الكلمة عن موقعها الأصلي وظيفياً، هي: العناية، التخصيص، التوكيد، والقصر. فمثلا خصّص البلاغيون العرب للقصر باباً مستقلاً من أبواب علم المعاني، وقسّموه قسمين:

أ- قصر صفة على موصوف، مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ (الرعد:26) أي الله وحده هو الذي يبسط الرزق ويقدر دون غيره، والمتكلم بتقديمه للمسند إليه يسعى لتمكين الخبر في ذهن السامع لأنّ في تقديم المبتدأ تشويقاً إليه[1].

ب- قصر موصوف على صفة، نحو:" تميمي أنا" ويقول الخطيب في تحليله:" يقدّم المتكلم المسند في كلامه لغرض تخصيصه بالمسند إليه المؤخَّر على المسند، كأن يقال:" أي أنّه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القرصية"[2].

---

[1]انظر: صحراوي مسعود، التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهر" الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، ط1، 2005م، بيروت، ص:205.

[2]القزويني، الإيضاح، سبق ذكره، ج2، ص: 135.

2-الحذف:

الحذف الذي يهمنا في هذا البحث هو الحذف البلاغي الذي يمكن أن يعلّل بأغراض بلاغية بين المتكلم والمخاطب، قال سيبويه: " وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يُعنى"[1]، وفرّق ابن هشام الأنصاري بين الحذف النحوي والحذف البلاغي بأنّ" الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو:" خبرٍ عافاك الله". وأمّا قولهم في نحو: (سرابيل تقيكم الحرّ) إنَّ التقدير: والبرد... ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو نحو ذلك، فإنه تطفُّل منهم على صناعة البيان"[2].

وما يشير إليه ابن هشام يمكن فهمه على أن ظاهر الحذف عنده تعني أمرين:

أ-أنّها ظاهرة تحويلية، تمثّل ما هو محذوف في البنية السطحية، مذكور في البنية العميقة، والحذف في هذا المستوى يتناول ظواهر بنيوية كحذف المبتدأ أو الخبر.

ب-أنها ظاهرة تداولية، تمثّل أغراض المتكلم من وراء الحذف، والسياق الذي دعا إليه. وهذا الجانب هو الذي اهتم به البلاغيون، يقول عبد القاهر عن الحذف:" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخبُر وتدفعها حتى تنظر"[3]. وقد أشار العبيدان في تعليقه على كلام عبد القاهر السابق إلى أنّهُ اهتم بأثر الحذف في المخاطب والمتكلِّم بخلاف بقية البلاغيين الذين يقتصرون على أغراض الحذف عند المتكلّم، يقول:" ولعلَّ عبد القاهر في وصفه هذا يبلور لنا مهمة الحذف المزدوج عند كل من المتكلِّم والسامع، فهو

---

[1] سيبويه، الكتاب، سبق ذكره، ج1، ص: 224.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، سبق ذكره، ص:748.

[3] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، سبق ذكره، ص146.

وســـيلة لزيادة الفائدة والإبانة عند المتكلِّم، وهو أيضـــاً وســـيلة لإثارة الذهن وتحريكه عند السامع..."[1].

المبحث الرابع: بنية التركيب الخبري في اللسانيات الوظيفية

أولا: الخبر والتركيب الخبري في الدرس اللساني الحديث

1-الخبر في اللسانيات الحديثة:

هناك مفهومان رئيســـان للخبر مع تعدد مصـــطلحاته في الدراســـات الحديث: مفهوم نحوي ومفهوم تداولي.

أ-**المفهوم النحوي**: قســـم النحويون الجملة الانجليزية بحســـب الصـــيغة إلى جملة خبرية (declarative)، وجملة أمرية (imperative)، وجملة اســـتفهامية (interrogative). والخبر بهذا المستوى هو الخبر الذي يعتمد على الصيغة لا المعنى والغرض[2].

ب-**المفهوم التداولي**: وهذا المفهوم للخبر يخالف الخبر النحوي عند المحدثين من حيث المصـــطلح والمفهوم. وقد أطلق عليه أوســـتن مصـــطلح (Constative) حينما قسّـــم الجمل الخبرية في المستوى التداولي إلى جمل وصفية[3] (Constative) ويقصد بها الجمل الخبرية التي تحتمل الصـدق والكذب، وجمل إنشـائية (Performative) ويقصـد بها الجمل التي لها صـــيغ خبرية ولا تحتمل الصـــدق والكذب، وهي الجمل التي يطلقون عليها (الإيقاعات) في الدراسـات العربية الحديثة. يقول الطبطبائي في مفهوم الخبر عند أوسـتن:" ففي هذه المرحلة عمق أوستن مفهوم الجملة التي تقبل الصـدق والكذب بحيث لم تعد مجرد جملة ذات صـيغة خبرية بل علاوة على ذلك يجب أن تكون جملة وصـــفية، مســـتقطعاً بذلك من الجمل ذات

---

[1] العبيدان موسى مصطفى عبد القادر، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصّصاته، دار إسراء للطباعة، ط1، 1414هـ/ 1994م، ص:26-27.

[2] الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، سبق ذكره، ص:4-5.

[3] إن مصطلح (Constative) ترجمه الطبطبائي بالجمل الوصفية، وترجمه الفاخوري بالخبريات، انظر: المرجع السابق، ص4-5. وانظر فاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، سبق ذكره، ص1331.

الصيغة الخبرية الجمل التي لا يراد بها الوصف، بل يراد بها الفعل، لتكوّن القسم الآخر من الجمل ذات الصيغة الخبرية وهي الجمل الإنشائية " [1].

2-التركيب الخبري في اللسانيات الحديثة:

اختلفت آراء المحدثين في حدّ الجملة إلى ثلاثة مدارس رئيسية:

أـ المدرسة البنيوية:

لم يقدم مؤسس البنيوية فرديناند دي سوسير في العصر الحديث للغة أي تعريف للجملة، لأنه كان يهتم بالوحدات الصغرى في اللغة، كالصوت والمورفيم والكلمة. وقد عدّ الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة[2]. وعرّف بلومفليد (L,Bloomfield) الجملة بأنها الصيغة اللسانية المستقلة، التي تؤدّي وظيفتها دون توقُّف على صيغة تركيبية تشملها. ونقل عنه محمد الشاوش" أن الجملة أكبر مركب، وهي مركب ليس جزءا من مركب أكبر منه"، وانتقده الشاوش في اعتباره الجمل المترابطة جملة واحدة".

وذكر السيد أن البنيويين مع انتقادهم اعتماد الدلالة في تعريف الجملة، إلا أنهم في تحديد عناصر الجملة، لم يستغنوا عن مفهوم "الإسناد" الذي يعدّ من أهمِّ المفاهيم الدلالية في التركيب، يقول:" ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية وأقاموا عليه حدّ الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية، فعند تحليلهم جملة من نحو: (الطالب المجد فاز بالجائزة) إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين: (الطالب المجد) و (فاز بالجائزة) وهذا يدّل أيضا على تمسكهم بالدلالة وإن أسقطوها ظاهرياً[3].

ب- المدرسة التحويلية:

الجملة عند التحويليين تحصل على نحو خاص بين البنية السطحية والبنية العميقة· وذكر الشاوش أن الأنحاء التوليدية التحويلية تتهاون في تحديد مفهوم الجملة، وتحليل

[1] الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، سبق ذكره، ص5.

[2] السيد عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، سبق ذكره، ص44.

[3] السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، سبق ذكره، ص19.

النصـوص إلى جمل، يقول: "إن الأنحاء التوليدية التحويلية لا تُمثل المدخل المناسـب لتناول قضـية تحليل النصـوص إلى جمل. لأنها منى ناحية تعتبر الجملة شـكلا قائما مُسـبقا، وليس في حـاجـة إلى ضـــبط المقـاييس المتحكمـة في حـدوده، وتتهـاون من نـاحيـة أخرى بـالفوارق المعنوية المصاحبة لما اعتبره من قبيل القواعد التوليدية التحويلية..."[1].

ج ـ المدارس الوظيفية والتداولية:

لم تهتم اللسانيات الوظيفية والتداولية بوضع تعريف أو مفهوم محدّد للجملة، لانشغالهم بوظائف مكوناتها الوظيفية، كما هو الشأن لدى مدرسة براغ والنحو الوظيفي، يقول السيد في ذلك: "أما الوظيفيون فيلون جلُ عنايتهم لوظائف مكونات الجملة، كالمســـند إليه والمســـند والوحدة الانتقالية"[2] ، وأما نظرية الأفعال الكلامية وما بُني عليها من طروحات لســـانية، فينصـــرف اهتمامها إلى الأغراض والمقاصـــد والمعاني الطارئة على اللفظ بالســـباق. ولا تســـتهدف تلك النظريات التداولية تحديد المفاهيم البنيوية، كالجملة ومكوناتها (المســـند إليه، والمسند، والوحدات الانتقالية) فليس هناك تعريف للجملة ولا لمكوناتها.

ثانيا: منظور الاتجاه الوظيفي في التحليل اللغوي

يعتني الاتجاه الوظيفي بكيفية استخدام اللغة وقيمتها الاتصالية؛ فاللغة في هذا الاتجاه عبارة عن وسـيلة اتصـال يسـتخدمها أفراد المجتمع للتوصـل إلى أهداف وغايات. والجانب الوظيفي للغة ليس شـيئا منفصـلا عن النظام اللغوي نفسـه، فتداخل الأدوار والمشـاركين في النظام النحوي يرتبط ارتباطا مباشـــراً بالوظيفة التي تؤديها الجملة في الســـياقات المختلفة، وبـذلـك فـإن الاتجـاه الوظيفي يربط بين النظـام اللغوي وكيفيـة توظيف هـذا النظـام لأداء للمعاني[3].

ويتميّز الاتجـاه الوظيفي بـأنّـه يربط اللغـة بـالوظيفـة التي تؤديهـا من جهـة وبـالبيئـة الاجتماعية وســـياق الخطاب من جهة أخرى، يقول صـــحراوي: "وبفعل إلحاح اللســـانيين

[1] الشاوش، أصول تحليل الخطاب، سبق ذكره، ص234.

[2] السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، سبق ذكره، ص19.

[3] انظر: أحمد يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، ع 3، الكويت، ص71.

الوظيفيين على أن الوظيفة سبب وجود البنية راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في جمل، ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم"[1].

وذكر يحيى احمد أن الوظيفيين لا يهتمون بتقنين النظرية اللغوية وإلى أي حدّ تتمثل فيها الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية، فالنظرية ليست هدفاً عند الوظيفيين خلافا للبنيويين. ونقل عن هاليدي قوله: "وإننا لسنا بحاجة إلى نظرية متخصصة إلى حدّ كبير بحيث يستطيع المرء أن يفعل قليلاً، وأنّ الكلام المنطوق يحتاج إلى شكل مرن وليس إلى بناء جامد من التمثيل الشكلي"[2]. ولذا أخذ الوظيفيون المتأخرون من مدرسة براغ منهجاً في التحليل اللغوي هو عبارة عن مقترحات إجرائية وليس نظرية لغوية[3].

واعتقد أن هذا الإطار المنهجي الوظيفي يلتقي مع البلاغيين العرب الذين لم يهتموا بالتقعيد كما هو شأن عند النحويين، وإنما اقتصروا على الوصف المرن وأولوا اهتماماً كبيراً إلى التمثيل والشرح والتحليل.

وذهب مسعود صحراوي إلى أن المستوى التداولي للوظيفة البنيوية –لدي مدرسة براغ وأعمال أندريه مارتيني وما شابهها–ضعيف، لتأثرها بالبنيوية السوسيرية، يقول: "غير أن هذه الوظيفة هي وظيفة بنوية غير تداولية، ومن ثمّ تقوم بإقصاء الكلام بجميع مكوناته وارتباطاته (حال الأفراد المتكلمين، حال المخاطبين، السياق...) فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية فكان مستواها الوظيفي ضعيفاً، ولم تخصص في نموذجها الوصفي مستوى إجرائياً يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة، فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية للظاهرة اللغوية على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدارسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم إلى وصفها وتفسيرها"[4].

---

[1] صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، سبق ذكره ص19–20.

[2] انظر: أحمد يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، سبق ذكره، ص72.

[3] المصدر السابق، ص73.

[4] صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، سبق ذكره ص19.

ويبدو أن ما ذهب إليه صحراوي من عدم دخول الوظيفة البنيوية لدى مدرسة براغ في الدراسات التداولية، وإضعاف دورها الوظيفي ليس حكما متصفاً، فصحراوي نفسه اعتبر النتائج نفسها التي توصلت إليها مدرسة براغ نظريات تداولية مهمّة عند ورودها في مدارس أخرى وعند أناس آخرين، وقد اهتم ببعض مفاهيمها الأساسية حتى أصبحت مدار بعض دراساته، ومن الأمثلة على ذلك مايلي:

1- أثبت صحراوي بأن المبادئ الأربعة الأساسية في النحو الوظيفي لدى سيمون ديك لا تدخل في التطبيق والإجراء ماعدا المبدأ الثاني القائل: "أن بنية اللغة تابعة لوظيفتها"[1]. وهذا المبدأ يتطابق مع المنظور الوظيفي عند ماثسيوس الذي قسم البنية بالنظر إلى السياق إلى معلومات مشتركة بين المتخاطبين ومعلومات جديدة. وكذلك دينامية الاتصال عند جان فرباس الذي يرى أن ترتيب عناصر الجملة في الخطاب يكون بالنظر إلى ترتيبها في السياق الفعلي. وأن هناك تفاوتاً بين العناصر في ديناميتها[2].

والسؤال هنا لهذا اعتبر هذا المفهوم الذي انطلقت منه كل من النظريتين تداوليا عند ديك في النحو الوظيفي وغير تداولي عند مدرسة براغ؟

2- إن الصحراوي نفسه اعتبر وظيفة البلاغة العربية عند الجرجاني والسكاكي تداولية واهتمَّ بها في بحوثه وأعلى من شأنها من أنها وظيفة بنيوية لا تختلف مع منجزات مدرسة براغ الوظيفة. فمثلا تقترح كل منها ثلاث وظائف تداولية للجملة: المسند إليه –المسند–ومتعلقات الفعل، إلا أن مدرسة براغ تسمى الوظيفة الثالثة الأخيرة بـ "وحدة انتقالية". وفوق ذلك كله يوجد في البلاغة العربية مباحث أدخل في البنيوية كالحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير. إذن فما وجه اعتبار هذه المباحث تداولية عند البلاغيين العرب وغير تداولية لدى أصحاب مدرسة براغ؟

---

[1] المرجع السابق، ص: 16.

[2] انظر: أحمد يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة،سبق ذكره ص77.

تحدث فان دايك عن العلاقة الوثيقة بين مستويات التحليل اللغوي، وذكر أن المستوى التداولي يرتبط ويبني على المستوى التركيبي. وفي هذا الصدد طرح إشكاليات كثيرة تدخل في المستوى التداولي ولا يمكن حلّها إلا بالرجوع إلى المستوى التركيبي وبنية الجملة. وتحدث فان دايك عن تقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه، وذكر أن هذا التقسيم وظيفي تداولي، وأن هناك اجتماعا وافتراقا بين هذا التقسيم وتقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول في النحو والمنطق[1]، وفي حديثه عن تقسيم القول إلى مسند إليه ومسند الذي هو أساساً يدخل في المستوى التداولي للغة أثار فان دايك بعض التساؤلات عن هذا التقسيم. منها: في أي مستوى من مستويات التحليل اللغوي يقع هذا التقسيم؟ وهل هو تقسيم عام بحيث يمكننا أن نقسم جميع الجمل إلى مسند إليه ومسند؟ أم هو تقسيم خاص يقع في بعض الجمل دون بعض؟ وما هي البنيات النحوية الصرفية التي تتعلق بوظائف المسند والمسند إليه؟ وما العلاقة بين هذا التقسيم وتقسيم القول إلى موضوع ومحمول في المنطق والنحو؟[2]، وفي ذلك يقول فان دايك: "هل تمييز (المسند إليه –المسند) ينبغي أن يُعرَّف ويتحدّد من جهة التركيب أو السيمانطيقا أو التداولية. أعني هل هذه العبارات تختص بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هي تختص بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها"[3].

والملاحظ على فان دايك أنّه طرح هذه التساؤلات ولم يجب عنها، وحاول الحالي. ذلك بأن الإجابة عن كل هذه التساؤلات تجرُّ البحث إلى مستوى البنية والتركيب وتبعده عن المستوى التداولي، يقول: "ولا يمكن أن نجيب عن هذه الأسئلة هنا على نحو منظم وصريح إذ بعضها مرتبط بأخص خواص بنية الجملة مما هو خارج عن نطاق هذا الكتاب"[4].

---

[1] انظر: دايك فان، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، سبق ذكره، ص163-164.

[2] انظر: المرجع السابق، ص163-164.

[3] المرجع السابق، ص:164.

[4] المرجع السابق، ص:164.

وهناك ضوابط وشروط تداولية ذكرها الوظيفيون لكل من المسند إليه والمسند، أهمها أنّ المسند إليه يمثل المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب (المتكلم–المخاطب) وأنّ المسند يمثّل المعلومات الجديدة التي يريد المتكلم إضافتها إلى الرصيد المشترك[1]. وتتجلى هذه الخاصية في المسند إليه بان يكون معرّفا في البنية والتركيب، وهذا التعريف يمكن أن يكون بالعهد وهي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين قبل الخطاب. ويمكن أن يكون بالذكر وهي ما تقدم له ذكر وتمّ تعريفه أثناء الخطاب الحالي[2].

ومن القرائن المهمّة في توجيه وتحديد الوظائف التداولية في مستوى البنية قرينة الرتبة، وقد أدرك المحدثون أهمية هذه القرينة، فمثلا فان دايك تحدّث عن التقديم والتأخير في اللغة العربية الإنجليزية، وذكر أهميتها في تحديد المسند إليه والمسند في الجملة[3].

وتتفق تلك الضوابط للمسند إليه والمسند لدى التداوليين مع ما تحدّث عنه اللغويون العرب كاشتراط التعريف للمبتدأ أو أن يكون هناك مسوغ للإبداء بالنكرة. فالتفصيل الذي ورد عند فان دايك في التعريف قد ورد هو نفسه عند النحاة العرب[4]. كذلك ميّز النحاة والبلاغيون العرب بين التعريف بالجنس والتعريف بالعهد. واكتشفوا أقسام العهد الثلاثة: العهد الذهني والعهد الذكري والعهد الحضوري. فمن شواهد للعهد الذكري مثلا قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل:15–16) يلاحظ أن مرجع رسول الله موسى عليه السلام، وجاء في المرة الثانية مختلفا عن الأولى، لأنه بذكره في الأولى أصبح جزءا من المعلومات المشتركة بين المتخاطبين.

[1] انظر: المرجع السابق، ص:165–166.

[2] انظر: المرجع السابق، ص:167–168.

[3] انظر: المرجع السابق، ص:167–168.

[4] انظر: المرجع السابق، ص:168.

ثالثا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري عند مدرسة براغ

1-المنظور الوظيفي للجملة عند ماثسيوس:

يعتبر المنظور الوظيفي للجملة الذي قدمه ماثسيوس نقطة البداية لمدرسة براغ الوظيفة ولنمط من التحليل للمستوى الكلامي المركب من المستوى النحوي والمستوى الدلالي.ويرى المنظور الوظيفي أنّ الجملة تتكوّن من قسمين رئيسيين: المسند إليه (Rheme)، والمسند (Theme)[1].

ولقد انتقد يحي أحمد البلاغيين العرب في ربطهم تقسيم الجملة إلى "المسند إليه والمسند" بالترتيب النحوي لعناصر الجملة، فهو ينكر اعتبار الخبر مسندا دائما لوظيفة المسند إليه في الجملة الإسمية. يقول: "ولكن الواضح من استعمالنا هنا أنّ هذا الربط غير ممكن لأنّ ترتيب (المسند-المسند إليه) والترتيب النحوي مستويان مختلفان في التحليل في المنظور الوظيفي"[2]. وقد تبين من الأمثلة التي أوردها أنّ هذا الانتقاد لا يشمل الجملة الفعلية، وقد استخدم المسند للفعل والمسند إليه للفاعل كما هو متعارف عليه لدى البلاغيين العرب.

2-ترتيب المسند والمسند إليه لدى مدرسة براغ:

ترتيب المسند والمسند إليه لدى المتكلم مرتبط بالمعلومات الموجودة مسبقاً عند المخاطب. فالمتكلم ينطق ممّا يعرفه المخاطب ثم يبني عليه ما يريد إيصاله وإخباره. يقول يحي أحمد في ذلك: "إنَّ تحديد موضع المسند في ترتيب المحايد ينبع من الحقيقة المعروفة، وهي أنّ المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم...[3]، ثم يضيف بعد ذلك

---

[1]استخدم يحي أحمد مصطلحي المسند إليه والمسند استخداما مخالفا لما استقر عليه لدي الدارسين العرب قديما وحديثا، وقد عكس مدلوليهما في الجملة الاسمية وأطلق كلا منهما على مفهوم آخر، واستأنس بمقولة نقلها عن سيبويه، وهي قوله: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" انظر: سيبوية، الكتاب، سبق ذكره ج1 ص:78.

[2]أحمد، يحي، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، سبق ذكره، ص76.

[3]ليست المعلومات المعتبرة في بناء الخطاب هي التي عند المتكلم وحده، كما ذهب إليه يحي. وإنما تكون العبرة بالمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ويصبح أن يقال أنها معلومات المخاطب، لأن المتكلم لابد أن يكون عالما بما يتحدث عنه.

المعلومات الجديدة. ولكن مفهوم المسـند والمسـند إليه لا ينحصـر في هذا النطاق من الفهم الابتدائي..."[1].

وأشـار يحي أحمد إلى أن الأصـل والغالب في اللغة العربية أن يأتي المسـند الذي هو الفعل أوّلا في الجملة الفعلية، وأن يأتي المسـند إليه الذي هو المبتدأ أوّلاً في الجملة الاسـمية. يقول: "وهذا هو الترتيب المألوف لأجزاء الجملة في الاسـتعمال العادي، أي الاسـتعمال الذي يراد منه مجرد الإخبار أو الإسناد. أمّا حينما يريد المتكلم أن يجذب انتباه السامع إلى عنصر معين في الجملة... فإنه يلجأ عندئذ إلى خرق هذا النسق الطبيعي"[2].

3- دينامية الاتصال (communicative-dynamism) عند جان فرباس:[3]

عدل جان فرباس مفهوم "المنظور الوظيفي للجملة" من تقسـيم الجملة إلى معلومات مسـبقة لدى الاثنين المتكلّم والمتلقي اصـطلحوا عليها بالمسـند إليه، ومعلومات جديدة اصـطلحوا عليها بالمسـند، إلى مفهوم جديد أطلق عليه (دينامية الاتصـال)، ويعني أن المقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي، وأن عملية الاتصـال اللغوي تتعدد فيها العناصـر التي تسـهم في تكوين الجملة، وأن هذه العناصر تتفاوت في إثراء معلومات المستمع، واقتراح ثلاث وحدات وظيفية في الجملة[4]:

1-المسند إليه: وينقل أقل درجة من دينامية الاتصال.

2-المسند: وينقل أعلى درجة من دينامية الاتصال.

3-الوحدة الانتقالية (transtition): وتكون غالباً من العناصـر الاتّصـافية كالظروف والحال أو العناصر التي نحتاجها لاستقامة الجملة نحوياً كأدوات النسخ وأدوات الشرط.

---

[1] المرجع السابق، ص:77.

[2] المرجع السابق، ص: 76.

[3] المرجع السابق، ص: 77.

[4] المرجع السابق، ص77.

المبحث الخامس: الوظائف التداولية للتركيب الخبري في النحو الوظيفي

أولا: المبادئ الأساسية للنحو الوظيفي

ذكر أحمد المتوكل أنّ نظرية النحو الوظيفي التي اقترحها سـيمون ديك في النموذج الأول (ديك 1978م) حظيت باهتمام العديد من الباحثين الذين اتخذوها إطاراً نظرياً لأبحاثهم مما أسـهم في تطوير النظرية وحمل صـاحبها إلى إعادة النظر في المبادئ والقواعد التي اعتمد عليها في النموذج الثاني (ديك،1989م)[1].

اعتمد هذا البحث النموذجين اللذين اقترحهما ديك في نظرية النحو الوظيفي. ففي النموذج الأول اعتمدنا كتاب المتوكل "الوظائف التداولية في اللغة العربية، 1985م" وعلى كتابه "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، 1986م" وفي النموذج الثاني اعتمدنا دراسة المتوكل أيضاً "آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، 1993م". ذكر سـيمون ديك أربعة مبادئ أساسية للنحو الوظيفي هي[2]:

1-أنّ الوظيفة الأساسية للغة الطبيعة هي وظيفة التواصل والإبداع.

2-أنّ بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة.

3-أنّ النحو المؤسس تداولياً يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.

4-أنّ موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية بين المتكلم والمخاطب.

وانتقد مسعود صحراوي ثلاثة من الأسس الأربعة التي بنى عليها سيمون ديك نظريته في النحو الوظيفي، ولم يبق منها إلا المبدأ الثاني الذي يؤكّد بأنّ بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاساً للوظيفة. وأضاف صحرواي إلى ذلك أنّ بقية المبادئ عبارة عن منطلقات تمييزية بين النظريات الوظيفية وما سـواها من نظريات بنيوية شـكلية، وأنّ المبدأ الثاني وحده هو الذي ينعكس على جوانب تطبيقية في التحليل اللغوي. يقول: "ولا شك في أن

---

[1] انظر: المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة دار الهلال، المغرب، ط1، 1993م: ص5.

[2] انظر: صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، سبق ذكره، ص16.

أهم هذه المبادئ وظيفة وأشدّها إجرائية وأقواها حضوراً في ممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينصّ على أن بنية اللغات الطبيعية تابعة إلى حد بعيد لوظيفتها، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفة والبنية –أو بين التراكيب اللغوية من جهة وبين مقاصد الخطاب وملابساته من جهة أخرى– لقيت اهتماماً من قبل الدارسين قديماً وحديثاً... أما غيره من المبادئ الوظيفية فتختلف عنه لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو هي عبارة عن سمات تمييزية فارقة، دورها التمييز بين النظريات"[1].

تحدَّث أحمد المتوكّل أثناء عرضه للنموذج الثاني للنحو الوظيفي عند سيمون ديك عمّا سمّاه بـ"نموذج مستعملي اللغة الطبيعية" وذكر أنّ هذا النموذج يتكوَّن من خمسة قوالب، هي:1–القالب النحوي، 2–القالب المنطقي، 3–القالب المعرفي، 4–القالب الإدراكي، 5–القالب الاجتماعي.

ويذكر المتوكّل أنّ كل قالب من هذه القوالب يشكّل "نسقاً مستقلاً من القواعد يتميّز عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ومن حيث أولوياته، إلا أنّ هذه القوالب جميعها ترتبط بعضها ببعض علاقة تفاعل"[2]. وذكر في هذا السياق أن التداوليات جزء من القالب النحوي وليست قالباً مستقلاً بذاته[3].

وذكر في أثناء عرضه للنموذج الأول أن نظرية النحو الوظيفي تقترح بنية نحوية تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة هي[4]:

أ– الوظائف الدلالية: (المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد)

ب– الوظائف التركيبة: (الفاعل، المفعول...)

ج– الوظائف التداولية: (البؤرة، المحور، المبتدأ، الذيل، المنادى)

---

[1]انظر: المرجع السابق، ص:16–18.

[2]المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سبق ذكره: ص9.

[3]المرجع السابق، ص:9.

[4]المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سبق ذكره، ص11.

ويقترح النحو الوظيفي أنّ الجملة تشتق عن طريق بنيات ثلاثٍ، ويصوغ بنية النحو على الشكل التالي:

أ- البنية الحملية (Perdicative Structure)

ب- البنية الوظيفية (Functional Structure)

ج- البنية المكوِّنية (Constituent Structure)

ويتم بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد، على التوالى"[1].

1-الأسس وقواعد إسناد الأساس (Fund)

2-قواعد إسناد الوظائف (Functions assignment Rules)

3- قواعد التعبير (Expression Rules)

ثانيا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري في النحو الوظيفي

طبّق أحمد المتوكّل نظرية النحو الوظيفي عند سيمون ديك على اللغة العربية، وعلى ضوئها اقترح خمس وظائف تداولية للغة العربية من حيث البنية: وظيفتان داخليتان تقعان داخل الحمل أو المحمول (البؤرة والمحور) وثلاث وظائف خارجية، تقع خارج الحمل (المبتدأ والذيل والمنادى)[2].

1-الوظائف التداولية والحالات الإعرابية في النحو الوظيفي:

ذكر المتوكّل أنّه "تسند الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها، فالوظيفة التي يحملها المكوّن تحدّد حالته الإعرابية (الرفع أو النصب) ونميّز بين الحالات الإعرابية المجردة والعلامات الإعرابية التي تشكّل تحقيقاتها السطحية. وتتفاعل أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد إسناد الحالات الإعرابية بالنسبة إلى اللغة العربية حسب ما يمكن أن نسميه بسُلَّمية تحديد الحالات الإعرابية التي يتمُ صوغها كما يلي: الوظائف التركيبية-الوظائف الدلالية-الوظائف التداولية" ثم يستطرد بأنّ المكوّن الحامل

---

[1] المرجع السابق، ص:11.

[2] انظر: المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء ط1، 1985م/1405هـ، ص6، وانظر: المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة الدار البيضاء، ط1، 1406هـ/1986م ص45.

لوظيفة تداولية يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضـيها وظيفته الدلالية، أو الحالة الإعرابية التي تقتضـيها وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية. ويصـدق هذا على المكوّنات الداخلية (أي المكوّنات التي تشـــكّل جزءا من الحمل) كالمكوّن المحور والمكوّن البؤرة. أمّا إذا كان المكوّن مكوّنا خارجاً (كالمبتدأ والذيل والمنادى) فإنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضـــى وظيفته التداولية ذاتها"[1]

المبحث السادس: المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية

بذل الدارســـون العرب المحدثون العرب جهداً كبيراً في التعريف بما قدّمه اللغويون العرب القدماء من جهود وما توصـــلوا إليه من إنجازات ونظريات كانت رائدة في مجالها. وأشـاروا إلى فضـل هؤلاء العلماء على من جاء بعدهم من الدارسـين اللغويين الغربيين، ومع ذلك فقد خرج بعضهم عن الموضوعية إلى أحكام ذاتية لا تمت إلى البحث العلمي بصلة.

كثير من هؤلاء الدارسين حاولوا المقارنة بين اللغويين العرب القدماء وما توصلت إليه الدراســـات اللســـانية في العصـــر الحديث، وفي طريقة مقارنة أغلبهم نظرا لأنهم لا يقارنون المدرســـتين في مســـائل معيّنة ويتبعون ورودها لدى الفريقين، إنما يقدمون دراســـات تاريخية يتحدثون فيها عن الأئمة وما أوعدوا في مؤلفاتهم من لطائف ونظريات لغوية رائدة. وقد أولوا اهتماماً بما يرون أنّ القدماء ســبقوا إليه، وأنّ المحدثين أخذوا منهم. مع الإعراض عمّا يوجد لديهم من هنات قد تصــل في بعض الأحيان إلى الخلط. ولا شــك أن مثل هذا التناول خارج عن الموضــوعية، ولا يمكن أن يفيد البحث العلمي بالشــكل المطلوب. ومن الأمثلة على ذلك ما قدمه مســـعود صـــحراوي وهو ممّن اهتموا بالنواحي الوظيفية والتداولية في التراث اللغوي العربي، ومقارنته بالدراســات اللســانية الحديثة؛ ففي دراســته "نظريات من التراث العربي في اللســـانيات الحديثة" قارن بين عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب الســـكاكي من جهة والنحو الوظيفي من جهة أخرى، وقارن بينهما في موضوع أساسي في الدراسات الوظيفية والتداولية، هو علاقة البنية بالوظيفة، وانتهى به الأمر إلى أن يقدّم ملخصـــاً موجزاً عن المباحث ذات العلاقة بالموضوع، والتي تناولها السكاكي. وفصّل الحديث فيما يتعلق بعبد القاهر الجرجاني،

وقد تتبع الظاهرة في دلائل الإعجاز، محاولا الكشف عن وجه دخلوها في الدراسات الوظيفية، وعن تأثير السياق في البنية، وهذا في حد ذاته عمل ممتاز، ولكنه تنقصه المقارنة الحقيقة، لأنه لم يذكر موقع هذه المباحث عنها في الدراسات الحديثة. ولا علاقتها بالوظائف التداولية التي سبق أن تحدث عنها في النحو الوظيفي، ولم يشر إلى ما تضيف كل من النظريتين القديمة والحديثة إلى الأخرى.

ومن الأمور التي تلفت النظر أنّ الصحراوي لم يتوقّف على التفصيل الوارد في النحو الوظيفي للوظائف عموما (تركيبية ودلالية وتداولية) وهل هذا التفصيل موجود في التراث اللغوي العربي أم لا. ويلاحظ عليه أنّه يدعو إلى ضرورة المقارنة بين منجزات الدراسات العربية القديمة واللسانيات الحديثة، ويشير إلى كثير مما سبق إليه القدماء، ثمّ نراه يذكر على من يقارن ويشير إلى ما في التراث من هنات وضعف في المنهج أو في تطبيق، ويتهم من يحاول ذلك بأنّه يطالب القدماء بما لم يكن في زمانهم من نظريات، وكأنّ صحراوي يدعو إلى المقارنة ما دامت في مصلحة القدماء[1].

وذهب كثير من الدارسين العرب المحدثين إلى أنّ النظرية اللغوية في التراث العربي نظرية وظيفية في المقام الأول. يقول مثل ذلك"ففي التراث العربي مثلا كان النحو الوظيفي الذي يعني التوفيق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب وتفسير الأولي على أساس من الثانية بمثابة الخلفية الإبستمولوحية التي حرّكت العلماء العرب في فروع معرفية عديدة كعلم أصول الفقه والنحو والبلاغة والتفسير..."[2]. ونقل مثل ذلك عن جماعة من الدارسين المحدثين منهم جعفر دك الباب، وأحمد المتوكل، وعبد الرحمان الحاج صالح[3]. فقال: "ولئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفيّة التراث العربي فإنّ بين تصوّر كل منهم للوظيفة

---

[1]انظر: المرجع السابق، ص20 وما بعدها.

[2]المرجع السابق، ص20 وما بعدها

[3]المرجع السابق، ص20 وما بعدها. وانظر: المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ،1989م، ص35. ودك الباب جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة خليل، دمشق،1989م، ص118. وأحال صحراوي أيضا إلى: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية في اللغة العربية، مقال في مجلة اللسانيات، يصدرها المجلس الأعلى للغة –الجزائر–العدد3، ص111.

البنيوية المتأثرة بسوسير (وهي غير متداولة)[1] وبين الوظيفية التداولية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين"[2]. وما أشار إليه صحراوي من الفصل بين الوظيفة والتداولية ليس متفقاً عليه لدى الدارسين المحدثين، فمثلا أحمد المتوكل طبّق نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك على اللغة العربية وسمي كتابه "الوظائف التداولية في اللغة العربية".

أولا: المقارنة بين البلاغة العربية ومدرسة براغ الوظيفية

هناك تقاطع وتشابه كبير بين الدراسات العربية القديمة وخاصة الدراسات البلاغية وبين مدرسة براغ الوظيفية، وكذلك بينهما نقاط اختلاف تمثل في الغالب في زيادات توجد في البلاغة العربية ولم يتطرق إليها أصحاب مدرسة براغ الوظيفية. فمن نقاط تشابه بينهما:

1- أنّ المنظور للجملة الذي اقترحه ماثسيوس، ويعني تقسيم الجملة إلى معلومات مشتركة بين المتخاطبين أطلق عليها (المسند إليه) ومعلومات جديدة أطلق عليها (المسند) كان هذا التقسيم ومشهوراً عند اللغويين العرب، وقد اعتمد عليه سيبويه في الكتاب. أمّا من حيث إدراك الدارسين العرب تقسيم المعلومات إلى معلومات مشتركة، ومعلومات جديدة فهناك أدلة لا تحمل الشكّ في أنّهم كانوا على وعي بذلك. من ذلك اشتراط النحاة أن يكون المبتدأ معرفةً أو نكرة لها ما يسوّغها للابتداء بها.

2- وهناك تشابه ونقاط تقاطع كثيرة بين نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ودينامية الاتصال عند جان فرباس. فالمفهوم الجديد الذي أعطاه فرباس للمنظور الوظيفي للجملة، وأنّ المقصود منه ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي[3] يقارب نظرية النظم عند عبد القاهر التي تقول: إنّ ترتيب الكلم في الجملة يكون بحسب ترتيب المعاني في النفس[4]. وكذلك اهتمام الجرجاني بالمتكلّم، وبأثر

---

[1] لا نوافقه في هذا الرأي، وقد تقدم أوجه ضعفه.

[2] صحراوي، المنحنى الوظيفي في التراث اللغوي، سبق ذكره، ص16.

[3] أحمد يحي، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، سبق ذكره، ص77.

[4] انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، سبق ذكره، ص49.

السياق في ترتيب عناصر الجملة، وهذا أدقُّ من عبارة فرباس التي تشير إلى السياق العام، وكأنّها تشير إلى سياق خارجي منفصل عن ذات المتكلم.

3-وهناك تشابه بين مدرسة براغ الوظيفية والبلاغة العربية في تحديد الوظائف التداولية، فقد عدّ كل من القزويني وفرباس ثلاث وظائف تداولية في مستوى البنية، فهي عند القزويني: "المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل"[1]. وعند فرباس: "المسند إليه والمسند والوحدة الانتقالية" [2]-والوحدة الانتقالية من حيث المضمون هي نفس متعلقات الفعل عند البلاغيين، لأن كُلاًّ منهما يشمل: الظروف والمفاعيل، وبقية المنصوبات كالحال والتمييز والعدد وغيرها.

ثانيا: المقارنة بين البلاغة والنحو الوظيفي

ظهر في الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، وخاصةً في النحو الوظيفي، الذي قدّمه سيمون ديك، تقسيم وظائف مكونات التركيب اللغوي إلى وظائف نحوية، وظائف دلالية، ووظائف تداولية. أمّا اللغويون العرب فقد اكتشفوا الفصل بين هذه الوظائف، ونستدل على ذلك بتفريقهم بين ثلاثة علوم لغوية تهتم بدلالة التركيب اللغوي عموماً هي: النحو، والبلاغة، وعلم أصول الفقه الإسلامي، ثم تخصّص كل علم من هذه العلوم قسماً من أقسام وظائف التركيب اللغوي. فالنحو يتخصّص في الوظائف النحوية للتراكيب، كالفاعلية والمفعولية والحالية والوصفية. وعلم أصول الفقه يتخصّص في الوظائف الدلالية، مثل: العام والخاص، والمطلق والمقيّد، واهتموا بأنواع الدلالات كالدلالة الوضعية والدلالة الالتزامية والدلالة التضمينية. وعلم المعاني من علوم البلاغة يتخصّص في الوظائف التداولية في البنية كالمسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، والوظائف التداولية في المعنى كالخبر والإنشاء. وعلم البيان يتخصّص في الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال غير المباشرة.

---

[1] القزويني، الإيضاح، تحقيق هنداوي، سبق ذكره، ص15.

[2] أحمد يحي، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، سبق ذكره، ص:77-78.

ويلاحظ عل اللغويين العرب القدماء عموماً، تداخل مباحثهم في الحقول المختلفة، فكثيراً ما يهمل بعضهم ما يدخل في موضوع اهتمامهم، ومع ذلك يدخل استطراداً فيما هو بعيد عنه. فمثلا يبحث الأصوليون مباحث العقود أو الإيقاعات، ويهمله البلاغيون، مع أنّ الأولى بها أن تقع في مباحث الخبر والإنشاء من علم المعاني.

ومما يُفسر بأنّ اللغويين العرب القدامى أدركوا تقسيم وظائف التركيب إلى نحوية ودلالية وتداولية، أن نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني تنطلق من الفصل بين النحو و"معاني النحو" التي ذكر أنها موضوع دراسة علم المعاني، وأنّ ترتيب اللفظ مبني على ترتيب المعاني في النفس. ويبدو أن الجرجاني لم يعتبر "معاني النحو" شيئا بعيداً ومنفصلاً عن النحو، وهذا يفهم من تسميته هذه الوظائف بـ"معاني النحو" ودائماً يحرّض على البحث عن معاني النحو أو وظائف المكونات، وحالاتها المختلفة، وأسبابها، والعلة الداعية للمنشئ أن يصوغ كلامه بهذه الصياغة، مراعياً لمقتضيات المقام.

وممّا جاء عنهم صريحاً ما تحدث عنهم صريحا ما تحدث عنه ابن هشام الأنصاري من تطفل بعض النحويين على موضوعات لا تعنيهم ولا تقع ضمن صناعتهم النحوية، وإنما تهم البلاغي فقط. ولا شك أن هناك تداخلاً والتباساً بين هذه الوظائف التركيبية لدى اللغويين العرب القدماء، وحتى عند بعض الدارسين المحدثين غير الوظيفيين، والعلّة تكمن في أنّ تلك الوظائف لا تُؤدي بمكونات مختلفة في التركيب، فاللفظ الذي أدى وظيفة نحوية هو الذي يؤدي الوظيفة الدلالية والتداولية في الوقت نفسه.

ويلاحظ على الوظيفيين المحدثين عند تفرعهم للوظائف التركيبية إلى نحوية ودلالية وتداولية أنهم ينطلقون من اعتبارات موغلة في التجريد مع إفراط في استخدام الرموز المنطقية كما هو مشهور في النحو الوظيفي لدى سيمون ديك، وبعض الدارسين المحدثين ينظرون إليها على أنّها تصورات فلسفية ومنطقية لا تخدم الدرس اللغوي بل تزيده صعوبة وثقلاً.

الفصل الرابع

التراكيب الخبرية ووظائفها من حيث الدلالة بين: البلاغة والتداولية

المبحث الأول: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية

المبحث الثاني: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في التداولية الحديثة

المبحث الأول: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية

عرّف عبد الغني محمد بركة الدلالة بأنّها "كون الشـــيء بحيث يلزم من العلم به العلم شـــيء آخر. فما تدلّ عليه الألفاظ هو ما تؤديه من معانٍ أي ما يفهمه المتلقي منها عند سماعها أو قراءتها. والمقصود بطرق الدلالة: الجوانب التي أمدت المتلقي بالمعنى المراد من الكلام، فقد ندرك المراد عن طريق المعاني اللغوية الوضعية ما يوحي به المقام والسياق، وما تدلّ عليه القرائن المحيطة بالكلام. والأصوليون يجعلون طرق الدلالة قسمين، أولاهما: دلالة منطوق اللفظ، وثانيهما: دلالة مفهومه"[1].

أولا: طرق دلالة الألفاظ على المعاني عند البلاغيين

قسم عبد القاهر الجرجاني طرق دلالة الألفاظ على معانيها المقصودة إلى طريقتين (مباشرة وغير مباشرة) أطلق عليهما "المعنى ومعنى المعنى" يقول: "الكلام على الضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن عمرو فقلت: "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس، وضـــرب آخر أنت لا تصـــل منه الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكتابة والاستعارة والتمثيل..."[2]. ثم يسوق أمثلة وشرحاً للكناية والاستعارة والتمثيل، فقال: "وإذا قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعنى بالمعنى: المفهوم من ظاهرة اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك... وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى

---

[1] بركة عبد الغني محمد، مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، دار الطباعة المحمدية، ط1، 1409هـ/1989م، القاهرة، ص11.

[2] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الأعجاز، سبق ذكره، ص:262.

يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخرى"[1].

ويفهم من كلام عبد القاهر المتقدم أنه اعتمد على تقسيم طرق دلالة اللفظ على المعنى إلى التقسيم الثنائي الذي ينقسم الكلام على ضوئه إلى الحقيقة والمجاز. ويلاحظ أنه لم يستخدم الحقيقة والمجاز استخداماً مصطلحياً، بل عوّض عنهما بـ "المعنى ومعنى المعنى" ولكنه أوردهما أثناء الشرح والتوضيح.

وأدخل فخر الدين الرازي مفاهيم الأصوليين ومصطلحاتهم في الدرس البلاغي، إذ شرح مقولات عبد القاهر الجرجاني في طرق الدلالة بما استقر عند الأصوليين. وساوى بين تقسيم عبد القاهر الذي جعل الدلالة إلى وضعية وعقلية.

ثم قسم الدلالة العقلية بدورها إلى دلالة التضمن ودلالة الالتزام. يقول: "فالوضعية: دلالة الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها كدلالة الجدار والحجر والسماء والأرض على مسمياتها. وأما العقلية فإما أن تكون داخلة في موضوع اللفظ كدلالة لفظ (البيت) على (السقف) الذي هو جزء مفهوم البيت... وإما أن تكون دالة على ما يكون خارجاً عن مفهوم اللفظ كدلالة لفظ (سقف) على (الحائط)[2].

وتابع السكاكي فخر الدين الرازي في استخدامه للمصطلحات الأصولية في طرق الدلالة، وقسم الدلالة إلى وضعية مطابقية وعقلية، ثم قسم الدلالة استطراداً عند حديثة عن تعريف علم البيان، بقوله: "إن الخوض فيه –أي في علم البيان–يستدعي تمهيد قاعدة، وهي: أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة...إنّما يمكن ذلك في الدلالات العقلية، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر وبثان وبثالث، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه صح في طريق إفادته الوضوح والخفاء"[3].

---

[1] المصدر السابق، ص:263–265.

[2] الرازي فخر الدين محمد، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهر، ط1، 1989م ص:61.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1403،1هـ/1983م، ص:329.

ومع التقارب بين الرازي والسكاكي في تناولهما لطرق الدلالة يلاحظ بعض الاختلافات فيما بينهم. من ذلك أنّ السكاكي لم يفرّق بين الدلالات العقلية تضمنية كانت أم التزامية في دخولها في علم البيان، وإن كانت أمثلته في الدلالات الإلزامية فقط، لكنه لم يخرج الدلالات التضمنية صراحة، يقول: "وإذ قد عرفت أنّ إيراد المعنى الواحد بصور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزم أحدهما للآخر يوجه من الوجوه، ظهر لك أنّ علم البيان مرجعه اعتبارات الملازمات بين المعاني"[1]. وهذا يخالف ما ذهب إليه الرازي الذي يساوي بين الدلالة الوضعية المطابقية وبين الدلالة العقلية التضمينية، وأخرجهما عن مباحث البيان، وأكد أن الفصاحة قاصرة في الدلالة الالتزامية وحدها. يقول في ذلك: " واعلم أن الكناية والمجاز والتمثيل لا يقع إلا في هذا القسم –أي الدلالة الالتزامية–وكأنّ الدلالتين الأوليتين –أي الأولى والثانية (الدلالة الوضعية والدلالة التضمنية) –غير معتبرتين في علم الفصاحة"[2]. هذا ما لدى البلاغيين عن الدلالة وطرقها، أمّا الأصوليون فقد اقترحوا تقسيما ثنائيا تنقسم الدلالة على ضوئه إلى دلالة المنطوق ودلالة المفهوم، وقد عبّر عنها بعض الأصوليين بـــــــ "عبارة النص" و"فحوى الخطاب".

وكل ما قدمه البلاغيون العرب من تقسيمات يدخل في دلالة المنطوق أو عبارة النص عند الأصوليين، فالحقيقة والمجاز والكناية كلها تدخل في هذا القسم. ولكن يوجد بعض المباحث عند البلاغيين تدخل في دلالة المفهوم أو الفحوى، كالتعريض، وبعض المسائل في باب "خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر" كاستخدام الأسلوب الخبري للمعنى الإنشائي. وسنتناول وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة لدى البلاغيين العرب في محورين:

المحور الأول–وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية أو الحقيقة.

---

[1] المصدر السابق، ص330.

[2] الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، سبق ذكره، ص62.

المحور الثاني–وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية.

ثانيا: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية في البلاغة

على الرغم من أن جل البلاغيين العرب يدور حول الخبر وينطلق منه فإنّهم لم يعطوا هذا المستوى من التحليل المعنوي للتراكيب الخبرية اهتماما كبيراً لاعتقادهم أنه مستوى بديهي ليس مشكلاً على المستخدم العادي للغة فضلاً عن البلغاء والأدباء. والظاهر أنهم كانوا يرون أنّ هذا المستوى من معاني الخبر يدخل في النحو، وأن البلاغة تختص بالمعاني الخفيّة غير الحرفية.

وذكر العلوي أن الوضع الأصلي للفظ قبل استعماله لا يسمى حقيقة ولا مجازاً. وان لكل مجاز حقيقة ولا يلزم لكل حقيقة أن يكون لها مجاز[1]. وذكر عبد الغني محمد بركة "أن التدابر إلى الذهن من أهم علامات الحقائق، وأنّ الحقيقة في جوهرها تعبير عن المعني بطريقة مباشرة بأن تستعمل الألفاظ في معانيها الأصلية التي وضعت لها سواءً كان الوضع لغوياً أو شرعياً أو عرفياً عاماً أو خاصاً، فهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في إصلاح به التخاطب"[2].

وكذلك أوضح بركة الفرق بين دلالة اللفظ من حيث الوضع اللغوي –أي من حيث دلالته المعجمية –وبين دلالته الحقيقة، بأنّ الدلالة الحقيقية تشمل على بعض الدلالات الاجتماعية والمعرفية التي تطرأ على اللفظ اللغوي في البيئات الاجتماعية والمعرفية، يقول: "وقد نص البلاغيون على جملة" في اصطلاح به التخاطب "ليدخل في الحقيقة تلك الألفاظ التي تدل على معانٍ شرعية كلفظ الصلاة والحج وغيرها، والألفاظ التي أصبحت تدل على معانٍ بحكم العرف العام كلفظ الدابة التي أصبحت تطلق عرفا على ذات الأربع، والألفاظ التي أصبحت تدل على معان بحكم العرف الخاص كأهل علم من العلوم أو فن من الفنون

[1] انظر: العلوي، يحي بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1400هـ/1980م، ج1، ص: 77–79.

[2] بركة، مستتبعات التراكيب، سبق ذكره، ص:32–33.

كلفظ العقل إذا استعمل بعرف أهل النحو. ولا شك أن دلالة الحقيقة بكل أنواعها هذه إنما هي دلالة وضعية مطابقية[1].

1-الوظيفة الأساسية للتركيب الخبري:

وظيفة "إفادة الإخبار" هي الوظيفة الأساسية الوحيدة للتركيب الخبري، وتعني إفادة المخاطب وإعلامه بما ليس عنده في زمن الخطاب من معلومات جديدة عليه، وأما ما أطلق عليه البلاغيون العرب بـ"لازم فائدة الخبر" فهي وظيفة فرعية تستنبط من السياق ومن المعلومات المشتركة بين المتخاطبين على وجه الخصوص. فمثلا ذكر بعض البلاغيين قول الرجل لمن يسيئ إلى والده "هو أبوك" يعني لا يليق بك هذا التصرف منك تجاه والدك، فلازم الفائدة هذا يعتمد ويتّضح من خلال المعلومات المشتركة بينهما، فالمخاطب يعلم تلك القضية أكثر من المتكلم، وكذلك يعلم أن المتكلم لا يجهل علمه، ثمّ بعد ذلك يطلب للخبر تأويلا مناسبا يمكن أن يصدق عليه، فبعد ذلك كله يفهم الزجر، وعبارة "هو أبوك" من باب تنزيل العالم منزلة الجاهل.

فغرض المتكلم من تلك الفائدة يحتمل أن يقصد منه إثبات تلك الفائدة او نفيها، فينتج من ذلك أن تتفرغ الوظيفة فرعيتين هما: إثبات الإخبار ونفي الإخبار، وكلاهما وظيفتان معنويتان للتركيب الخبري سنقف عند كل واحدة منهما على حدة.

2-الإثبات والنفي وانحصار فائدة الخبر فيهما:

ومن مظاهر البارزة التي أثر فيها غرض المتكلم في اختيار الأسلوب وتحديد المعنى المراد من التركيب الخبري بناؤه للإثبات أو النفي. ومما ينبغي التنبيه له في هذا الموضع أنّ ثنائية الإثبات والنفي ترتبط كلياً بأحد شقي الكلام الذي هو الخبر، أما الكلام الإنشائي فلا يدخل فيه نفي ولا إثبات. يقول الصحراوي: "إنّ ظواهر الإثبات والنفي هي من أكثر الظواهر وروداً في الأسلوب الخبري، بل يكاد الأسلوب الخبري يقتصر عليها، وكذلك بنى النحاة

[1] المرجع السابق، ص32-33.

العرب عليها كثيراً من الأصـول النحوية والمسـائل التطبيقية، بحكم أن الأغراض التواصـلية تتحقق فائدتها عبر ضروب الخبر والإنشاء، ومنها هذان الضربان الخبريان"[1].

التركيب الخبري المثبت يمثل الدرجة البسيطة الأساسية لجميع التراكيب العربية خبرية كانت أم إنشـائية. ولهذا السـبب لا ينمط له بأدوات خاصـة في البنية غالبا. يقول ميلاد: "إن الإثبات حكم يعرب به المتكلم عما اسـتقر في عمله واعتقاده بواسـطة أدوات هي حروف أو أفعال تظهر أو لا تظهر. فإن لم تظهر فلأن الإثبات مجرد علاقة إعرابية بين محلين، وإن أظهرها المتكلم فإنّما يظهرها ليُسـمِّيَ تلك العلاقة إعرابية ويعيّنها بدرجة من درجات اعتقاده، فهي معنى زائد إيجابا أو سـلبا عن مجرد الإثبات، وتلك الزيادة يحكمها المقام والسـياق والأحوال، وهي ليسـت زيادة عن أصـل المعنى وإنما هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية وبالأحداث في الكون من ناحية ثانية"[2].

ومما يلفت النظر قلة الدارسـين العرب القدماء الذين اهتموا وتحدثوا عن موضـوع الإثبات والنفي وظيفيا وتداوليا، وأين تقع هاتان الظاهرتان من بين الظواهر اللغوية الأخرى. وكذلك حديثهم عن الإثبات يكاد ينعدم في الدراسـات العربية قديما وحديثا، وغاية ما يذكرون عن هذا المفهوم المؤسـس أنه يقابل النفي، وأن الخبر المثبت عكس النفي. واما حديثهم عن النفي والخبر المنفي فلا يتعدّى في الغالب حديثا عن أدواته ودلالاتها لمحاولة التفريق في مواضعها المختلفة. وقد بحث اللغويون العرب في موضوع النفي وأدواته من زاويتين:

الأولى: من حيث الزمن وهل الأداة تكون لنفي الحال أو الماضي أو الاستقبال

الثانية: تصنيف أدوات النفي بحسب اختصاصها في الدخول على الجملة الاسمية أو الفعلية أو الدخول في كلتيهما.

وما تقدم من عدم اهتمام اللغويين العرب القدماء بموضـوع الإثبات والنفي وظيفياً يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم اهتمامهم بمعاني ودلالات التركيب الخبرية عامة. ويبدو أنهم نظروا

[1] المرجع السابق، ص:194.

[2] ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص:84.

إلى التركيب الخبري الذي يُؤدي به فعل إنجازي إخباري مثبت على أنه الأصـــل الذي تتبني عليه بقية التراكيب المتفرعة عنه. وقد مرّ بنا قول الجرجاني في ذلك: "فاعلم أن معاني الكلام كلّها معانٍ لا تتصور غلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر..."[1]. ويستثنى من ذلك ملاحظات مهمة وردت عند بعض جهابذة العربية كـــــ"سيبويه" الذي أولى القضية اهتماما كبيرا في تقسيمه للكلام إلى موجب وغير موجب[2]. وفي هذا التقسيم اعتمد سيبويه على معيار مزدوج (إخبار+ إثبات). فعدّ الكلام الذي تجتمع فيه هاتان الصـــفتان كلاماً موجباً، وإن تخلفت إحداهما تحوّل الكلام من الموجب إلى غير الموجب. فإن تخلفت الإخبارية تحول إلى كلام إنشـــائي، وإن تخلّفت صـــفة الثبوت تحوّل إلى كلام منفى. ويذكر سيبويه وهو يتحدّث عن حروف النفي بأنّ العرب "شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل، لأنها غير واجبات كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجب[3]. وأما اللغويون العرب القدماء الذين جاءوا بعد ســـيبويه فقد عدّلوا مفهوم الموجب وغير الموجب الذي ورد عنه سيبويه، وانتقلوا إلى تقسيم القول إلى خبر وإنشاء بدلا منه. وفي ذلك اجتزاء لمعيار سيبويه المزدوج (إخبار+ إثبات) واستبدلوا به معيارا مفرداً يعتمد على الشق الأول ويقتصر على (الإخبار).

وأطلق البلاغيون في هذا التقسيم الجديد مصطلح "الخبر" على ما أطلق عليه سيبويه الكلام الموجب (الكلام الإخباري المثبت) مع إضـــافة الكلام الإخباري المنفي إليه. وبذلك انتقل الكلام الإخباري المنفي من كلاماً غير موجب عند ســـيبويه إلى كلام إخباري لدى البلاغيين من بعده. وأطلقوا مصطلح الإنشاء على ما أطلق عليه سيبويه الكلام غير الموجب مع إخراج الكلام الإخباري المنفي منه.

---

[1] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، سبق ذكره، ص541.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، سبق ذكره، ج1، ص:145.

[3] المصدر السابق، ج1، ص: 145.

ويلاحظ على هؤلاء اللغويين الذين جاءوا بعد سيبويه تهميشهم لثنائية الإثبات والنفي في تقسيمهم للأفعال الكلامية في القول، ولم ينظروا إليها على أنها قضية مؤسسة تقع في الصدارة في تحليل اللغوي من حيث تقسيمها لوظيفة الخبر الأساسية (إفادة المخاطب ما ليس عنده من معلومات) غلى وظيفيتين فرعيتين: إثبات الحكم أو نفيه. وكذلك يؤاخذ عليهم تناولهم أسلوب النفي وأدواته بصورة منفصلة لا ترتبط بموضوع الخبر والإخبار، وكذلك لم يضبطوا علاقة التركيب الخبري للمنفي بالتركيب الخبري المثبت هل هو فرع عنه ينبني عليه؟ أم هو قسيم له؟ ويبدو أن الخبر المنفي من حيث اللفظ ينبني على الخبر المثبت، مثل:

- خرج محمد – إثبات
- ما خرج محمد – نفي

أما من حيث المعنى فالخبر المنفي قسيم للخبر المثبت، لأن المنفي يدل على عكس المثبت، والشيء وضده من حيث المعنى متقابلان ومتساويان.

وكذلك يؤاخذ عليهم تجزئة أساليب النفي وتشتيتها في أبواب متفرقة، فكثير من أدوات النفي مصنّفة في أبواب أخرى كالاستثناء والإضراب والقلب والاستدراك.

3-أقسام الخبر باعتبار التخصيص:

من وظائف التركيب الخبري التي تتفرع عن الوظيفة الأساسية (إفادة الإخبار) وظيفة التخصيص، ومعنى التخصيص عند الأصوليين: "قصر العام على بعض ما يتناوله"[1]. والأصل في وظيفة التخصيص أن تؤدّي بلفظ مفرد كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والنعت. ومع هذا يوجد بعض التراكيب الخبرية التي تؤدي بها وظيفة التخصيص كالجملة النعتية، والجملة الحالية، وجملة الصلة. وقد اشترط رضي الدين الأستراباذي على الجملة المخصصة

[1] الكفوي، أبو البقاء أيوب، الكليات –معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1411هـ/1992، ص:284. انظر: الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتاب المصري القاهرة، 1412هـ/1991م، ص:68.

بأن تكون جملة خبرية أو جملة إنشـــائية مؤوّلة بخبر..." وعللها بأنّك "إنما تجيء بالصـــفة والصـــلة لتعرف المخاطب بالموصـــوف والموصـــول المبهمين... ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إدا كانت صـــفة أو صـــلة معلومة المضـــمون للمخاطب قبل ذكر الموصـــوف والموصـــول"[1]. وكتب البلاغة العربية مليئة بالوظائف التداولية لتلك المخصـــصـــات ما لا يسمعه الموقف لتفصيله، ويمكن أن نصنفها إلى نوعين:

أ- مخصـصـات تقيد الإسـناد ولا تؤثر في الغرض الأسـاسـي من التركيب، كالمفاعيل والنعت وما شابهها.

ب- مخصـصـات تقيد الإسـناد وتؤثر في الأغراض، وهي: الشـرط والاسـتثناء. وقد اعتمد على هذين القيدين ابن وهب الكاتب في تقسـيمه للخبر إلى: جزم، شـرط، واسـتثناء. وذكر أيضا ان كل قسم من هذه الأقسام يكون مثبتاً ومنفياً[2].

1 ـ الجزم: وهو الخبر المطلق الذي لا يتقيد باستثناء، نحو: زيد قام.

2ـ الاستثناء: ويقصد منه الخبر الذي تقيد باستثناء، نحو: ما قام إلا زيد.

3.الشرط: ويقصد منه الخبر الذي تقيد بشرط من الشروط، نحو: إن قدم خالد سرنا إليك.

ثالثا: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة المجازية في البلاغة

يقول الســـيوطي: "وصـــناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شـــيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالتين واحدة، فيجيز النحويون في صـناعتهم: "أعطيَ درهم زيداً، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم "أعطيَ زيد درهماً" فيسـندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسـند في المعنى إلى زيد... وليس هذا لضـرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها"[3].

---

[1] الرضي، شرح الكافية، سبق ذكره، ج2، ص: 324.

[2] ابن وهب أبو الحسين، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969م، ص94.

[3] السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، سبق ذكره، ج3 ص:173.

يؤكد النص السابق أن اللغويين العرب أدركوا المفارقة بين دلالة اللفظ الوضعية وبين استخدامات المتكلّم في سياقات معيّنة، وأوضح السيوطي ان المعنى المراد من التركيب اللغوي يرتبط بغرض المتكلم، والعلاقة بينه وبين المخاطب، إذ ساوى بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية في إفادة المعنى المراد.

ويدخل في مباحث الدلالة العقلية عند البلاغيين العرب: المجاز اللغوي، كالاستعارة والمجاز المرسل، ويدخل فيه أيضاً المجاز العقلي، والكناية، والتعريض. وقد تناولوا التغير الدلالي الذي يصل إلى درجة التغير في الأغراض كالخبرية والإنشائية في مباحث الخبر الإنشاء من علم المعاني، ومن أخصّ مباحثه في الخبر ما يطلقون عليه بـ"خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر". وانتقال اللفظ من الدلالة الوضعية الأصلية إلى الدلالة العقلية يكون على مستويين:

1-الدلالة العقلية اللفظية، وهي على مستويين أيضاً:

أ-الدلالة العقلية في مستوى الكلمة: ويدخل فيها المجاز اللغوي كالإستعارة والمجاز المرسل، ويدخل في هذا المستوى الكناية المفردة كقوله تعالى: ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (النساء:43) عبّر سبحانه باللمس كناية عن الجماع.

ب-الدلالة العقلية في مستوى الإسناد أو الجملة: ويدخل فيها المجاز العقلي والكناية المركبة، كقوله: "هو كثير الرماد" كناية عن الكرم والجود.

2-الدلالة العقلية السياقية: وتقع في مستوى الأغراض، ويدخل فيها مباحث التعريض، وما يطلقون عليه بـ"خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر" كاستخدام الألفاظ الخبرية في المعاني الإنشائية، ولا يدخل في هذا الباب مسائل التأكيد وترك التأكيد. ومثالها استخدام الألفاظ الإنشائية في المعاني الخبرية، كالاستفهام الإنكاري والتقريري.

وفي دراسة وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية يخرج عن دائرة اهتمامنا الدلالة العقلية المرتبطة بالمفردات -أي التغيُّر الدلالي بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية

الذي يكون على مستوى الكلمة المفردة–كالاستعارة والمجاز المرسل. ونتناول موضوع التركيب الخبري من حيث دلالته العقلية في محورين:

المحور الأول: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية، وفيها نقطتان:

أ- المجاز العقلي.

ب- الكناية المركبة.

المحور الثاني: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية، وفيها نقطتان:

أ- التعريض.

ب- التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء، وتعطي اهتماماً خاصاً لهذا المبحث لاختصاصه بالتركيب الخبري، بخلاف المباحث الأخرى التي يشترك فيها الخبر الإنشاء على حدٍ سواء.

رابعا: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية:

أ-المجاز العقلي:

قسم البلاغيون العرب المجاز قسمين:

1- المجاز اللغوي الذي يكون في اللفظ المفرد، وينقسم إلى الاستعارة التي تعني مباحث المجاز اللغوي الذي علاقته التشبيه، والمجاز المرسل الذي جُمع فيه بقية العلاقات المجازية ما عدا التشبيه.

2- المجاز العقلي الذي يكون في الإسناد الذي يربط بين أجزاء الجملة وظيفيا. وهو الذي يدخل في دلالة التركيب التي نحن بصدد دراستها. يقول محمد مصطفى صوفية: " فالمجاز في التركيب ما كان في النسبة، وكانت ألفاظ هذا التركيب مستعملة في وضعها الحقيقي، فالمجاز إذاً في جسر الواصل بين المسند والمسند إليه..."[1].

[1]صوفي، محمد مصطفي، المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط1، 1984، ص:118.

ومن أمثلة المجاز العقلي قوله تعالى: ﴿وأخرجت الأرض أثقالها﴾ حيث أسند فعل الإخراج إلى الأرض تجوزا، والذي يخرج الإثقال من الأرض حقيقة هو الله سبحانه وتعالى وظاهر في الآية الكريمة استخدام الألفاظ في معانيها الأصلية الحقيقة.

ومنه أيضا قول الشاعر:

أشاب الصغير وأفنى الكبير *** كرّ الغداة ومرّ العشي

والألفاظ في البين في معانيها الحقيقة، والمجاز في إسناد الإشابة والإفناء إلى كر الغداة ومرّ العشي.

ب-الكناية:

الكناية لغة أن تتكلم بشيء وتريد غيره و كنى عن الأمر بغيره يكني كناية: يعني إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه، نحو: الرفث و الغائط [1] ومن حيث الاصطلاح فقد عرفها ابن الأثير " كل لفظ دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز"[2] عرفها العلوي بأنها "اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجازا من غير واسطة لا على جهة التصريح"[3].

وذكر محمد مصطفى أن الكناية عند علماء البيان أبلغ من التصريح، لأن دلالته على المعنى الكنائي بالدليل، فهي كدعوى الشيء ببينة، ولا يخفى الفرق بين الدعوى بالدليل والدعوى بدون دليل[4].

واختلف البلاغيون العرب في دخول الكناية في المجاز والذي نميل إليه هو أن الكناية خارجة عن المجاز، ولكنها تدخل معه في مفهوم يشملهما وهو "الدلالة العقلية اللفظية"، ويبدو أن سبب الخلاف يرجع في تحديد مفهوم المجاز عندهم، فمنهم من يعد جميع أنواع

---

[1]إبن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط3، 2004 م، مادة (كنى)

[2]ابن الاثير ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، ط2، الرياض، 1404 هـ/ 1984 م، ج 3ص:61.

[3]العلوي، الطراز، سبق ذكره، ج1، ص:373.

[4]صوفية المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، سبق ذكره، ص:165.

الدلالات العقيلة مجازا ومنه من يجعله خاصا في نوع معين ومحدد، وهو الذي يعرفونه بأنه" استخدام الفظ في غير ما وضع له في لقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي او الموضوع". ويلاحظ أن الكناية لا تدخل في هذا التعريف بحال من الأحول، لأنه ليس هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. بل تدل الكناية على المعنيين الأصلي والمراد في الوقت نفسه، وقد قسم العلوي الكناية إلى قسمين: مفردة ومركبة[1].

1-الكنايات المفردة: كقوله تعالى: ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (النساء:43) كنى بالملامسة عن الجماع، وقد سبق أن ذكرنا أن مثل هذه الكنايات لا تدخل في التركيب الخبري لاختصاصها بالمفرد.

2-الكنايات المركبة: كقوله: "إنه لعريض القفا" وإنه لعريض الوساد "كناية عن البله وعدم الفطنة. وهي التي تدخل في التركيب الخبري لاختصاصها بالمركب.

وذكر صوفية "أن الكناية المركبة أبلغ من الكناية المفردة "لأن الكناية المركبة تؤول بتشبيه مركب، مثل: "العفاف في عطيفه" كناية عن نسبة العفاف، ويكون تأويلها: "هو في نزاهة العرض من العيوب كنظافة الثوب من الأدناس". بخلاف الكناية المفردة التي تؤوّل بتشبيه مفرد، وقد أورد عبد القاهر أمثلة للكناية في معرض تفصيله الفروق بين "المعنى" و"معنى المعنى" وأثبت أنها داخلة في أنواع الدلالة العقلية، يقول فيها: " إذا قلت: (هو كثير الرماد أو طويل النجاد) أو قلت في المرأة: (نؤوم الضحى) فإنّك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك من (كثير رماد القدر) أنه مضياف، ومن (طويل النجاد) أنه طويل القامة، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مترفة مخدومة[2].

[1] انظر: العلوي، الطراز، سبق ذكره، ج1، ص: 426-430.

[2] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، سبق ذكره، ص:262.

خامسا: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية

1-التعريض:

اعتبر عبد الغني بركة التعريض أوضـــح الأســـاليب التي ترجع دلالاتها إلى قرائن السـياق دونا طرق الدلالة المنضـبطة عند البلاغيين في الدلالة الوضـعية المطابقية، والدلالة التضمنية، والدلالة الإلزامية[1]

والتعريض في اللغة خلاف التصـــريح، ومنه قولهم: "إن في المعاريض لمندوحة في الكذب "أي أنه فيها ســـعة تمكن القائل من التعبير عما يريد دون أن يكون في ظاهر كلامه كذب يؤاخذ عليه، ويبدو أن هذا المعنى اللغوي للتعريض يشـــمل الكناية والتعريض دون المجاز[2]. وذكر العلوي أن التعريض " إمالة الكلام إلى عُرض _ بضـــم العين أي ناحية _ يدلُّ على المعنى المقصـــود، أي توجيه إلى جانب يفهم منه المراد إشـــارة وتلويحاً "[3]. وعرَّفه من حيث الاصـطلاح بأنه " المعنى الحاصـل عند اللفظ لا به " ثم يشـرح هذا التعريف بقوله: "فقولنا: "الحاصل عند اللفظ " يدخل فيه جميع أنواع الدلالات من حقيقة ومجاز وكناية، لأنها حاصـــلة عند اللفظ بدلالة اللفظ عليها، وقولنا "لا به" يُخرج كل ذلك، لأن الحقيقة والمجاز والكناية مدلول عليها باللفظ، فهي حاصـــلة به، أما التعريض فهو داخل بهذا القيد، فانه يحصـل بغير اللفظ، وهو السـياق والقرائن. وإن شـئت فقل في حدِّه: هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ "[4].

وقد اختلفت آراء البالغين العرب في أســـلوب التعريض هل هو من المجاز أم من الكناية أم هو أسـلوب مسـتقل قائم بذاته؟ والذي نميل إليه، واختـــاره جماعة من المدرسـين

---

[1] انظر بركة، مستتبعات التراكيب ، سبق ذكره، ص: 36.

[2]أنظر: المرجع السابق، ص 36-37.

[3]العلوي، الطراز، سبق ذكره، ج1، ص:397.

[4]المصدر السابق، ج1، ص: 383.

المحدثين هو أن التعريض أسلوب مستقل قائم بذاته[1]. ويرى العلوي أن "التعويض ليس من المجاز لأن المجاز دلّ على خلاف ما وضع له في الأصل، بخلاف التعريض الذي يدل على ما وضع له في الأصل وإنما أفاد معنى آخر هو معنى التعريض، بالقرينة من فحوى الكلام. وليس من الكناية لأن التعريض لا يأتي إلا في الألفاظ المركبة بخلاف الكناية التي تكون في اللفظ المفرد كما تكون في اللفظ المركب[2].

2-التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء:

تحدَّث البلاغيون العرب عن استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي في باب: "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر". وذكروا أنَّ التركيب الخبري يستخدم للطلب كالدعاء والأمر والنهي، نحو قولك "رحمك الله" داعيا؛ أُستخدم فعلا ماضيا مجرداً من علامات الإنشاء اللفظية، لأنَّ المتكلم يلجأ إلى استخدام هذا النمط من التركيب الخبري في الدعاء تفاؤلاً بلفظ الماضي، على عدِّ الرحمة من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بفعل ماض، وكذا قولك:

"تأتيني غداً" آمرا؛ للاحتراز عن صورة الأمر لما يطلبه المقام من امتناع أن تأمر من ليس لك عليه سلطة، كقول المرؤوس لرئيسه: "ينظر إليَّ المدير ساعة"[3]. وقدَّم خالد ميلاد بحثا قيِّما حول هذا الموضوع، وأطلق عليه "الإنشاء البلاغي بألفاظ الخير"[4]

وبما أن اتجاه الدرس البلاغي العربي اتجاه تعبيري ينطلق من السياق والمقام إلى التعابير المناسبة لها، فقد ذكر البلاغيون العرب كثيرا من دواعي استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي. فعلى سبيل المثال ينقل ميلاد عن التفتزاني أنَّ من ذلك "القصد إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال

---

[1] انظر: بركة، مستتبعات التراكيب، سبق ذكره، ص:40 وما بعدها، وانظر: صوفية، المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، سبق ذكره، ص: 171.

[2] انظر: العلوي، الطراز، سبق ذكره، ج1، ص: 395-399.

[3] انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، سبق ذكره، ص:464.

[4] انظر: المرجع السابق، ص: 446.

الخاطب في تحصيل المطلوب ، ومنها التنبه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه "[1]

وذكر الطبطبائي أن استخدام التراكيب الخبرية للمعاني الإنشائية لا يدل في الاستخدامات المجازية، ويقول في ذلك: "ويلاحظ أنَّ هذا التمييز –أي التمييز بين الخبر والإنشاء–لم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة بحيث تكون الصيغة بذاتها كاشفة عن كون المعنى خبريا أو إنشائيا... بذلك استغنى اللغويون العرب عن تقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية على النحو الذي اضطر إلى فعله أوستن بالجمل الخبرية الإنجليزية. أما تأدية الصيغة الخبرية الواحدة معنيين متباينين فقد فسره أغلبهم لا بالاستعمال المجازي في أحدهما بل بالنقل، فهذه الصيغة وعت أصلا للدلالة على الخبر لكن جرى استعمالها في الدلالة على الإنشاء في النقل"[2].

وصحة ما ذهب إليه الطبطبائي أو عدم صحته يرتبط بمفهوم المجاز عنده، فإن قصد المجاز بالمجاز اللغوي المفرد قد يكون له وجه من الصحة، أمَّا إن قصد المجاز بالمعنى العام، ويشمل المجاز العقلي، والكناية، والتعريض، أي يشمل دلالات التراكيب العقلية والسياقية فليس هناك دليل يفرِّق بين تلك المباحث واستخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي، وكذلك أخطأ في هذه المسألة تمام حسان إذ زعم أن "البيان علم المعنى المفرد المطابقيّاً أم تضامنياَ أم لزوميا، وحقيقة كان أم مجازاً. وقريبا كان أم بعيدا...[3] . وأدرك أنَّه

---

[1]المرجع السابق، ص: 464.

[2]الطبطبائي، ص: 47 . وقد قسم أوسن الجمل الإنجليزية ذات الصيغة الخبرية إلى جمل وصفية "constative" تحتمل الصدق والكذب ، وجمل إنشائية "performative" لا تحتمل الصدق والكذب . انظر: المرجع السابق، ص:4. والذي ذكر في تأدية الصيغة الخبرية الواحدة معنيين متباينين يكون بالنقل لا استخداما مجازياً هو الشريق الجرجاني في الإشارات والتنبيهات. انظر: الجرجاني، الشريف محمد، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين، إدارة نهضة مصر، القاهرة، د.ط، 1981م، ص:101 .

[3]حسان، تمام، الأصول الدراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب د.ط، 1425 هـ /2004م، القاهرة، ص: 349.

يتعارض مع مذهبه المجاز العقلي فقط، وحاول تبريه يتأوُّل بعيد، أمّا الكناية والتعريض واستخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي والعكس فلم يلتفت إليها البتة.

وقد يؤخذ على البلاغيين العرب التقصير من دراسة الخبر عموماً، وفي استخدام التركيب الخبري للمعاني الإنشائية على وجه الخصوص. فمثلاً اقتصروا على التركيب الخبري المستخدم للمعاني الطلبية كالدعاء والأمر والنهي، وأهملوا مباحث الإنشاء غير الطلبي التي استأثر بدراستها النحاة والأصوليون كالفاض العقود، والتعجب والقسم[1]. وقد حاول بعض البلاغيين العرب تبرير إعراضهم عن دراستهم الأساليب الإنشائية غير الطلبية بكون اهتمامهم منصباً في الإنشاء الطلبي الذي يقابل الخبر من حيث المبنى والمعنى، بخلاف هذه الأساليب التي تتَّخذ أشكالا خبريةً مضمَّنة بمعاني إنشائية[2]. ويقول التفتازاني: "المقصود بالنظر هاهنا هو الطلب، لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر، ولأن كثيرا من الإنشاءات غير الطلبية في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، ولهذا قال صاحب المفتاح: (إن السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب)"[3] ، وقد أشار إلى هذا التقصير من الدارسين المحدثين محمد أبو موسى وخالد ميلاد . فقد أشارا إلى أن البلاغيين لم يضيفوا إلى هذا الموضوع شيئاً ذا بال على ما ذكره النحاة، بخلاف الأصوليين الذين أبدعوا في تحليل استخدام التركيب الخبري لمعان الإنشاء كألفاظ العقود، والأمر والنهي[4].

ويلاحظ عليهم أيضا "الخلط بين هذا الموضوع _ أي استخدام ألفاظ الخبر للإنشاء_ وموضوع تأكيد الخبر وترك تأكيده؛ فقد بحثوهما في باب "خروج الخبر لا على مقتضى

---

[1]انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص: 462-463.

[2]انظر: المرجع السابق، ص: 462-463.

[3]التفتازاني، سعد الدين، المطول على تلخيص المعاني، سبق ذكره، ص:406. وعبارة السكاكي هي قوله في المفتاح: " والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء": انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، سبق ذكر: ص: 164.

[4]انظر: أبو موسى محمد، دلالات التراكيب_دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1399هـ / 1979م، ص:200-203. وانظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص:462-463.

الظاهر" ويبدو أنَّ هذه الترجمة تناسب استخدام الخبر في الإناء، بخلاف تأكيد الخبر وترك التأكيد الذي بحثوه في باب أضرب الخبر أيضا.

وأشار خالد ميلاد إلى الخلط الذي وقع فيه البلاغيون في ألفاظ الخبر المستخدمة لمعاني الإنشائية، فقال: "إننا نعتقد أن تعليل البلاغيين لإيقاع الإنشاء بألفاظ الخبر في مثل هذا النوع ممَّا سمَّوه" خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر" لا يخلوا في الحقيقة من التأويل والتعميم، فهي مقاصد يختلط بعضها ببعض ... وإن مثل هذه التأويلات ممَّا اختصَّ به الدرس البلاغي عموما"، إذ يعتبرون علمهم مختلطا بالأدب، بل إنَّه فرع منه، ولذلك اشترط كل من الجرجاني والسكاكي وجوب مراجعة الذوق في كثير من مستحسنات الكلام[1].

وتحدَّث سيبويه عن استعمال الجمل الخبرية في معنى الإنشاء، ولم يعقد بهذه القضية باباً مستقلاً، وإنما تناولها استطراداً في باب القسم، وهو يتكلَّم عن استعمال بعض الألفاظ الخبرية في القسم، فقال: "... مثل ذلك: يعلم الله لأفعلنَّ، وعلم الله لأفعلنَّ؛ فإعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد، والمعنى: والله لأفعلنَّ. وذا بمترلة: يرحمك الله، وفيه معنى الدعاء، وبمترلة: اتقى الله امرئ وعمل خيرا" إعرابه فَعَلَ، ومعناه معنى لِيَفعَل، لِيَعمَل"[2].

أوضح سيبويه في النص السابق أنَّ عبارات اللغة وإن كانت لها دلالاتها الحرفية التي تتبادر إلى الذهن حينما تكون الجملة خارج السياق، إلى أنَّ الجمل المستخدمة في سياقات حقيقية تكون معانيها بأيدي المستخدمين. ففي السابق يلاحظ أنَّ سيبويه تحدَّث عن بعض التراكيب الخبرية –في أصل الوضع–المستخدمة في معانٍ إنشائية كالقسم، نحو: "يعلم الله" و"علم لله" فهذه الجمل الخبرية في أصلها، فلما جاء بعدها جواب القسم "لأفعلنَّ" تبين أن دلالتهما أصبحت إنشائية. ثم أستطرد سيبويه فيما هو أوسع من باب القسم فذكر استخدام جمل خبرية لدلالة على الطلب، نحو: "يرحمك الله" الخبرية لفظاً والدعائية معنىً، وأشار إلى أنَّ تقديرها يأتي على "يرحمك الله" وكذلك قوله: "اتق الله امرؤ وعمل خيرا" أنَّ تقديره "ليتق

[1] المرجع السابق، ص:464-465.

[2] سيبويه، الكتاب، سبق ذكره، ج3، ص: 504.

الله امرؤ وليعمل خيرا". وهذا يدل على دلالة واضحة على إدراك سيبويه أن دلالات الجمل في الاستعمال اللغوي الحقيقي لا تتوافق مع المعاني الحرفية للتراكيب اللغوية، وأن هناك دورا لا يمكن إنكاره للمتكلم في توجيه دلالة التركيب حسب ما يريده وما يستهدفه.

من الملاحظات المهمة في الموضوع أنَّ هناك فرقا بين استخدام الجمل الخبرية في القسم وبين استخدامها في الطلب. لأنه في القسم وإن كان للمقام دور في توجيه المعنى الجديد للجملة إلا أنَّ هناك ما يدل على المعنى المراد في مستوى البنية، وهي جملة جواب القسم التي تلازم جملة القسم، بخلاف الجمل الخبرية بمعنى الطلب كالدعاء والأمر، فليس هناك ما يدل على طلبيتها سوى المقام. وصَّرح سيبويه بإمكانية الاختلاف بين الإعراب والمعنى، فقد ذكر أنّ إعراب الفعلين الماضيين في جملة "اتق الله امرؤ وعمل خيراً " (فَعَلَ) ومعناهما (لِيَفعَلَ) أي أنهما خبر في اللفظ وطلب المعنى[1]. وخلاصة ما تقدَّم أن اللغويين العرب نحاة وبلاغيين وأصوليين بحثوا مسألة استخدام التركيب الخبري في المعاني الإنشائية على مستويين[2]:

المستوى الأول: وهو استخدام التركيب الخبري في المعنى الإنشائي استخداما لازما، ويحدث في بعض الأساليب الإنشائية التي وردت عن العرب بألفاظ خبرية، وذلك حين يكون في البنية الظاهرة للتركيب الخبري علامات على انتقال اللفظ في الدلالة الخبرية إلى الإنشائية، ومما يميِّز على هذا المستوى من الاستخدام أن التركيب يدل على الإنشائية وضعاً وسياقاً دائماً، ولا يمكن حمله على الخبرية بحال من الأحوال، وأغلب أساليب الإنشاء غير الطلبي تدخل في هذا المستوى، ولذا أهمل البلاغيون العرب هذه الأساليب لاعتمادها على البنية لا على السياق والمقام في عدولها عن المعنى الأصلي الخبري إلى المعنى الإنشائي . وقد أتم النحاة أكثر من البلاغيين بهذا النوع من الأساليب، وعلَّلوا الجمود وعدم التصرف في

[1] انظر: المصدر السابق، ج3، ص: 504.

[2] انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص: 462-463.

كثير من صـــيغها باســـتخدامها لمعنى الإنشـــاء الطارئ عليها. وقد وقعوا في الدور إذ علَّلوا دخول الإنشاء فيها لعدم تصرفها مرة أخرى[1].

وتلك العلامات التي تكون في بنية التركيب الخبري والتي يســـتدل بها على عدول اللفظ عن الخبرية إلى الإنشائية تكون على مستويات مختلفة، هي كالتالي:

1ـ علامات على مستوى الكلمة المفردة.

أ–تكون صـــيغة الكلمة علامة دالَّة على انتقال اللفظ من الخبرية إلى الإنشـــائية، مثل: صـــيغتا التعجب (ما أفعله وأفعل به) نحو: ما أكرم خالداً، وأكرم به، أي "شـــيء أكرم خالداً" على مذهب ســـيبويه، ويذكرون التعجب دخل في الصـــيغة الأصـــلية الأولى (ما أكرم خالداً) ومن جهة معنى "ما" النكرة، لما فيها من إبهام. أما الصـــيغة الثانية (أكرم به) فهي صـــيغة فرعية تطوَّرت عن الصيغة الأولى وتتبعها في الدلالة [2]

ب–وقد تكون الدلالة المعجمية لكلمة واحدة في التراكيب علامة تدلُّ على انتقال اللفظ في الخبرية إلى الإنشائية، مثل [3]

كم: للتكثير

رب: للتقليل

نعم وبِأس: للمدح والذم

عسى: للترجي

هيهات: ما أبعده

شتَّان: ما أبعد المفارقة بينهما

2 ـــــــ علامات على مستوى التركيب، ومن أمثلة انتقال اللفظ من الخبرية إلى الإنشائية بدلالة الجملة ما يلي:

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص: 461.

[2] انظر: المرجع السابق، ص: 453.

[3] انظر: المرجع السابق، ص: 460–461.

ا ـــــ ألفاظ القسم التي يقع بعدها جوابه الذي يدلُّ على انتقال اللفظ م الدلالة الخبرية إلى الإنشائية، مثل: يعلم الله للأفعلنَ[1].

ب ـ التركيب الخبري الذي يدل الطلب بدلالة جواب الطلب المجزوم، نحو: اتَّقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه. أي ليتَّقِ الله امرؤ وليفعل خيرا[2].

بعض أساليب التعجب السماعية أو غير القياسية، نحو: لله دره.

المستوى الثاني: وهو استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي استخداماً عارضا في السياق وفي مقام معين[3]. ومما يميِّز على هذا المستوى من الاستخدام اللغوي أن دلالة التركيب ما زالت خبرية وضعاً والذي يدعو المتلقي إلى حمل اللفظ على غير ظاهرة هو السياق فقط، أي أنه ليس هناك علامة لغوية ظاهرة في مستوى البنية يمكن أن يستدل بها على عدول اللفظ عن الدلالة الخبرية الأصلية. بالتالي يمكن أن يدلَّ معنى خبرياً نفس التركيب الذي يدُّل معنى خبريا نفس التركيب الذي يدلُّ معنى إنشائياً في سياق آخر، بخلاف المستوى الأول، ومن الأمثلة على هذا المستوى من العدول:

بعض أساليب الطلب، مثل:

ـــــ **الدعاء:** رحمه الله، ورحمك الله. ويقول المبرِّد في تحليله لهذه الظاهرة: "وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن اللّه، عز وجل، وإنَّما تسأله"[4].

ـــــ **الأمر:** ومنه قوله تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ} (البقرة 228) فالجملة الفعلية "يتربصن" جملة خبرية لفظاً إنشائية معنىً لأنَّها تفيد الطلب والالتزام[5].

ألفاظ العقود والإيقاعات: ومن أمثلتها ما يسمى بالحكام الشرعية عند الأصوليين، نحو بعت، وطلقت، ويعتمد على دلالة السياق والموقف في نقل الصيغ الخيرية إلى الإنشاء،

---

[1]انظر: المرجع السابق، ص: 458-459

[2]انظر: سيبويه، الكتاب، سبق ذكره ج3، ص:504.

[3]انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سبق ذكره، ص:462-463.

[4]المبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت،1963م، ج2، ص:132.

[5]انظر: العبيدان، موسى بن مصطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، 2001، بدون ناشر، ص:108.

ومن الملاحظات المهمة التي وردت عن النحاة العرب بخصوص هذه الصيغ: أنَّ الأصل فيها استخدام ألفاظ الماضي للعدول عن الخبرية إلى الإنشائية. وذكروا أن الفعل الماضي ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعتُ واشتريت. إذ إنها عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود[1].

وقد ذهب بعض الدارسين العرب المحدثين إلى أنَّ ألفاظ العقود لم تنل حقَّها من الدراسة والاهتمام لدى النحاة والبلاغيين العرب؛ من هؤلاء مسعود صحراوي الذي يقول في ذلك: "ومن مظاهر نسيان تلك الصيغ وإهمالها أنها لم تأت مفصَّلة، إلا في الكتب التطبيقية لظواهر الخبر والإنشاء ككتب الفقه وأصوله، بوصفها متعلقة بإبرام العقود وفسخها، ومن ثُّم يكون بحث العلماء لها عرضا غير مقصود لذاته"[2].

المبحث الثاني: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في التداولية الحديثة

هناك صعوبة تواجهنا في التوفيق بين نظرية الأفعال الكلامية وبين تراثي لا ينفصل فيه المستوى التركيبي عن المستوى المعنوي في دراسة اللغة، ونظرية الأفعال الكلامية نظرية معنوية لا تعتمد في تقسيماتها للأفعال الكلامية على أساس البنية، فلا نجد فيها باباً لتراكيب الخبرية وآخر لتراكيب الإنشائية. ومع ذلك نحاول أن نستشفَّ في ثنايا كلامهم ما يمكن أن نعتبره مباحث للتركيب الخبري، وخاصة عند سيرل في حديثه عن الأفعال الإنجازين.

أولا: الدلالة الحرفية والدلالة السياقية في التداولية الحديثة

مباحث التداوليين في موضوع الدلالة الحرفية و الاستلزامية تبتدئ بالتساؤل المشكل الذي يرددونه كثيرا في كتاباتهم: كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئا ويقصد شيئا آخر؟ وكيف للمستمع أن يفهم عبارات غير مباشرة ؟ وذكر هاليداي أربعة جوانب مختلفة للمعنى تمثِّل المكونات الأساسية في علم الدلالة، هي[3]:

---

[1] انظر: السيوطي، همع الهوامع، البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص:23.

[2] صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، مجلة الدراسات اللغوية، مج6، ع2، 1425هـ/2004م، ص:21.

[3] هاليداي، وظائف اللغة، ترجمة محمود نحلة، اللسان العربي، ع54، ديسمبر 2002م، ص:113.

1-المعنى التجريبي (expérientiel)

2-المعنى التبادلي (interpersonnel)

3-المعنى المنطقي (logical)

4-المعنى النصي(textual)

ويقول:" إنّ خيوط المعنى هذه كلّها متداخلة النسج في تركيب الخطاب. إننا لا نستطيع أن ننتقي كلمة مفردة أو عبارة ونقول: إنّ لهذه معنى تجريبياً فحسب، أو إنّ لتلك معنى تبادليا فقط. ما كان علينا أن نقوم به في تحليل نصّنا هو أن نعود كل حيين إلى الجملة كلّها ونفحصها مرة أخرى من وجهة نظر جديدة...[1] لأنّ ثمة قدراً من سوء الفهم لمفهوم وظائف اللغة، فكثيراً ما يفترض أنّ لكلّ جملة وظيفية واحدة فحسب أو على الأقل وظيفة واحدة أساسية... ينبغي أن لا ننظر إلى أجزائها المختلفة نظرة منفصلة بل الأحرى أن ننظر إلى شيء كله على نحو متزامن من عدد من الزوايا المختلفة. وكل جهة من جهات النظر تسهم في التفسير الكلي. وتلك هي الطبيعة الأساسية للاتجاه الوظيفي"[2]. ويخصنا من هذه المعاني التي يتحدّث عنها هاليدي المعنى النصي الذي لا يستفاد من بنية التركيب وإنّما يفهم من السياق والموقف.

ثانيا: الأفعال الإنجازية الحرفية للتركيب الخبري في التداولية

أصحاب نظرية الأفعال الكلامة عند حديثهم عن أفعال كلامية حرفية لم يأخذوا هذه المسألة أكثر من كونها توطئة ومقدمة لمباحث الأفعال الكلامية غير الحرفية، وكأنهم نظروا لهذا المستوى من التحليل اللغوي داخلا في اهتمام النظريات البنيوية أو الوظيفية غير التداولية. يقول الفاخوري: "في حال التعبير البسيط ينطق المتكلّم بجملة وقصده أن يقول

[1] المرجع السابق، ص:113.

[2] المرجع السابق، ص:113.

تماماً وحرفياً ما يقول. ولكن مثلما هو معروف لا تجري الأمور دوماً في هذا المجال بهذه البساطة"[1].

ومرّ بنا في تقسيم الأقوال بحسب الأغراض أن سيرل اعتمد على تقسيم خماسي للأفعال الإنجازية هي: الإثباتات، والتوجيهيات، والوعديات، والبوحيات، والتصريحيات. وإذا قارنا هذا التقسيم بالتقسيم البلاغي العربي الذي يقسم القول من حيث معناه إلى خبر وإنشاء، ومن حيث التركيب إلى تركيب خبري وتركيب إنشائي، يلاحظ أن الأصناف الخمسة للأفعال الإنجازية عند سيرل تؤدي بتراكيب خبرية في اللغة العربية ما عدا صنف التوجيهيات الذي يدخل فيه الأمر والنداء والاستفهام وغيره من أقسام الإنشاء الطلبي. وأما الأقسام الأربعة الباقية فهي إما أخبار صريحة في العربية كالإثباتيات، أو هي إنشائيات غير طلبية وأغلبها تؤدّي بتراكيب خبرية البنية نقلت إلى الدلالة الإنشائية كالتصريحيات، وهي ما يطلق عليها البلاغيون العرب الإيقاعات أو ألفاظ العقود، كبعت واشتريت.

ومن الملاحظات المهمة لدى أصحاب نظرية الأفعال الكلامية في الأفعال الإنجازية الحرفية مبدأ "قابلية الإبانة" الذي اقترحه سيرل، ومفاده أن جميع الحالات الذهنيّة تقبل الإبانة والتعبير عنها بصراحة وحرفية بواسطة جملة، أي لا توجد حالة ذهنيّة لا يمكن أن تكون موضوع تعبير صريح[2].

واكتشف جاك موشلا وآن روبول من مبدأ "قابلية الإبانة" بأنّ نظرية الأفعال الكلامية ليست نظرية معرفيّة، لأنّ "التداولية المنبثقة من نظرية الأعمال اللغوية[3] لا تبدو لنا نظرية معرفية. فهي في بعض الوجوه أقرب إلى السلوكية منها إلى العلوم المعرفية"[4]. وقد أشارا إلى شيء واحدٍ يفصل نظرية الأفعال الكلامية عن السلوكية، وهو "أنّها تقرّ بوجود الحالات الذهنية، إذ ليست المقاصد المعبّر عنها في نظرية الأعمال اللغوية سوى الحالات الذهنية،

---

[1] الفاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، سبق ذكره، ص:1339.

[2] روبول، آن وجاك موشلار، التداولية اليوم، سبق ذكره، ص:43.

[3] مصطلح نظرية الأعمال اللغوية "ترجمة عربية أخرى عند بعض الباحثين لـ"نظرية الأفعال الكلامية".

[4] المرجع السابق، ص:43.

إلا أن القرب المعلن عنه بين الحالات الذهنية (المقاصـــد) والجمل التي تعبر عنها بصـــفة تواضعية (الأعمال اللغوية) يجعل الحالات الذهنية شفّافة إلى حدّ ما"[1].

ثالثا: الأفعال الإنجازية غير المباشرة للتركيب الخبري في التداولية

أعطت النظريات التداولية اللسـانية الحديثة موضـوع الأفعال الإنجازية غير المباشـرة اهتماماً كبيراً، فما يقدّمه ســيرل من أصـــحاب نظرية الأفعال الكلامية، وجرايس في نظريته للمحادثة ومبدأ التعاون يعدّ تحليلات ناضجة يمكن أن تُفسّر التساؤل: كيف يمكن للمتكلم أن ينتج معانٍ أكثر مما يقوله فعلاً؟ وكيف يمكن للمخاطب أن يســمع شــيئاً ويفهم غيره؟. تقول أرمينكو في ذلك: "ويصـبح المشـكل أكثر حدّة عند سـيرل بحكم أنّ بعض الجمل مسـتعملة بشـكل عادي وعرفيّ للتعبير عن مطالب غير مباشـرة"[2]. ونقل عن سـيرل افتراضـين للإجابة عن هذا الإشكال[3]:

الافتراض الأول: أن شـرطا من شـروط إنجاز الفعل اللغوي الذي لا نريد التعبير عنه مباشـرة يتم إنجازه إمّا بالتأكيد أو بالتساؤل، فبدل أن نطلب الفعل بشكل مباشر فقط يمكن أن نستفهم عن حالة الحدث التي تجعل الطلب ممكناً.

الافتراض الثاني: أن المتكلم يبلغ المسـتمع في أفعال اللغة غير المباشـرة بأن ما يقوله يعتمد على خلفية معرفية مشـتركة بينه وبين المسـتمع وكذلك يعتمد على قدرته العقلية الاسـتدلالية "فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة يقوم على المبادئ العامة التعاون العرفي عند جرايس، وعلى خلفية أخبار متقاسمة بين المتكلم والسامع"[4].

ويلاحظ على أرمنيكو بأنها افترضـت اختلافا وتنوعًا بين ما وجدته في دراسـتين عند سـيرل للإجابة عن هذا الإشـكال، مع أن المسـألة لا تتجاوز تنويع العبارة أو إضـافة شـرح، ويبدو أن سـيول في الافتراض الأول كان بصـدد تأويل مثال محدد، مثل: هل تناولني الملح؟

---

[1] المرجع السابق، ص:43.

[2] أرمينكو، فرانسواز، المقاربة التداولية، سبق ذكره، ص:71.

[3] المرجع السابق، ص:71.

[4] المصدر السابق، ص:72.

وفي الاقتراض الثاني كان يتحدث عن الدلالة غير المباشرة بصورة عامة، ولم يتقيد بشرح مثال بعينه.

أما جرايس فقد فرّق بين مفهومين في نظريته للمحادثة:

1-ما يقوله منتج الخطاب، من تغيرات لغوية لها مبانيها الخاصة ودلالاتها الحرفية.

2-ما يقصده المتحدث من خطابه، وما يرجو من ورائه من تأثير في المتلقي.

يقول جيفري ليشوجيني توماس:"إنّغرايس كان مهتما في شرح الاختلاف بين "ما يقال" و"ما يُعني"، "ما يقال" : هو ما تعنيه الكلمات ظاهرياً وغالبًا ما يمكن شرحه وفق شروط الحقيقة. أما "ما يعني" فهو التأثير الذي يحاول المتكلم متعمّداً إضفاءه على المستمع أو المخاطب من خلال إدراك الأخير لهذا القصد. غالبا ما تكون هناك فجوة كبيرة بين هذين النوعين من الرسائل، يتألف أولهما من المعاني الواضحة الظاهرية فقط، بينما يحتوي الآخر معنى ضمنياً أيضاً..."[1].

وقد استطاع جرايس أن يقدِّم شرحاً منطقيا في كيفية الانتقال من المعني الحرفي إلى المعنى الاستلزامي، معتمداً على ما أطلق عليه "مراعاة مبدأ التعاون" بين المتحاورين. ومبدأ التعاون عند جرايس يعني أن تجعل كلامك بقدر ما هو مطلوب في المرحلة التي تحدث فيها، من خلال الغاية المرجوة من المناقشة الجارية، ويتفرع إلى أربعة مبادئ أساسية هي كالتالي:

أ-مبدأ النوعيّة:

- لا تقل ما لا تعتقده.
- لا نقل ما يعوزك فيه البرهان الكافي.

ب -مبدأ الكميّة:

- اجعل إسهامك يحمل أخباراً بقدر ما هو مطلوب للمحادثة الجارية
- لا تجعل إسهامك أكثر مما هو مطلوب.

[1] ليتش جيفري، وتوماس، جيني، البرغماتية، ضمن الموسوعة اللغوية، سبق ذكره،ج1 ،ص:180.

ج–مبدأ العلاقة أو المناسبة: اجعل إسهامك على صلة مباشرة بالموضوع

د–مبدأ الأسلوب أو الكيفية: كن واضحاً أي تجنب الإبهام، تجنب اللبس، كن مختصراً، وكن منظماً.

ومبدأ التعاون عند جرايس لا يعني أن الناس يتعاونون في محادثاتهم في كل وقت، فكثيرا ما يتعمّدون التعمية والتضـــليل في كلامهم، و" اعتقد العديد من المعلقين أن مبدأ التعاون عند جرايس مبني على نزعة إنســانية، تعاونية خيّرة مفترضــة"[1] وقد أشــار إلى هذه النقطة بقوله: "بإمكاننا أن لا نختار مبدأ التعاون..."[2].

وقد ســبقت الإشــارة إلى المفارقة بين تلك النظريات التداولية ومفهوم التركيب الخبري في الدراســات التراثية العربية والذي اعتمدنا عليه في هنا البحث، ومع ذلك نجد عندهم أمثلة لاســتخدامات أنماط خبرية في الأصــل تســتخدم لمعان طلبية وإنشــائية. ويدخل في ذلك ما أشــار إليه ســيرل من أنّ الأفعال الإنجازية التوجيهية غالبًا ما تنجز عن طريق أفعال أخرى لأغراض ســـياقية اجتماعية، وذلك أن منتج الخطاب يتأدّب من إعطاء أوامر وتوجيهات صـريحة لم يخاطب. ومن الأمثلة التي ذكرها أصـحاب نظرية الأفعال الكلامية في اسـتخدام أنماط خاصة للأفعال التقريرية أو التبليغية لإنجاز أفعال توجيهية نحو: هذا هو الباب!

فقد ذكروا أنّ هذه العبارة مع تغليبها للمخاطب بموقع الباب من الغرفة في معناها الحرفي إلا أن المعنى المقصـــود منها توجيهه إلى مغادرة المكان، وذلك يعتمد على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، بأنّ الباب يختصّ بالدخول والخروج، وأنّ العبارة صدرت من أحد المتخاصـــمين داخل غرفة، فيفهم المخاطب أنّه مطالب إما دخولاً أو خروجاً، فلما أدرك أنه داخل في الغرفة جزم أن المطلوب منه أن يخرج منها، بالإضـــافة إلى العلاقة المتوترة بينه وبين الشخص الآخر التي تستدعي الإفتراق والتباعد.

[1] المرجع السابق، ص 181.

[2] المرجع السابق، ص 181.

الفصل الخامس

التراكيب الخبرية في سورة الإسراء

المبحث الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر

المبحث الثاني: الجملة الفعلية المثبتة

ظهرت الجملة الخبرية في سورة الإسراء بأنماط متعددة؛ فمن هذه الأنماط ما انضوى تحت عنوان الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم، أو المتعدي. ومنها ما أدرج تحت عنوان الاسمية: الاسمية، وقد اتخذت دراسة تراكيب الجملة الخبرية في سورة الإسراء بقسميها شكل الدراسة الإحصائية الوصفية.

المبحث الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر

أصل الابتداء للمعرفة[1]. وإذا اجتمع نكرة ومعرفة فأحسنه أن يبتدئ المتكلم بالأعرف، وهو أصل الكلام[2]. وإذا اجتمع معرفتان في المبتدأ أقوال:

الأول: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه: إنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب. فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد فالمجهول الخبر.

والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق.

والسادس: أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر نحو: القائم زيد[3].

وقد يكون المبتدأ نكرة لكن بشرط أن تفيد[4]والابتداء بالنكرة يكون عند تحقق الفائدة. قال ابن السراج: "فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها[5]. وتحصل الفائدة بأحد أمور،

---

[1] سيبويه: الكتاب، ط1، تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، ص: 328.

[2] ينظر المصدر السابق، ص:328

[3] السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1979م، ج2، ص: 28.

[4] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، 1985م، ج1، ص: 216.

[5] ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، ط3، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ج1، ص: 59.

أخذ المتأخرون من النحويين يتتبعون شروط الفائدة بها حتى أنهي بعضهم ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا[1].

أولا: جملة المبتدأ والخبر

وردت جملة المبتدأ والخبر في السورة حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [المبتدأ معرفة، والخبر معرفة]، وقد ورد هذا النمط في خمسة أشكال، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى نوع المعرفة، وإليك هذه الأشكال.

الشكل الأول: المبتدأ (مضافا إلى ضمير)، والخبر (اسما موصولا).

وقد ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله}[2].

الشكل الثاني: المبتدأ (ضميرا)، والخبر (معرفا بأل)

ولم يرد إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: (ومن يهد الله فهو المهتد)[3].

الشكل الثالث: المبتدأ (ضميرا)، والخبر (معرفا بالإضافة).

ورد منه موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وإن من قرية إلا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة}[4].

الشكل الرابع: المبتدأ (معرفا بالإضافة)، والخبر (علما)

وقد ظهر في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {مأواهم جهنم كلما خبت زدناهم سعيرا}[5].

الشكل الخامس: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (معرفا بالإضافة).

وقد ورد في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ذلك جزاؤهم بأنهم كفروا بآياتنا}[6].

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص: 227.

[2] الإسراء: 66.

[3] الإسراء: 97.

[4] الإسراء: 58.

[5] الإسراء: 97.

[6] الإسراء: 98.

النمط الثاني: [المبتدأ معرفة، والخبر نكرة] وقد جاءت تراكيب هذا النمط في أربعة أشكال :

الشكل الأول: المبتدأ (ضميرا)، والخبر (نكرة وصفا). جاء هذا الشكل في ثمانية مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم}[1].

2-قوله تعالى: {ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا}[2].

3-قوله تعالى: {ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن}[3].

4-قوله تعالى: {نحن أعلم بما يستمعون به}[4]

5-قوله تعالى: {وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن}[5].

6-قوله تعالى: {فهو في الآخرة أعمى}[6]

7-قوله تعالى للمؤمنين}، المؤمنين}. شفاء ورحمة للمؤمنين}[7].

8-قوله تعالى: {فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا}[8].

الشكل الثاني: المبتدأ (معرفا بأل)، والخبر (نكرة وصفا). جاء منه موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وللآخرة أكبر درجات}[9].

الشكل الثالث: المبتدأ (معرفا بالإضافة)، والخبر (نكرة وصفا)، وقد ورد هذا الشكل في أربعة مواضع، هي:

---

[1] الإسراء: 9.

[2] الإسراء: 19

[3] الإسراء: 34.

[4] الإسراء: 47.

[5] الإسراء: 53.

[6] الإسراء: 72.

[7] الإسراء: 82.

[8] الإسراء: 84.

[9] الإسراء: 21.

1-قوله تعالى: {ربكم أعلم بما في نفوسكم}[1].

2-قوله تعالى: {ربكم أعلم بكم}[2].

3-قوله تعالى: {وربك أعلم بمن في السماوات والأرض}[3].

4-قوله تعالى: {فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا}[4]

الشكل الرابع: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (نكرة وصفا).

جاء منه موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ذلك خير وأحسن تأويلا}[5].

النمط الثالث: [المبتدأ معرفة، والخبر (شبه جملة)] وقد ورد هذا النمط في شكلين:

الشكل الأول: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (جارا ومجرورا). لم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة}[6].

الشكل الثاني: المبتدأ (معرفا بال)، والخبر (جارا ومجرورا). ورد منه موضعان، هما:

1-قوله تعالى: {قل الروح من أمر ربي}[7].

2-قوله تعالى: {وقل الحمد لله}[8].

النمط الرابع: [المبتدأ (مصدرا مؤولا)، والخبر (محذوفا وجوبا)] ورد هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا}[9].

النمط الخامس: [الخبر (مقدما)، والمبتدأ (مؤخرا)] وقد ورد هذا النمط في شكلين، هما:

---

[1] الإسراء: 25.

[2] الإسراء:54.

[3] الإسراء: 55.

[4] الإسراء: 84.

[5] الإسراء: 35.

[6] الإسراء: 39.

[7] الإسراء: 85.

[8] الإسراء: .111.

[9] الإسراء: 74.

الشكل الأول: الخبر (اسم استفهام)، والمبتدأ (ضميرا) ولم يرد إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ويقولون متى هو}[1]

الشكل الثاني: الخبر (شبه جملة)، والمبتدأ (معرفا بأل). وقد ظهر هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى].[2]

النمط السادس: [المبتدأ (محذوفا)، والخبر (مظهرا)]. ورد هذا النمط في شكلين:

الشكل الأول: المبتدأ (محذوفا)، والخبر نكرة (وصفا)، قوله تعالى: {يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته}[3].

الشكل الثاني: المبتدأ (محذوفا)، والخبر (شبه جملة جارا ومجرورا)

وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وإن أسأتم فلها}[4]

النمط السابع: [المبتدأ (معرفة)، والخبر (متعددا)] جاء هذا النمط في موضع واحد، حسب **الشكل الآتي:** [المبتدأ (ضميرا) والخبر الأول (معرف بأل)، والخبر الثاني (معرفا بأل)] قوله تعالى: {لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير}[5].

النمط الثامن: [المبتدأ نكرة (مجرورا بحرف جر زائد)، والخبر (جملة)] وجاء هذا النمط على شكلين، هما:

الشكل الأول: المبتدأ (مجرورا بحرف جر زائد)، والخبر (جملة فعلية)

وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وإن من شيء إلا يسبح بحمده}[6].

---

[1] الإسراء: 51.

[2] الإسراء: 110.

[3] الإسراء: 57. أيهم بمعنى الذي، وهو بدل من الضمير في يدعون، والتقدير: الذي هو أقرب. ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، ط2، تحقيق محمد علي البجاوي، بيروت: دار الجيل، 1987م، ص: 825.

[4] الإسراء: 7. أي فالإساءة عليها. فاللام بمعني على ولكن عبر بها لمشاكلة ما قبلها. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ص:19.

[5] الإسراء: 1.

[6] الإسراء: 44، (شيء) مجرور لفظا مرفوعا محلا على أنه مبتدأ، وساغ الابتداء به لتقدم النفي عليه.

الشكل الثاني: المبتدأ (مجرورا بحرف جر زائد)، والخبر (جملة اسمية). لم يظهر هذا الشكل إلا في موضع، هو: قوله تعالى: {وإن من قرية إلا تكن مهلكوها قبل يوم القيامة}[1].

النمط التاسع: [المبتدأ نكرة (عامة)[2]، والخبر (جملة)] وقد ظهر هذا النمط في شكلين، هما:

الشكل الأول: المبتدأ (كل مضافة)، والخبر (جملة اسمية منسوخة بالفعل).

لم يرد هذا الشكل إلا في موضعين، هما:

1-قوله تعالى: {إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا}[3].

2-قوله تعالى: {كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها}[4].

الشكل الثاني: المبتدأ (كل)، والخبر (جملة فعلية مثبتة).

لم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {قل كل يعمل على شاكلته}[5].

النمط العاشر: [المبتدأ (معرفة)، والخبر (محذوفا)] وقد ورد هذا النمط في موضع واحد، حسب الشكل الآتي: [المبتدأ (اسما موصولا)، والخبر (محذوفا)] هو قوله تعالى: {فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة}.[6]

النمط الحادي عشر: [المبتدأ (معرفة)، والخبر (جملة)] وقد ورد في خمسة أشكال، كما يلي:

الشكل الأول: المبتدأ (اسم شرط)، والخبر (جملة الشرط). لم يرد هذا الشكل إلا في ستة مواضع، هي:

---

[1] الإسراء: 58. (قرية) مجرور لفظا مرفوعا محلا على أنه مبتدأ، وساغ الابتداء به لتقدم النفي عليه.

[2] مثل: كل وبعض. قال سيبويه: " وإنما يوضعان في الابتداء، أو يبنيان على اسم أو غير اسم. ينظر: سيبويه: الكتاب، ج2، ص: 115.

[3] الإسراء: 36.

[4] الإسراء: 38.

[5] الإسراء: 84.

[6] الإسراء: 51. الخبر محذوف تقديره (يعيدكم) دل عليه السياق. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ج2، ص: 824.

1-قوله تعالى: {من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه}[1].

2-قوله تعالى: {ومن ضل فإنما يضل عليها}[2].

3-قوله تعالى: {ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا}[3].

4-قوله تعالى: {ومن قتل مظلومة قد جعلنا لوليه سلطانا}[4].

5-قوله تعالى: {فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا}[5].

6-قوله تعالى: {فمن أوتي كتابه بيمنه فأولئك يقرؤون كتابهم}[6].

الشكل الثاني: المبتدأ (اسم شرط)، والخبر (جملة الشرط منسوخة بالفعل).

وقد ورد منه موضعان، هما:

1-قوله تعالى: {من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء}[7].

2-قوله تعالى: {ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى}[8].

الشكل الثالث: المبتدأ (ضميرا)، والخبر (جملة فعلية مثبتة) وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {نحن نرزقهم وإياكم}[9].

الشكل الرابع: المبتدأ (اسم استفهام)، والخبر (جملة فعلية مثبتة) لم يظهر هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {فيقولون من يعيدنا}[10].

الشكل الخامس: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (جملة فعلية مثبتة)

وقد ورد منه موضعان، هما:

---

[1]- الإسراء: 15.

[2]- الإسراء: 15.

[3]- الإسراء:19.

[4]- الإسراء: 33.

[5]- الإسراء: 63.

[6]- الإسراء: 71.

[7]- الإسراء: 18.

[8]- الإسراء: 72.

[9]- الإسراء: 31.

[10]- الإسراء: 51.

1-قوله تعالى: {أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة}[1]

2-قوله تعالى: {فأولئك يقرءون كتابهم}[2].

ثانيا: كان وأخواتها مع الجملة الاسمية

قال المبرد: "اعلم أن هذا الباب إنما معناه: الابتدا". الخبر، وإنما دخلت كان لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك "[3].

وقال سيبويه: "وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[4]."واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة، لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد"[5]. وهذه الأفعال تدل على الزمن دون الحدث[6]. وقد استعمل من هذا الأفعال: كان[7]: وهي تدل على الزمن الماضي غير أنها قد تفيد الماضي المستمر، ليس[8]: وهي أداة نفي فعلية جامدة.

وقد ورد تركيب كان وأخواتها مع الجملة الاسمية حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [كان، واسمها، وخبرها] ورد هذا النمط في أحد عشر شكلا على النحو التالي:

الشكل الأول: كان: اسمها (مظهرا)، وخبرها (مظهرا).

ورد هذا الشكل في ثمانية مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {وكان الإنسان عجولا}[9].

---

[1] الإسراء:57.

[2] الإسراء: 71.

[3] المبرد: المقتضب، ج3، ص:97.

[4] سيبويه: الكتاب، ج1، ص: 45.

[5] ينظر المصدر السابق، ج1، ص: 47

[6] السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص: 290.

[7] الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، ط29، راجع هذه الطبعة ونقحها محمد أسعد النادري، صيدا: المكتبة العصرية، 1994م، ج2ص: 272.

[8] سيبويه: الكتاب، ج 4 ص: 233.

[9] الإسراء: 11.

2-قوله تعالى: {فأولئك كان سعيهم مشكورا}[1].

3-قوله تعالى: {وكان الشيطان لربه كفورا}[2].

4-قوله تعالى: {كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها}[3].

5-قوله تعالى: {وكان الإنسان كفورا}[4].

6-قوله تعالى: {ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا}[5].

7-قوله تعالى: {وكان الإنسان قتورا}[6].

8-قوله تعالى: {إن كان وعد ربنا لمفعولا}[7].

الشكل الثاني: كان اسمها (ضميرا متصلا" ظاهرا)، وخبرها (مظهرا).

ظهر هذا الشكل في أربعة مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين}[8].

2-قوله تعالى: {وقالوا أإذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لمبعوثون خلقا جديدا}[9].

3-قوله تعالى: {قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا}[10].

4-قوله تعالى: كان: لوا إذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لمبعوثون خلقا جديدا}[11].

الشكل الثالث: كان: اسمها (متصلا مستترا)، وخبرها (مظهرا).

ورد هذا الشكل في خمسة عشر موضعا، هي:

---

[1] الإسراء: 19.

[2] الإسراء: 27.

[3] الإسراء: 38.

[4] الإسراء: 67.

[5] الإسراء: 88.

[6] الإسراء: 100.

[7] الإسراء: 108.

[8] الإسراء: 27.

[9] الإسراء: 49.

[10] الإسراء: 93.

[11] الإسراء: 98.

1-قوله تعالى: {ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا}[1].

2-قوله تعالى: {وكان وعدا مفعولا}[2].

3-قوله تعالى: {كان للأوابين غفورا}[3].

4-قوله تعالى: {إن قتلهم كان خطئا كبيرا}[4].

5-قوله تعالى: {ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا}[5]

6-قوله تعالى: {فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا}[6].

7-قوله تعالى: {وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا}[7].

8-قوله تعالى: {كل أولئك كان عنه مسؤولا}[8].

9-قوله تعالى: {إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا}[9].

10-قوله تعالى: {إن عذاب ربك كان محذورا}[10].

11-قوله تعالى: {كان بكم رحيما}[11].

12-قوله تعالى: {ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى}[12].

13-قوله تعالى كان: قرآن الفجر كان مشهودا}[13].

14-قوله تعالى: {وإذا مسه الشر كان يؤوسا}[14].

---

[1] الإسراء: 3.

[2] الإسراء: 5.

[3] الإسراء: 25.

[4] الإسراء: 31.

[5] الإسراء: 32.

[6] الإسراء: 33.

[7] الإسراء: 34.

[8] الإسراء: 36.

[9] الإسراء: 53.

[10] الإسراء: 57.

[11] الإسراء: 66.

[12] الإسراء: 72.

[13] الإسراء: 78.

[14] الإسراء: 83.

15-قوله تعالى: {إن فضله كان عليك كبيرا}[1].

الشكل الرابع: كان: اسمها (متصلا مستترا)، وخبرها (جملة فعلية مثبتة).

لم يرد هذا الشكان: في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء}[2].

الشكل الخامس: كان: اسمها (اسم إشارة)، وخبرها (مظهرا).

لم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {كان ذلك في الكتاب مسطورا}[3].

الشكل السادس: ما (النافية) وكان واسمها (متصلا ظاهرا)، وخبرها (مظهرا).

وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}[4].

الشكل السابع: ما (النافية) وكان واسمها (مظهرا)، وخبرها(مظهرا).

جاء هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما كان عطاء ربك محظورا}[5].

الشكل الثامن: كان: اسمها (متصلا مستترا)، وخبرها الأول وخبرها الثاني.

ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، هي:

1-قوله تعالى: تكون: كان بعباده خبيرا بصرا}[6].

2-قوله تعالى: {إنه كان حليماً غفورا}[7].

3-قوله تعالى: {إنه كان بعباده خبيرا بصيرا}[8].

الشكل التاسع: تكون: اسمها (متصلا ظاهرا)، وخبرها (مظهرا).

---

[1] الإسراء: 87.

[2] الإسراء: 18.

[3] الإسراء: 58.

[4] الإسراء: 15.

[5] الإسراء: 20.

[6] الإسراء: 30.

[7] الإسراء: 44.

[8] الإسراء: 96.

لم يظهر هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا}[1].

الشكل العاشر: فعل الأمر من (كان) المسند إلى واو الجماعة (كن)، واسمها (متصلا) (ظاهرا)، وخبرها (مظهرا).

جاء هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {قل كونوا حجارة أو حديدا}[2].

الشكل الحادي عشر: يكون: اسمها (متصلا مستترا)، وخبرها (مظهرا).

وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {قل عسى أن يكون قريبا}[3].

النمط الثاني: [كان وخبرها (مقدما)، واسمها (مؤخرة)] جاء هذا النمط موزعا حسب الأشكال الآتية:

الشكل الأول: كان: خبرها (شبه جملة)، واسمها (مظهرا). ظهر هذا الشكل في موضعين اثنين، هما:

1-قوله تعالى: {قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا}[4].

2-قوله تعالى: {قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا}[5].

الشكل الثاني: يكون: خبرها (شبه جملة)، واسمها (مظهرا). وقد ورد منه موضعان، هما:

1-قوله تعالى: {أو يكون لك بيت من زخرف}[6].

2-قوله تعالى: {ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل}[7].

---

[1] الإسراء: 25.

[2] الإسراء: 50.

[3] الإسراء: 51.

[4] الإسراء: 42.

[5] الإسراء: 95.

[6] الإسراء: 93.

[7] الإسراء: 111.

الشكل الثالث: تكون: خبرها (شبه جملة)، واسمها (مظهرا). وقد ظهر هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {أو تكون لك جنة من نخيل وعنب}[1].

النمط الثالث: [ليس والخبر (مقدما)، والاسم (مؤخرا)]. لم يرد هذا النمط إلا في موضعين، حسب الشكل الآتي: [ليس وخبرها (شبه جملة)، واسمها (مظهرا)]

1-قوله تعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم}[2].

2-قوله تعالى: {إن عبادي ليس لك عليهم سلطان}[3].

ثالثا: كاد وأخواتها مع الجملة الاسمية:

وهي من نواسخ الابتداء، وتسميتها بأفعال المقاربة على سبيل التغليب وأفعال هذا الباب تعمل عمل كان؛ فترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها. وهذا الفعل يتضمن معنى: قارب[4]، ولم يستخدم من هذه الأفعال في السورة سوى (كاد). ولم يرد إلا في ثلاثة مواضع، وقد اتخذت شكل النمط التالي: [كاد: اسمها (متصلا ظاهرا)، وخبرها (جملة فعلية)].

1-قوله تعالى: {وإن كانوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك}[5].

2-قوله تعالى: {ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا}[6].

3-قوله تعالى: {وإن كانوا ليستفزونك من الأرض}[7].

رابعا: عسى وأخواتها مع الجملة الاسمية

وهي من أفعال الرجاء، تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبرها في الأغلب فعلا مضارعا مسبوقا (بأن)[8]. ولم يرد في سورة الإسراء من هذه الأفعال إلا

---

[1] الإسراء: 91.

[2] الإسراء: 36.

[3] الإسراء: 65.

[4] السيوطي: همع الهوامع، 138.

[5] الإسراء: 73.

[6] الإسراء: 74.

[7] الإسراء: 76.

[8] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج1، ص:3.

(عسى)، وقد ظهر في ثلاثة مواضع واتخذ شكل النمط الآتي: [عسى واسمها، وخبرها]، وقد تشكل هذا النمط في الشكلين التاليين:

الشكل الأول: عسى: اسمها (مظهرا)، وخبرها (مصدرا مؤولا). وقد ظهر هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {عسى ربكم أن يرحمكم}[1].

الشكل الثاني: عسى: اسمها (متصلا مستترا)، وخبرها (مصدرا مؤولا).

وقد ورد هذا النمط في موضعين، هما:

1-قوله تعالى: {قل عسى أن يكون قريبا}[2].

2-قوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا}[3].

خامسا: إن وأخواتها مع الجملة الاسمية

قال سيبويه: "وذلك قولك: إن زيدا منطلق وإن عمرا مسافر، وإن زيدا أخوك وكذلك أخواتها"[4]. وهي من نواسخ الابتداء المشبهة بالفعل[5].ولم يستخدم من هذه الحروف في سورة الإسراء سوى إن: وهي تكون للتوكيد في الجملة الاسمية، وتدخل على المبتدأ والخبر فيصير ما كان مبتدأ اسما لها فتنصبه وما كان خبرا، خبرا لها فترفعه. وهذا هو المعنى الذي جاءت من أجله إن في السورة الكريمة[6].

وأن: وهي من التوكيد كالمكسورة المشددة، إلا أن الفرق بينهما أن هذه مفتوحة وتكون أبدا في موضع اسم مفرد معمولا لغيره، نحو: أعجبني أنك قائم إذ التقدير: أعجبني قيامك[7]. وإن المخففة من الثقيلة: يجوز فيها الإعمال والإهمال، فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة. وإذا

---

[1] الإسراء: 8.

[2] الإسراء: 51.

[3] الإسراء: 79.

[4] سيبويه: الكتاب: ج2، ص:131

[5] السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص: 148

[6] ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص: 37.

[7] المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، ط2، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص: 402.

ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال. ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ[1]. وجاء تركيب إن وأخواتها مع الجملة الاسمية حسب الأنماط الآتية:

النمط الأول: [إن واسمها (ضميرا متصلا)، وخبرها]، وقد ورد هذا النمط حسب الأشكال التالية:

الشكل الأول: إن: اسمها (متصلا)، والخبر (جملة اسمية مثبتة)، ولم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {لنرية من آياتنا إنه هو السميع البصير}[2].

الشكل الثاني: إن واسمها (ضميرا)، وخبرها (جملة اسمية منسوخة بالفعل).

وقد ورد هذا الشكل في ثمانية مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا}[3].

2-قوله تعالى: {فإنه كان للأوابين غفورا}[4].

3-قوله تعالى: {إنه كان بعباده خبيرا بصيرا}[5].

4-قوله تعالى: {ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا}[6].

5-قوله تعالى: {إنه كان منصورا}[7].

6-قوله تعالى: {إنه كان حليمة غفورا}[8].

7-قوله تعالى: {إنه كان بكم رحيما}[9].

8-قوله تعالى: {إنه كان بعباده خبيرا بصيرا}[10].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص: 208.

[2] الإسراء: 1.

[3] الإسراء: 3.

[4] الإسراء: 25.

[5] الإسراء: 30.

[6] الإسراء: 32.

[7] الإسراء: 33.

[8] الإسراء: 44.

[9] الإسراء: 66.

[10] الإسراء: 96.

الشكل الثالث: إن: اسمها (مظهرا)، وخبرها (جملة اسمية منسوخة بالفعل). وقد ظهر هذا الشكل في ثمانية مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين}[1].

2-قوله تعالى: {إن قتلهم كان خطئا كبيرا}[2].

3-قوله تعالى: {وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا}[3].

4-قوله تعالى: {إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا}[4]

5-قوله تعالى: {إن عذاب ربك كان محذورا}[5].

6-قوله تعالى: {إن عبادي ليس لك عليهم سلطان}[6].

7-قوله تعالى: {إن قرآن الفجر كان مشهودا}[7].

8-قوله تعالى: {إن فضله كان عليك كبيرا}[8].

الشكل الرابع: إن: اسمها (مظهرا)، وخبرها (جملة اسمية مثبتة). وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا}[9]

الشكل الخامس: إن: اسمها (اسم إشارة)، وخبرها (جملة فعلية مثبتة). لم يرد إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم}[10].

الشكل السادس: إن: اسمها (مظهرا)، والخبر (جملة فعلية مثبتة).

وقد ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، هي:

---

[1] الإسراء: 27.

[2] الإسراء:31.

[3] الإسراء: 34.

[4] الإسراء: 53.

[5] الإسراء: 57.

[6] الإسراء: 65.

[7] الإسراء: 78.

[8] الإسراء: 87.

[9] الإسراء: 36.

[10] الإسراء: 9.

1-قوله تعالى: {إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر}[1].

2-قوله تعالى: {إن الشيطان ينزغ بينهم}[2].

3-قوله تعالى: {وإذ قلنا لك إن ربك أحاط بالناس}[3].

الشكل السابع: إن: اسمها (ضميرا متصلا)، وخبرها (جملة فعلية مؤكدة). ورد منه ثلاثة مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {إنكم لتقولون قولا عظيما}[4].

2-قوله تعالى: {إني لأظنك يا موسى مسحورا}[5].

3-قوله تعالى: {وإني لأظنك يا فرعون مثبورا}[6].

الشكل الثامن: إن: اسمها (ضميرا متصلا)، وخبرها (جملة فعلية منفية). لم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا}[7].

الشكل التاسع: إن: اسمها (ضميرا متصلا)، وخبرها (مظهرا). وقد ظهر هذا الشكل في موضعين، هما:

1-قوله تعالى: {إنا لمبعوثون خلقا جديدا}[8].

2-قوله تعالى: {إنا لمبعوثون خلقا جديدا}[9].

الشكل العاشر: إن: اسمها (مظهرا)، وخبرها (مظهرا). ورد منه موضع واحد، هو: قوله تعالى: {فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا}[10].

---

[1] الإسراء: 30.

[2] الإسراء: 53.

[3] الإسراء: 60.

[4] الإسراء: 40.

[5] الإسراء: 101.

[6] الإسراء: 102.

[7] الإسراء: 37.

[8] الإسراء: 49.

[9] الإسراء: 98.

[10] الإسراء: 63.

الشكل الحادي عشر: إن: اسمها (اسما موصولا)، وخبرها (جملة الشرط وفعله وجوابه).

وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا تتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا}[1].

النمط الثاني: [أن واسمها، وخبرها]. وقد ظهر هذا النمط في موضع واحد، على النحو التالي: أن: اسمها (اسما موصولا)، وخبرها (جملة فعلية فعلها ماض). قوله تعالى: {أن الذين لا يؤمنون بالآخرة أع، لما لهم عذابا أليما}[2].

النمط الثالث: [أن وخبرها (مقدمة)، واسمها]، لم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، حسب **الشكل التالي**: [أن وخبرها (شبه جملة)، واسمها (مظهرا)]. هو قوله تعالى: {أن لهم أجرا كبيرا}[3].

النمط الرابع: [أن واسمها (ضميرا متصلا)، وخبرها (جملة فعلية فعلها ماض)[4]. وقد ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ذلك جزاؤهم بأنهم كفروا بآياتنا}[5].

النمط الخامس: [إن (المخففة من الثقيلة)، واسمها (ضميرا الشأن) وخبرها (جملة اسمية منسوخة بالفعل)]. ورد منه ثلاثة مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك}[6].

2-قوله تعالى: {وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها}[7].

3-قوله تعالى: {إن كان وعد ربنا لمفعولا}.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية المثبتة

---

[1] الإسراء: 107.

[2] الإسراء: 10.

[3] الإسراء: 9.

[4] الإسراء:98.

[5] الإسراء: 3.

[6] الإسراء: 76.

[7] الإسراء: 108.

الجملة المثبتة: هي التي تحتفظ لصيغتي فعل ويفعل بزمنهما الذي أعطاهما إياه النظام الصرفي فيبقى (فعل) ماضيا ويبقى (يفعل) حالا أو استقبالا بحسب ما يضامه من الأدوات كالسين وسوف، ثم بحسب ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة أي الخلو من معنى الجهة[1]. وقد جاءت دراسة الجملة الفعلية المثبتة في سورة الإسراء على النحو التالي:

أولا: الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم

وهي التي يكتفي فعلها بفاعله[2]. فقال سيبويه: " فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو[3]. وقد وردت هذه الجملة حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (ظاهرا)]، وقد ورد هذا النمط في ثلاثة أشكال، هي: ورد هذا الشكل تسع مرات في ثمانية مواضع، هي:

الشكل الأول: الفعل، والفاعل (مظهرا).

1-قوله تعالى: {فإذا جاء أولاهما}[4].

2-قوله تعالى: {فإذا جاء وعد الآخرة}[5].

3-قوله تعالى: {فحق عليها القول}[6].

4-قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه}[7].

5-قوله تعالى: {تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن}[8].

---

[1] حاسن، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص: 245.

[2] ابن هشام، جمال الدين عبد الله: شرح شذور الذهب. مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، 1994م، ص: 466.

[3] سيبويه: الكتاب، ط1، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، ج1، ص:67.

[4] الإسراء: 5.

[5] الإسراء: 7.

[6] الإسراء: 16.

[7] الإسراء: 23.

[8] الإسراء: 44.

6-قوله تعالى: {إلا أن كذب بها الأولون}[1].

7-قوله تعالى: {جاء الحق وزهق الباطل}[2].

8-قوله تعالى: {فإذا جاء وعد الآخرة جئنا بكم لفيفا}[3]

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (مظهرا مجرورا بحرف جر زائد). وقد ورد هذا الشكل في أربعة مواضع، هي:

1-قوله تعالى: {كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا}[4].

2-قوله تعالى: {وكفى بربك بذنوب عباده خبيرا بصيرا}[5].

3-قوله تعالى: {وكفى برك وكيلا}[6].

4-قوله تعالى: {وكفى بالله شهيدا}[7].

الشكل الثالث: الفعل، والفاعل (مظهرا اسما موصولا) ورد منه موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ضل من تدعون إلا إياه}[8].

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)]. ورد هذا الشكل ثلاثا وثلاثين مرة في ثلاثة وعشرين موضعا، هي:

1-قوله تعالى: {باركنا حوله}[9].

2-قوله تعالى: {وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين}[10].

3-قوله تعالى: {فجاسوا خلال الديار}[11].

---

[1] الإسراء: 59.

[2] الإسراء: 81.

[3] الإسراء: 104.

[4] الإسراء: 14.

[5] الإسراء: 17.

[6] الإسراء: 65.

[7] الإسراء: 96.

[8] الإسراء: 67.

[9] الإسراء: 1.

[10] الإسراء: 4.

[11] الإسراء: 5.

4-قوله تعالى: {إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها}[1].

5-قوله تعالى: {وإن عدتم عدنا}[2].

6-قوله تعالى: {ففسقوا فيها}[3].

7-قوله تعالى: {وأوفوا بالعهد}[4].

8-قوله تعالى: {وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم}[5].

9-قوله تعالى: {ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذكروا}[6].

10-قوله تعالى: {ولوا على أدبارهم}[7].

11-قوله تعالى: {نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك}[8].

12-قوله تعالى: {فتستجيئون بحمده}[9].

13-قوله تعالى: {وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس}[10].

14-قوله تعالى: {فلما نجاكم إلى البر أعرضتم}[11].

15-قوله تعالى: {فيغرقكم بما كفرتم}[12].

16-قوله تعالى: {وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض}[13].

17-قوله تعالى: {وما منع الناس أن يؤمنوا}[14].

---

[1] الإسراء: 7.

[2] الإسراء: 8.

[3] الإسراء: 16.

[4] الإسراء: 34.

[5] الإسراء: 35.

[6] الإسراء: 41.

[7] الإسراء: 46.

[8] الإسراء: 47.

[9] الإسراء: 52.

[10] الإسراء: 61.

[11] الإسراء: 67.

[12] الإسراء: 69.

[13] الإسراء: 83.

[14] الإسراء: 94.

18-قوله تعالى: {قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين}[1].

19-قوله تعالى: {كفروا بآياتنا}[2].

20-قوله تعالى: {لأمسكتم خشية الإنفاق}[3].

21-قوله تعالى: {جئنا بكم لفيفا}[4].

22-قوله تعالى: {قل آمنوا به أو لا تؤمنوا إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا}[5].

23-قوله تعالى: {ويخرون للأذقان يبكون مستترا)، شوعا}[6].

النمط الثالث: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، ورد هذا النمط ثماني وعشرين مرة في ثلاثة وعشرين موضعا، هي:

1-قوله تعالى: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا}[7].

2-قوله تعالى: {يهدي للتي هي أقوم}[8].

3-قوله تعالى: {من اهتدى فإما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها}[9].

4-قوله تعالى: {انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض}[10].

5-قوله تعالى: {فتقعد مذموما مخذولا}[11].

6- قوله تعالى: {فتقعد ملوما محسورا}[12].

---

[1] الإسراء: 95.

[2] الإسراء: 98.

[3] الإسراء: 100.

[4] الإسراء: 104.

[5] الإسراء: 107.

[6] الإسراء: 109.

[7] الإسراء: 1.

[8] الإسراء: 9.

[9] الإسراء: 15.

[10] الإسراء: 21.

[11] الإسراء: 22.

[12] الإسراء: 29.

7- قوله تعالى: {إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر}[1].

8- قوله تعالى: {فلا يسرف في القتل}[2].

9- قوله تعالى: {ولا تمش في الأرض مرحا}[3].

10- قوله تعالى: {أو خلقا مما يكبر في صدركم}[4].

11- قوله تعالى: {إن الشيطان ينزغ بينهم}[5].

12- قوله تعالى: {إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم}[6].

13- قوله تعالى: {وإذ قلنا لك إن ربك أحاط بالناس}[7].

14- قوله تعالى: {قال أأسجد لمن خلقت طينا}[8].

15- قوله تعالى: {قال اذهب فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا}[9].

16- قوله تعالى: {وأجلب عليهم بخيلك ورجلك}[10].

17- قوله تعالى: {وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه}[11].

18- قوله تعالى: {قل كل يعمل على شاكلته}[12].

19- قوله تعالى: {أو تأتي بالله والملائكة قبيلا}[13].

20- قوله تعالى: {أو ترقي في السماء}.[14]

---

[1] الإسراء: 30.

[2] الإسراء: 33.

[3] الإسراء: 37.

[4] الإسراء: 51.

[5] الإسراء: 53.

[6] الإسراء: 54.

[7] الإسراء: 60.

[8] الإسراء: 61.

[9] الإسراء: 63.

[10] الإسراء: 64.

[11] الإسراء: 83.

[12] الإسراء: 84.

[13] الإسراء: 92.

[14] الإسراء: 93.

21- قوله تعالى: {كلما خبت زدناهم سعيرا}[1].

22- قوله تعالى: {وبالحق نزل}[2].

23- قوله تعالى: {ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها}[3].

ثانيا: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى

قال سيبويه: "وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"[4]. فيقول الجرجاني: "إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيد عمرا) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه"[5]، ويصبح اللازم متعديا بسبعة أشياء: الأول همزة النقل، والثاني: تضعيف العين، والثالث: ألف المفاعلة، والرابع: استفعل للطلب أو النسبة للشيء، والخامس: صوغ الفعل على فعلت بالفتح أو أفعل بالضم، والسادس: التضمين، والسابع: إسقاط الجار توسعا[6]. وقد جاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي على النحو التالي:

أ-الفعل المتعدي لمفعول واحد:

لقد تعدى الفعل إلى مفعول واحد مع الجملة الفعلية المثبتة حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (مظهرا) والمفعول. وقد تشكل هذا النمط حسب الأشكال التالية:

الشكل الأول: الفعل، والمفعول (متصلا ظاهرا)، والفاعل (مظهرا).

ورد هذا الشكل في أربعة مواضع، هي:

---

[1] الإسراء: 97.

[2] الإسراء: 105.

[3] الإسراء: 110.

[4] سيبويه: الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج1، ص: 68.

[5] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 153.

[6] ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص: 523-524.

1- قوله تعالى: {أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا}[1].

2- قوله تعالى: {وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه}[2].

3- قوله تعالى: {وإذا مسه الشر كان يؤوسا}[3].

4- قوله تعالى: {وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى}[4].

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (مظهرا)، والمفعول جملة (مقول القول).

لم يرد هذا الشكل إلا في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {إذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا}[5].

2- قوله تعالى: {فقال له فرعون إني لأظنك يا موسى مسحورا}[6].

الشكل الثالث: المفعول (اسم شرط مقدما)، والفعل، والفاعل (مظهرا). وقد ورد هذا الشكل في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ومن يهد الله فهو المهتد}[7].

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول] وقد تشكل هذا النمط حسب الأشكال التالية:

الشكل الأول: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (مظهرا).

ورد منه إحدى وثلاثون مرة في ستة وعشرين موضعا، هي:

1- قوله تعالى: {بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد}[8].

2- قوله تعالى: {ثم رددنا لكم الكرة عليهم}[9].

---

[1] الإسراء: 40.

[2] الإسراء: 67.

[3] الإسراء: 83.

[4] الإسراء: 94.

[5] الإسراء: 47.

[6] الإسراء: 101.

[7] الإسراء: 97.

[8] الإسراء: 5.

[9] الإسراء: 6.

3- قوله تعالى: {فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم، وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة}[1].

4- قوله تعالى: {ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا}[2].

5- قوله تعالى: {أعتدنا لهم عذابا أليما}[3].

6- قوله تعالى: {فمحونا آية الليل}[4].

7- قوله تعالى: {لتبتغوا فضلا من ربكم}[5].

8- قوله تعالى: {ولتعلموا عدد السنين والحساب}[6].

9- قوله تعالى: {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها فسقوا فيها}[7].

10- قوله تعالى: {فضلنا بعضهم على بعض}[8].

11- قوله تعالى: {ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق}[9].

12- قوله تعالى: {ولا تقربوا الزنا}[10].

13- قوله تعالى: {ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق}[11].

14- قوله تعالى: {ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن}[12].

15- قوله تعالى: {وأوفوا الكيل إذا كلتم}[13].

---

[1] الإسراء: 7.

[2] الإسراء: 9.

[3] الإسراء: 10.

[4] الإسراء: 12.

[5] الإسراء: 12.

[6] الإسراء: 12.

[7] الإسراء: 16.

[8] الإسراء: 21.

[9] الإسراء: 31.

[10] الإسراء: 32.

[11] الإسراء: 33.

[12] الإسراء: 34.

[13] الإسراء: 35.

16- قوله تعالى: {لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا}[1].

17- قوله تعالى: {وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا}[2].

18- قوله تعالى: {وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا}[3].

19- قوله تعالى: {انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا}[4].

20- قوله تعالى: {فسينغضون إليك رؤوسهم}[5].

21- قوله تعالى: {يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابة}[6].

22- قوله تعالى: {يوم ندعوا كل أناس بإمامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم}[7].

23- قوله تعالى: {نزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا}[8].

24- قوله تعالى: {قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق}[9].

25- قوله تعالى: {اسكنوا الأرض}[10].

26- قوله تعالى: {قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما ما تدعوا فله الأسماء الحسنى}[11].

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (متصلا ظاهرا). وقد ورد منه خمس عشرة مرة في أربعة عشر موضعا، هي:

1- قوله تعالى: {وأمددناكم بأموال وبنين}[12].

2- قوله تعالى: {وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة}[13].

---

[1] الإسراء: 42.

[2] الإسراء: 45.

[3] الإسراء: 46.

[4] الإسراء: 48.

[5] الإسراء: 51.

[6] الإسراء: 57.

[7] الإسراء: 71.

[8] الإسراء: 95.

[9] الإسراء: 100.

[10] الإسراء: 104.

[11] الإسراء: 110.

[12] الإسراء: 6.

[13] الإسراء: 7.

3- قوله تعالى: {وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}[1].

4- قوله تعالى: {وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه}[2].

5- قوله تعالى: {يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده}[3].

6- قوله تعالى: {وحملناهم في البر والبحر}[4].

7- قوله تعالى: {ورزقناهم من الطيبات}[5].

8- قوله تعالى: {وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك}[6].

9- قوله تعالى: {ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا}[7].

10- قوله تعالى: {ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها}[8]

11- قوله تعالى: {ويسألونك عن الروح}[9].

12- قوله تعالى: {فأغرقناه ومن معه جميعا}[10].

13- قوله تعالى: {وبالحق أنزلناه}[11].

14- قوله تعالى: {وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث}[12].

الشكل الثالث: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (مصدرا مؤولا). جاء هذا الشكل في ثلاثة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها}[13].

---

[1] الإسراء: 24.

[2] الإسراء: 46.

[3] الإسراء: 52.

[4] الإسراء: 70.

[5] الإسراء: 70.

[6] الإسراء: 73.

[7] الإسراء: 74.

[8] الإسراء: 76.

[9] الإسراء: 85.

[10] الإسراء: 103.

[11] الإسراء: 105.

[12] الإسراء: 106.

[13] الإسراء: 16.

2- قوله تعالى: {أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البر}[1].

3- قوله تعالى: {أم أمنتم أن يعيدكم فيه تارة أخرى}[2].

الشكل الرابع: المفعول (مقدما)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، ولم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وكم أهلكنا من القرون من بعد نوح}[3].

الشكل الخامس: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (اسما موصولا). ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد}[4].

2- قوله تعالى: {وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن}[5].

3- قوله تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دونه}[6].

الشكل السادس: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (جملة مقول القول).

وقد ظهر في عشرة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {وقالوا أإذا كنا عظاما ورقاتا أإنا لمبعوثون خلقا جديدا}[7].

2- قوله تعالى: {فسيقولون من يعيدنا}[8].

3- قوله تعالى: {ويقولون متى هو}[9].

4- قوله تعالى: {وإذ قلنا لك إن ربك أحاط بالناس}[10].

5- قوله تعالى: {وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس}[11].

---

[1] الإسراء: 68.

[2] الإسراء: 69.

[3] الإسراء: 17.

[4] الإسراء: 18.

[5] الإسراء: 53.

[6] الإسراء: 56.

[7] الإسراء: 49.

[8] الإسراء: 51.

[9] الإسراء: 51.

[10] الإسراء: 60.

[11] الإسراء: 61.

6- قوله تعالى: {وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا}[1].

7- قوله تعالى: {إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا}[2].

8- قوله تعالى: {وقالوا أإذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لمبعوثون خلقا جديدا}[3].

9- قوله تعالى: {وقلنا من بعده لبني إسرائيل اسكنوا الأرض}[4].

10- قوله تعالى: {ويقولون سبحان ربنا}[5].

النمط الثالث: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول]. وقد تشكل هذا النمط في الأشكال التالية:

الشكل الأول: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (مظهرا).

ورد هذا الشكل خمسة وعشرين مرة في ثلاثة وعشرين موضعا، هي:

1- قوله تعالى:{ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا}[6].

2- قوله تعالى: {ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا}[7].

3- قوله تعالى: {اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا}[8].

4- قوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}[9].

5- قوله تعالى: {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها}[10].

6- قوله تعالى: {من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء}[11].

---

[1] الإسراء: 90.

[2] الإسراء: 94.

[3] الإسراء: 98.

[4] الإسراء: 104.

[5] الإسراء: 108.

[6] الإسراء: 9.

[7] الإسراء: 13.

[8] الإسراء: 14.

[9] الإسراء: 15.

[10] الإسراء: 16.

[11] الإسراء:18.

7- قوله تعالى: {ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا}[1].

8- قوله تعالى: {وقل لهما قولا كريما}[2].

9- قوله تعالى: {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة}[3].

10- قوله تعالى: {فقل لهم قولا ميسورا}[4].

11- قوله تعالى: {إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر}[5].

12- قوله تعالى: {حتى يبلغ أشده}[6].

13- قوله تعالى: {ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر}[7].

14- قوله تعالى: {أأمنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل عليكم حاصبا}[8].

15- قوله تعالى: {فيرسل عليكم قاصفا من الريح}[9].

16- قوله تعالى: {لتفتري علينا غيره}[10].

17- قوله تعالى: {أقم الصلاة لدلوك الشمس}[11].

18- قوله تعالى: {وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا}[12].

19- قوله تعالى: {أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا}[13].

---

[1] الإسراء: 19.

[2] الإسراء: 23. المفعول المطلق هو مفعول الفعل حقيقة. ينظر: ابن كمال باشا: أسرار النحو: تحقيق أحمد حامد، عمان: دار الفكر، ص: 117.

[3] الإسراء: 24.

[4] الإسراء: 28.

[5] الإسراء: 30.

[6] الإسراء: 34.

[7] الإسراء: 66.

[8] الإسراء: 68.

[9] الإسراء: 69.

[10] الإسراء: 73.

[11] الإسراء: 78.

[12] الإسراء: 90.

[13] الإسراء: 92.

20- قوله تعالى: {ولن تؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرأه}[1].

21- قوله تعالى: {أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم}[2].

22- قوله تعالى: {فسأل بني إسرائيل}[3].

23- قوله تعالى: {وابتغ بين ذلك سبيلا}[4].

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (ضميرا متصلا).

ورد هذا الشكل اثنتين وعشرين مرة في عشرين موضعا، هي:

1- قوله تعالى: {عسى ربكم أن يرحمكم}[5].

2- قوله تعالى: {يلقاه منشورا}[6].

3- قوله تعالى: {ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا}[7].

4- قوله تعالى: {ولا تنهرهما}[8].

5- قوله تعالى: {وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}[9].

6- قوله تعالى: {وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها}[10].

7- قوله تعالى: {نحن نرزقهم وإياكم}[11].

8- قوله تعالى: {قل الذي فطركم أول مرة}[12].

9- قوله تعالى: {إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم}[13].

---

[1] الإسراء: 93.

[2] الإسراء: 99.

[3] الإسراء: 101.

[4] الإسراء: 110.

[5] الإسراء: 8.

[6] الإسراء: 13.

[7] الإسراء: 18.

[8] الإسراء: 23.

[9] الإسراء:24.

[10] الإسراء: 28.

[11] الإسراء: 31.

[12] الإسراء: 51.

[13] الإسراء: 54.

10- قوله تعالى: {وتخوفهم ما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا}[1].

11- قوله تعالى: {فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا}[2].

12- قوله تعالى: {وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم}[3].

13- قوله تعالى: {فلما نجاكم إلى البر أعرضتم}[4].

14- قوله تعالى: {أم أمنتم أن يعيدكم فيه تارة أخرى}[5].

15- قوله تعالى: {فيغرقكم بما كفرتم}[6]

16- قوله تعالى: {ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرأه}[7]

17- قوله تعالى: {ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عميا وبكما وصما}[8].

18- قوله تعالى: {فسأل بني إسرائيل إذ جاءهم}[9].

19- قوله تعالى: {فأراد أن يستفزهم من الأرض}[10].

20- قوله تعالى: {وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث}[11].

الشكل الثالث: المفعول (مقدما)، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا). ظهر هذا الشكل في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك}[12].

2- قوله تعالى: {ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه}[13].

---

[1] الإسراء: 60.

[2] الإسراء: 63.

[3] الإسراء: 64.

[4] الإسراء: 67.

[5] الإسراء: 69.

[6] الإسراء: 69.

[7] الإسراء: 93.

[8] الإسراء: 97.

[9] الإسراء: 101.

[10] الإسراء: 103.

[11] الإسراء: 106.

[12] الإسراء: 20.

[13] الإسراء: 97.

الشكل الرابع: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (جملة مقول القول).

وقد ورد في أربعة وعشرين موضعا، هي:

1- قوله تعالى: {فلا تقل لهما أف}[1].

2- قوله تعالى: {وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}[2].

3- قوله تعالى: {قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا}[3].

4- قوله تعالى: {قل كونوا حجارة أو حديدا}[4].

5- قوله تعالى: {قل الذي فطركم أول مرة}[5].

6- قوله تعالى: {قل عسى أن يكون قريبا}[6].

7- قوله تعالى: {وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن}[7].

8- قوله تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دونه}[8].

9- قوله تعالى: {قال أأسجد لمن خلقت طينا}[9].

10- قوله تعالى: {قال أرأيت هذا الذي كرمت علي}[10].

11- قوله تعالى: {قال اذهب فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا}[11].

12- قوله تعالى: {وقل رب أدخلني مدخل صدق}[12].

13- قوله تعالى: {وقل جاء الحق وزهق الباطل}[13].

---

[1] الإسراء: 23.

[2] الإسراء: 24.

[3] الإسراء: 42.

[4] الإسراء: 50.

[5] الإسراء: 51.

[6] الإسراء: 51.

[7] الإسراء: 53.

[8] الإسراء: 56.

[9] الإسراء: 61.

[10] الإسراء: 62.

[11] الإسراء: 63.

[12] الإسراء: 80.

[13] الإسراء: 81.

14- قوله تعالى: {قل كل يعمل على شاكلته}[1].

15- قوله تعالى: {قل الروح من أمر ربي}[2].

16- قوله تعالى: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله}[3].

17- قوله تعالى: {قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا}[4].

18- قوله تعالى: {قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا}[5].

19- قوله تعالى: {قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم}[6].

20- قوله تعالى: {قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق}[7].

21- قوله تعالى: {قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض}[8].

22- قوله تعالى: {قل آمنوا به أو لا تؤمنوا}[9].

23- قوله تعالى: {قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن}[10].

24- قوله تعالى: {وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا}[11].

الشكل الخامس: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (اسما موصولا).

ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم}[12].

---

[1] الإسراء: 84.

[2] الإسراء: 85.

[3] الإسراء: 88.

[4] الإسراء: 93.

[5] الإسراء: 95.

[6] الإسراء: 96.

[7] الإسراء: 100.

[8] الإسراء: 102.

[9] الإسراء: 107.

[10] الإسراء: 110.

[11] الإسراء: 111.

[12] الإسراء: 36.

2- قوله تعالى: {واستفزز من استطعت منهم بصوتك}[1].

3- قوله تعالى: {وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين}[2].

ب-حذف المفعول مع الجملة الفعلية المثبتة:

حذف المفعول مع الأفعال المتعدية لمفعول واحد في عدة مواضع، وقد اتخذت الأنماط التالية:

النمط الأول: [الفعل، والمفعول (محذوفا)، والفاعل (مظهرا)]. وقد ورد هذا النمط في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {ولا تقتلوا النفس التي حم الله إلا بالحق}[3].

2- قوله تعالى: {ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة}[4].

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (محذوفا)[5]. ورد في أحد عشر موضعا، هي:

1- قوله تعالى: {قل لو كان معه آلهة كما يقولون}[6].

2- قوله تعالى: {سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا}[7].

3- قوله تعالى: {أولئك الذين يدعون يبغون إلى ربهم الوسيلة}[8].

---

[1] الإسراء: 64.

[2] الإسراء: 82.

[3] الإسراء: 33.

[4] الإسراء: 39. المفعول محذوف وهو عائد إلى الموصول، والتقدير: ما أوحاه. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص:822.

[5] المفعول محذوف وهو عائد إلى الموصـــول لوجود ما يدل عليه، والتقدير: حرم الله قتلها. أي حرمها من القتل. ينظر: الألوسي: روح المعاني، 69.

[6] الإسراء: 42.المفعول محذوف وهو عائد إلى الموصول، والتقدير: كما يقولونه. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص:82.

[7] الإسراء: 43. المفعول محذوف وهو عائد إلى الموصول، والتقدير: كما يقولونه. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15 ، ص:82.

[8] الإسراء: 57. مفعول (يدعون) محذوف، والتقدير: يدعون الناس إلى الحق. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص: 98.

4- قوله تعالى: {قال أأسجد لمن خلقت طينا}[1].

5- قوله تعالى: {هذا الذي كرمت علي}"[2].

6- قوله تعالى: {واستفزز من استطعت منهم}[3].

7- قوله تعالى: {ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله}[4].

8- قوله تعالى: {ضل من تدعون إلا إياه}[5].

9- قوله تعالى: {وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا}[6].

10- قوله تعالى: {وإن كدوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك}[7].

11- قوله تعالى: {ولئن شئنا لنذهب بالذي أوحينا إليك}[8].

النمط الثالث: [الفعل، والفاعل (متصلا مستتر)، والمفعول (محذوفا). ولم يرد إلا ثلاث مرات في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد}[9].

---

[1] الإسراء: 61. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: خلقته. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص:826.

[2] الإسراء: 62. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: كرمته. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص: 109.

[3] الإسراء: 64. مفعول (استطعت) محذوف، والتقدير: استطعت أن تستفزه. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص:827.

[4] الإسراء: 66. مفعول (لتبتغوا) محذوف، والتقدير: لتبتغوا الربح من فضله. ينظر: الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط5، دمشق: دار ابن كثير، 1996م، ج5 ص: 473.

[5] الإسراء:67. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: تدعونه. ينظر: الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج5 ص: 473.

[6] الإسراء:70. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: خلقناهم. ينظر: الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج5 ص: 476.

[7] الإسراء: 73. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: أوحيناه. ينظر: الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج5، ص: 477.

[8] الإسراء: 86. العائد المحذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير: أوحيناه. ينظر: صالح، بهجت: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج6، ص: 318.

[9] الإسراء: 18. مفعول (نشاء) محذوف، والتقدير: ما نشاء تعجيله له. وكذلك مفعول (نريد) محذوف، والتقدير: لمن نريد تعجيل ما نشاء له. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص: 46.

2- قوله تعالى: {وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون}[1].

ج-الفعل المتعدي لمفعولين:

قال سيبويه: "وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما، وكسوت بشرا الثياب الجديد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: قوله تعالى: {واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا}[2]. وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سمينه... وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان...، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل[3]. لقد تعدى الفعل المتعدي لمفعولين مع الجملة الفعلية المثبتة حسب النمطين التاليين:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعولان]، وقد تشكل هذا النمط كما هو مبين في الأشكال التالية:

الشكل الأول: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (مظهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا). لم يرد هذا الشكل إلا في ستة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {وآتينا موسى الكتاب}[4].

2- قوله تعالى: {وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا}[5].

3- قوله تعالى: {وجعلنا الليل والنهار آيتين}[6].

4- قوله تعالى: {وجلنا آية النهار مبصرة}[7].

5- قوله تعالى: {وآتنا داود زبورا}[8].

---

[1] الإسراء: 59. مفعول (ترسل) محذوف، والتقدير: وما منعنا أن نرسل نبيا حالة كونه ملتبسا بالآيات. ينظر: الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج5، ص: 463.

[2] الأعراف: 155.

[3] سيبويه: الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج1، ص: 71.

[4] الإسراء: 2.

[5] الإسراء: 8.

[6] الإسراء: 12.

[7] الإسراء: 12.

[8] الإسراء: 55.

6- قوله تعالى: {وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها}[1].

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (متصلا ظاهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا). ورد هذا الشكل في ستة مواضع

1- قوله تعالى: {وجعلناه هدى لبني إسرائيل}[2].

2- قوله تعالى: {وجعلناكم أكثر نفيرا}[3].

3- قوله تعالى: {وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه}[4].

4- قوله تعالى: {وإذا لاتخذوك خليلا}[5].

5- قوله تعالى: {إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات}[6].

6- قوله تعالى: {مأواهم جهنم كلما خبت زدناهم سعيرا}[7].

الشكل الثالث: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (شبه جملة)، والمفعول الثاني (مظهرا). ورد هذا لشكل في أربعة مواضع:

1- قوله تعالى: {ألا تتخذوا من دوني وكيلا"}[8].

2- قوله تعالى: {ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا}[9].

3- قوله تعالى: {جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا}[10].

4- قوله تعالى: {وجعلنا على قلوبهم أكن أن يفقهوه}[11].

---

[1] الإسراء: 59.

[2] الإسراء: 2.

[3] الإسراء: 6.

[4] الإسراء: 13.

[5] الإسراء: 73.

[6] الإسراء: 75.

[7] الإسراء: 97.

[8] الإسراء: 2.

[9] الإسراء: 18.

[10] الإسراء: 45.

[11] الإسراء: 46.

الشكل الرابع: الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، وجملة فعلية سدت مسد المفعولين. ولم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وتظنون إن لبثتم إلا قليلا}[1]

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعولان]، واختلفت أشكال هذا النمط لتظهر على النحو الآتي:

الشكل الأول: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (مظهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا). ورد هذا الشكل في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {وآت ذا القربى حقه}[2].

2- قوله تعالى: {ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك}[3].

الشكل الثاني: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (متصلا ظاهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا). ولم يظهر هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ويزيدهم خشوعا}[4].

الشكل الثالث: الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (شبه جملة)، والمفعول الثاني (مظهرا). وقد ورد هذا الشكل في خمسة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {لا تجعل مع الله إله آخر}[5].

2- قوله تعالى: {ولا تجعل مع الله إله آخر}[6].

3- قوله تعالى: {أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا}[7].

4- قوله تعالى: {واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا}[8].

5- قوله تعالى: {وجعل لهم أجلا لا ريب فيه}[9].

---

[1] الإسراء: 52.

[2] الإسراء: 26.

[3] الإسراء: 29.

[4] الإسراء: 109.

[5] الإسراء: 22.

[6] الإسراء: 39.

[7] الإسراء: 40.

[8] الإسراء: 80.

[9] الإسراء: 99.

د-حذف أحد المفعولين:

وردت الجملة الفعلية محذوفة أحد المفعولين، حسب الأنماط الآتية:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (متصلا ظاهرا)، والمفعول الثاني (محذوفا)[1]. وقد ورد هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {لنريه من آياتنا}[2].

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (متصلا ظاهرا)،والمفعول الثاني (محذوفا)]. ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس}[3].

النمط الثالث: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول(اسم إشارة)، والمفعول الثاني (محذوفا) لم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي}[4].

هـ-حذف المفعولين:

وردت الجملة الفعلية محذوفة المفعولين، حسب النمط التالي: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعولان محذوفان]، وقد ورد هذا النمط في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دونه}[5].

2- قوله تعالى: {أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا}[6].

ثالثا: الجملة الفعلية المنفية

هي الجملة المسبوقة بأداة من أدوات النفي، لنفي علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله في زمن معين. قال سيبويه: "إذا قال: فعل فإن نفيه (لم يفعل)، وإذا قال: قد فعل فإن نفية (لما

---

[1] الإسراء: 1.

[2]- حذف مفعول (نري) الثاني لأن من تدل عليه، أي لنريه بعض آياتنا. ينظر: صـــالح، بهجت عبد الواحد: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط2، عمان: دار الفكر، 1998م، ج6، ص: 238.

[3]- الإسراء: 60. المفعول الثاني محذوف. والتقدير أريناكها. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج 15، ص: 105.

[4] الإسراء: 62. المفعول الثاني محذوف تقديره: تفضيله أو تكريمه. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2 ص:826.

[5] الإســـراء: 56. حذف مفعولا الفعل (زعم)، والتقدير: زعمتموهم آلهة. ينظر: صـــافي، محمود: الجدل في إعراب القرآن وصرفه، ط1، مراجعة لينة الحمصي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م، ج 15، ص:57.

[6] الإسراء: 92. حذف مفعولا الفعل (زعمت)، والتقدير: كما زعمت أن ربك إن شاء فعل، فأن واسمها وخبرها سدت مسد المفعولين. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص:198

يفعل)، وإذا قال لقد فعل فإن نفيه (ما فعل)، وإذا قال: هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه (ما يفعل)، وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفية (لا يفعل)، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه (لن يفعل)[1]. والغالب في الجملة الخبرية المنفية هو استعمال المضارع للدلالة على المضي لأنه هو الذي يضام أكثر أدوات النفي[2]. وقد نفيت الجملة الفعلية في سورة الإسراء بالأدوات التالية:

لن[3]: وهي حرف نفي ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، وهي لتأكيد ما تعطيه(لا) من نفي المستقبل.

ما: وهي حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، وتدل على نفي وقوع الفعل في الزمن الماضيما[4]: وهي من الأدوات التي تدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي فيبقى على مضيه وتدخل على الفعل المضارع فتخلصه للحال.[5] وهي تنفي الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي والفعل المضارع، إلا أن نفي الماضي بها قليل.

أـ الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل اللازم:

وردت تراكيب هذه الجملة حسب النمطين الآتيين: النمط الأول: [أداة النفي (لا)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرة)]. وقد ظهر هذا النمط في أربعة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة أعتدنا لهم عذابا أليما}[6].

2- قوله تعالى: {جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا}[7].

3- قوله تعالى: {لأ يلبثون خلافك إلا قليلا}[8].

4- قوله تعالى: {لا يأتون بمثله}[9].

---

[1] سيبويه: الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج3، ص: 135.

[2] حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها. ص: 247.

[3] المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 270.

[4] المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص: 329.

[5] ينظر المصدر السابق، ص: 294.

[6] الإسراء: 10.

[7] الإسراء: 45.

[8] الإسراء: 76.

[9] الإسراء: 88.

النمط الثاني: [أداة النفي (لن)، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)]. جاء هذا النمط في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا}[1].

2- قوله تعالى: {أو ترقي في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه}[2]

ب-الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد:

وردت في ثلاثة أنماط:

النمط الأول: [أداة النفي (لا)، والفعل، والفاعل (مظهرا)، والمفعول] وقد ورد هذا النمط في الآتي: حد، حسب الشكل الآتي: [أداة النفي (لا)، والفعل، والفاعل (مظهرا)، والمفعول (مظهرا). قوله تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى}[3].

النمط الثاني: [أداة النفي، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول]. تشكل هذا النمط في شكلين، هما: الشكل الأول: أداة النفي (لا)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (مظهرا). جاء منه ثلاثة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {ولكن لا تفقهون تسبيحهم}[4].

2- قوله تعالى: {فضلوا فلا يستطيعون سبيلا}[5].

3- قوله تعالى: {لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تخويلا}[6].

الشكل الثاني: أداة النفي (ما)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (متصلا ظاهرا). ولم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما أرسلناك عليهم وكيلا}[7].

---

[1] الإسراء: 90.

[2] الإسراء: 93.

[3] الإسراء: 15.

[4] الإسراء: 44.

[5] الإسراء: 48.

[6] الإسراء: 56.

[7] الإسراء: 54.

النمط الثالث: [أداة النفي، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول]. ورد هذا النمط في صورة واحدة، هي: أداة النفي، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (مظهرا). وفي هذا الشكل تارة مع لن، وأخرى مع لم. وقد ورد ثلاث مرات في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا}[1].

2- قوله تعالى: {وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا}[2].

ج-الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المتعدي لمفعولين:

1-النفي بـ (لا)، جاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين منفية ب (لا) كما هو مبين في النمطين التاليين:

النمط الأول: [لا، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الثاني (شبه جملة)، والمفعول الأول (مظهرا)]. وقد ورد منه موضعان، هما:

1- قوله تعالى: {لم لا تجدوا لكم وكيلا}[3].

2- قوله تعالى: {ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا}[4].

النمط الثاني: [لا، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الثاني (شبه جملة)، والمفعول الأول (مظهرا)، ورد منه ثلاثة مواضع:

1- قوله تعالى: {ثم لا تجد لك علينا نصيرا}[5].

2 - قوله تعالى: {ولا تجد لسنتنا تحويلا}[6].

3- قوله تعالى: {ثم تجد لك به علينا وكيلا}[7].

---

[1] الإسراء: 37.

[2] الإسراء: 111.

[3] الإسراء: 68.

[4] الإسراء: 69.

[5] الإسراء: 75.

[6] الإسراء: 77.

[7] الإسراء: 86.

2- النفي بـ (لن)، نفيت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين ب (لن) في موضع واحد. حسب النمط التالي: [لن، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الثاني (شبه جملة)، والمفعول الأول (مظهرا)]. قوله تعالى: {ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه}[1].

3- النفي بـ (لم)، جاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين منفية بـ(لم) في موضع واحد. كما هو مبين في النمط التالي: [لم، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، وجملة (إن ومعموليها) سدت مسد المفعولين]. قوله تعالى: {أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم}[2].

[1] الإسراء: 97.

[2] الإسراء: 99.

رابعا: الجملة الفعلية المؤكدة

والقصر، الجملة الفعلية في سورة الإسراء باستخدام: نون التوكيد، ولام القسم[1]، والقصر[2]، وقد[3]، والمصدر[4]، وما الزائد[5].

1ـ توكيد الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (مظهرا)، والمصدر]، ولم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير}[6].

النمط الثاني: [لام القسم، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، ونون التوكيد، والمصدر أو ما ينوب عنه]، ورد هذا النمط مرتين، في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا}[7].

النمط الثالث: [المؤكد بالقصر (إنما)، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا). وقد ظهر هذا النمط مرتين في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها}[8].

النمط الرابع: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمصدر أو ما ينوب عنه، ورد هذا النمط ثلاث مرات في ثلاثة مواضع، هي:

---

[1] قال سيبويه: " اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: (والله لأفعلن)، وزعم الخليل أن النون تلزم اللام " ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 3، ص: 121.

[2] وهو: ما يطلق عليه النحويون الاستثناء المفرغ، ينظر سيبويه: الكتاب، ج2 ص: 320. ويسميه البلاغيون القصر وهو إحدى طرق التوكيد. ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 328.

[3] ولا يليها إلا الفعل ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وتأكيد الإثبات بقد يكون الزمن معه للماضي المنتهي بالحاضر. ينظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص: 131، وينظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص :246.

[4] قال سيبويه: "وما يجيء توكيد، وينصب، قوله: سير عليه سيرة، وانطلق به انطلاقا، وضرب به ضربة". ينظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص: 231.

[5] عندما تكون (ما) زائدة فهي لمجرد التوكيد. ينظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 332.

[6] الإسراء: 11.

[7] الإسراء: 4.

[8] الإسراء:15.

1- قوله تعالى: {وسعى لها سعيها}[1].

2- قوله تعالى: {ولا تبذر تبذيرا}[2].

3- قوله تعالى: {ومن الليل فتهجد به نافلة لك}[3].

النمط الخامس: المؤكد بالحصر وقد ورد في شكلين، هما:

الشكل الأول: أداة النفي (إن)، وإلا والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، ولم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وإن من شيء إلا يسبح بحمده}[4].

الشكل الثاني: أداة النفي (إن)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، وإلا وما ناب عن المصدر، لم يرد هذا الشكل إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وتظنون إن لبثتم إلا قليلا}[5].

النمط السادس: [ما الزائدة، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، ونون التوكيد].

ورد هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها}[6].

النمط السابع: [لام القسم، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، ونون التوكيد].

جاء هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك}[7].

النمط الثامن: [لام القسم، والفعل، والفاعل (مظهرا)]. ورد هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله}[8].

2ـ توكيد الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى:

---

[1] الإسراء: 19.

[2] الإسراء: 26.

[3] الإسراء: 79. نافلة: مصدر بمعنى تهجدا؛ ويجوز أن يعرب حالا؛ أي صلاة نافلة. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص:830.

[4] الإسراء: 44.

[5] الإسراء: 52.

[6] الإسراء: 28.

[7] الإسراء: 86.

[8] الإسراء: 88.

أ-الفعل المتعدي لمفعول واحد:

أكدت الجملة ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد، كما يأتي:

أ-المؤكد بـ (المصدر)، جاءت الجملة الفعلية المؤكدة بالمصدر حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (اسما موصولا)، والمصدر]. لم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو:

قوله تعالى: {وليتبروا ما علوا تتبيرا}[1].

النمط الثاني: [الفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (متصلا ظاهرا)، والمصدر]. وقد ظهر هذا النمط في أربعة مواضع، هي:

1- قوله تعالى: {وكل شيء فصلناه تفصيلا}[2].

2- قوله تعالى: {فحق عليها القول فدمرناها تدمير}[3].

3- قوله تعالى: {وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا}[4]

4- قوله تعالى: {ونزلناه تنزيلا}[5].

النمط الثالث: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (متصلا ظاهرا)، وما ناب عن المصدر]، لم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ولا تبسطها كل البسط}[6]

النمط الرابع: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (متصلا ظاهرا)، والمصدر]. وقد ورد هذا النمط ثلاث مرات في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق}[7].

2- قوله تعالى: {وكبره تكبيرا}[8].

---

[1] الإسراء: 7.

[2] الإسراء: 21.

[3] الإسراء: 61.

[4] الإسراء: 70.

[5] الإسراء: 106.

[6] الإسراء: 92.

[7] الإسراء: 80.

[8] الإسراء: 111.

النمط الخامس: [الفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول (مظهرا)، والمصدر]. وقد ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا}[1].

ب- المؤكد بـ(قد)، جاءت الجملة الفعلية مؤكدة ب (قد) في موضع واحد، وكان نمطها على النحو التالي:[قد، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (مظهرا).قوله تعالى: {ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا}[2].

ج- المؤكد بـ (لقد)، وقد وردت الجملة المؤكدة ب (لقد) في موضعين حسب النمط التالي:[لقد، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (مظهرا)

1-- قوله تعالى: {ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض}[3].

2- قوله تعالى: {ولقد كرمنا بني آدم}[4].

د- المؤكد (بالحصر)، ورد منه في سورة الإسراء مع الفعل المتعدي لمفعول واحد ستة مواضع، حسب الأنماط التالية:

النمط الأول: [أداة النفي (لا)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، وإلا والمفعول ضميرا منفصلا). وقد ورد هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا}[5].

النمط الثاني: [أداة النفي (إن)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، وإلا، والمفعول(مظهرا)]. ورد هذا النمط في موضع واحد هو: قوله تعالى:

{إذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا}[6].

النمط الثالث: [الفعل (الذي هو بمعنى النفي)، والفاعل (مظهرا)، وإلا، والمفعول (مظهرا)]. وقد ورد هذا النمط في موضعين، هما:

---

[1] الإسراء: 19.

[2] الإسراء: 33.

[3] الإسراء: 55.

[4] الإسراء: 70.

[5] الإسراء: 23.

[6] الإسراء: 47.

1- قوله تعالى: {فأبى أكثر الناس إلا كفورا}[1].

2- قوله تعالى: {فأبى الظالمون إلا كفورا}[2].

النمط الرابع: [أداة النفي (ما)، والفعل، والمفعول به (اسم إشارة)، وإلا، والفاعل (مظهرا)] لم يرد إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض}[3].

النمط الخامس: [أداة النفي (ما)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (متصلا ظاهرا)، وإلا]. ولم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو:| قوله تعالى: {وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا}[4].

هـ- المؤكدة بـ (ما) الزائدة و(نون التوكيد)، وقد جاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد مؤكدة ب (ما) الزائدة، ونون التوكيد في موضع واحد، حسب النمط التالي:[ما الزائدة، والفعل، و(نون التوكيد)، والمفعول (مظهرا)، والفاعل (مظهرا). قوله تعالى: {إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف}[5].

و- المؤكد بـ (ما) الزائدة، وردت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد في موضع واحد، حسب النمط التالي: [المفعول (مقدمة)، و(ما) الزائدة، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا). قوله تعالى: {أيا ما تدعوا له الأسماء الحسنى}[6].

ز- المؤكد بـ (إن)، و(لام الابتداء) الداخلة على المضارع الواقع خبرا (لأن).

ولم يرد منه إلا موضع واحد، حسب النمط التالي: [إن واللام والفعل والفاعل (متصلا ظاهرا) والمفعول (مظهرا). قوله تعالى: {إنكم لتقولون قولا عظيما}[7].

ح- المؤكد بـ (لام القسم)، و(نون التوكيد). وردت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد مؤكدة بـ (لام القسم)، و(نون التوكيد) في موضع واحد، حسب النمط التالي: [لام القسم،

---

[1] الإسراء: 89. أبي بمعنى النفي. ينظر: الألوسي: روح المعاني، ج15، ص: 168.

[2] الإسراء: 99.

[3] الإسراء: 102.

[4] الإسراء: 105.

[5] الإسراء: 23.

[6] الإسراء:110.

[7] الإسراء:40.

والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، ونون التوكيد والمفعول (مظهرا)). قوله تعالى: {لأحتنكن ذريته إلا قليلا}[1].

خامسا: حذف المفعول مع الجملة الفعلية المؤكدة

جاء المفعول (محذوفا) مع الجملة الفعلية المؤكدة حسب النمطين التاليين:

النمط الأول: [لقد، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (محذوفا)] وقد ورد هذا النمط في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذكروا}[2].

2- قوله تعالى: {ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل}[3].

النمط الثاني: [قد، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول (محذوفا)] ولم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا}[4].

سادسا: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين

أكدت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين كما يأتي:

أ- المؤكدة (بالحصر)، واتخذت الجملة الفعلية المؤكدة بالحصر، شكل الأنماط الآتية:

النمط الأول: [ما (النافية)، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول ضميرا متصلا)، وإلا، والمفعول الثاني (مظهرا). لم يظهر هذا النمط إلا في موضعين، هما:

1- قوله تعالى: {وما يزيدهم إلا نفورا}[5].

2- قوله تعالى: {فما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا}[6].

النمط الثاني: [لا (النافية)، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (مظهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا). وقد ورد هذا النمط في موضع واحد، هو قوله تعالى:

---

[1] الإسراء: 62.

[2] الإســـراء: 41. المفعول محذوف، تقديره: صـــرفنا المواعظ ونحوها. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص:823.

[3] الإسراء: 89.

[4] الإسراء: 77.

[5] الإسراء: 41.

[6] الإسراء: 60.

{ولا يزيد الظالمين إلا خسارا}[1].

النمط الثالث: [ما (النافية)، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (مظهرا)، وإلا، والمفعول الثاني (مظهرا)]. ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس}[2].

النمط الرابع: [ما (النافية)، والفعل، والمفعول الأول (ضميرا متصلا)، والفاعل (مظهرا)، وإلا، والمفعول الثاني (مظهرا)]. ولم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما يعدهم الشيطان إلا غرورا}[3].

النمط الخامس: [ما (النافية)، والفعل، والمفعول الأول (ضمير متصلا)، والمفعول الثاني (مصدرا مؤولا)، وإلا، والفاعل (مصدرا مؤولا)]. وقد ظهر هذا النمط في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون}[4].

النمط السادس: [ما (النافية)، والفعل، والمفعول الأول (مظهرا)، والمفعول الثاني (مصدرا مؤولا)، وإلا، والفاعل (مصدرا مؤولا)]. ولم يرد هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدي إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا"}[5].

ب- المؤكدة ب (لقد)، أكدت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين ب (لقد) في موضع واحد، كما هو مبين في النمط الآتي:[لقد، والفعل، والفاعل (متصلا ظاهرا)، والمفعول الأول (مظهرا)، والمفعول الثاني (مظهرا)] قوله تعالى: {ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات}[6].

ج- المؤكد ب(لام الابتداء). وقد وردت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين مؤكد ب(لام الابتداء) في موضعين، كما هو ظاهر في النمط الآتي: [لام الابتداء (الداخلة على خبر إن)، والفعل، والفاعل (متصلا مستترا)، والمفعول الأول (ضميرا متصلا)، والمفعول الثاني (مظهرا)

---

[1] الإسراء: 82.

[2] الإسراء: 60.

[3] الإسراء: 64.

[4] الإسراء: 59.

[5] الإسراء: 94.

[6] الإسراء: 101.

1- قوله تعالى: {إني لأظنك يا موسى مسحورا}[1].

سابعا: تعالى: {وإني لأظنك يا فرعون مثبورا}[2].

سابعا :الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول

قال ابن السراج: "اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمه حكم الفاعل، فتقول: (ضرب زيد) كما تقول (ضرب زيد)[3]. وقد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به، أو للجهل به، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول، أو تحقيره، أو خوف منه، أو خوف عليه فيستر ذكره، أو إقامة وزن الشعر وإصلاح السجع، فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع، وعمدية، ووجوب تأخير، وامتناع حذف[4]. وجاءت دراسة هذه الجملة على النحو التالي:

أ- الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وقد ناب هذا المفعول عن الفاعل، ولم يرد منه إلا ثلاثة مواضع، في نمط واحد، هو:[الفعل، ونائب الفاعل (متصلا مستترا)] ، على النحو التالي:

1- قوله تعالى: {ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا}[5].

2- قوله تعالى: {فتلقى في جهنم ملوما مذحورا}[6].

3- قوله تعالى: {إذا تتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا}[7].

ب- الفعل المتعدي لمفعولين، وقد ناب الأول عن الفاعل. وقد ورد في موضعين، حسب النمطين التاليين:

---

[1] الإسراء: 101.

[2] الإسراء: 102.

[3] ابن السراج: الأصول في النحو، ج 2ص: 287 .

[4] السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص:262-263.

[5] الإسراء: 33.

[6] الإسراء: 39.

[7] الإسراء: 107.

النمط الأول: [الفعل، ونائب الفاعل (متصلا مستترا)، وقد سد مسد المفعول الأول، والمفعول الثاني (مظهرا)]. ظهر في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم}[1].

النمط الثاني: [الفعل، ونائب الفاعل (متصلا ظاهرا)، وقد سد مسد المفعول الأول، والمفعول الثاني (مظهرا)]. وقد ورد في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا}[2].

ثامنا: الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المبني للمجهول

لم ترد هذه الجملة إلا في موضع واحد، حسب النمط التالي: [أداة النفي (لا)، والفعل، ونائب الفاعل (متصلا ظاهرا)]. قوله تعالى: {ولا يظلمون فتيلا}[3].

تاسعا: الجملة الفعلية المؤكدة ذات الفعل المبني للمجهول

جاءت هذه الجملة مؤكدة عن طريق الحصر، ولم ترد في السورة الكريمة إلا في موضع واحد، كما هو مبين في النمط التالي: [ما، والفعل، ونائب الفاعل (متصلا ظاهرا)، وقد سد مسد المفعول الأول، وإلا، والمفعول الثاني]. قوله تعالى: {وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}[4].

عاشرا: جملة الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج ما بعد "إلا" أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبله[5]، نحو: جاء الطلاب إلا محمدا".والمستثنى قسمان: متصل ومنقطع؛ فالمتصل: أن يكون المستثني بعضا مما قبله[6] أي ما كان من جنس المستثنى منه، نحو: (قدم المسافرون إلا عليا).والمنقطع: ألا يكون المستثني بعضا مما قبله[7]. فالمستثنى ليس من جنس ما استثني

---

[1] الإسراء: 71.

[2] الإسراء: 107.

[3] الإسراء: 71.

[4] الإسراء: 107.

[5] الغلاييني: جامع الدروس العربية، ج3، ص:127.

[6] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص: 212.

[7] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص: 212.

منه، نحو: {فسجد الملائكة كل هم أجمعون إلا إبليس}[1]. وجاءت دراستنا جملة الاستثناء مقتصرة على جملة الاستثناء التامة، أما ما يعرف بالاستثناء المفرغ[2] فقد سبق ذكره في مواضع أخرى من الجملة الفعلية. ووردت جملة الاستثناء المتصل حسب النمط التالي:

المستثنى منه، والأداة، والمستثنى. (استثناء تام موجب). ولم يظهر هذا النمط إلا في موضع واحد، هو: قوله تعالى: {لأحتنكن ذريته إلا قليلا}[3]. أما الاستثناء المنقطع فقد ورد في موضعين حسب النمط الآتي: المستثنى منه، والأداة، والمستثنى.

1- قوله تعالى: {وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس}[4].

2- قوله تعالى: {وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه}[5].

---

[1] الحجر: 30-31.

[2] هو أن يتفرع سابق (إلا) لما بعدها بأن يعرب الاسم الواقع بعد إلا إعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها

[3] الإسراء: 62.

[4] الإسراء: 61.

[5]- الإسراء: 67. هو استثناء منقطع، وقيل: هو متصل خارج على أصل الباب. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص: 827.

خاتمة

خاتمة:

تبين موضوع "**التراكيب الخيرية في سورة الإسراء بين البلاغة والتداولية**" توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

1- تبين من خلال الإحصاء أن الجملة الخبرية استعملت في السورة الكريمة بنسبة تفوق الجملة الإنشائية، بصورة واضحة وجلية، وقد غلب استعمال الجملة الفعلية على الجملة الاسمية.

2- جاءت دلالات التقديم والتأخير متسقة في السورة مع سياقاتها النظمية، التي أدت إلى دلالات بلاغية كالعناية، والاهتمام، والاختصاص، وقد تنوعت هذه الظاهرة لتشمل تقديم الخبر، والفاعل، والمفعول به.

3- رصدها البحث بوضوح قدرة اللغة العربية على التعبير عن الزمن بكل دقائقه وحيثياته التي يمكن للأحداث والأفعال أن تشغلها؛ فقد وردت معظم الدلالات الزمنية للأفعال في سورة الإسراء موافقة لاستعمال هذه الأفعال؛ سواء في صيغتها الصرفية أم في السياق النحوي بمساعدة القرائن اللفظية أو المعنوية.

4- أن مباحث البلاغيين في التركيب الخبري، كان بمعنى القضية، التي يشترك فيها التركيب الخبري والإنشائي على حد سواء. وبعبارة أخرى فإن البلاغيين في مباحث التراكيب الخبرية كانوا وظيفيين، يلتقون مع النظريات والمدارس الوظيفية كحلقة براغ والنحو الوظيفي عند سيمون ديك.

5- كان مذهب البلاغيين أن الخبر أصل للإنشاء، ولذلك كانوا يؤولون العبارات الإنشائية بعبارات خبرية، فأولوا حرف النداء بـ "أدعو"، وحرف الاستفهام بـ"أستفهم"، وما شابه ذلك من التأويلات. أما التداوليون فقد ساروا في الاتجاه المعاكس وذهبوا إلى تغليب الجانب الإنجازي للعبارات الخيرية، منكرين التقسيم القديم للأقوال بحسب الأغراض إلى خير وإنشاء واستطاعوا أن يستوعبوا العبارات الخيرية في الإنشاء تغليبا لما تحويه من أفعال إنجازية.

6- البلاغة العربية لا تهتم كثيرا بفصل المعاني الوظيفية عن المعاني السياقية، بخلاف التداولية التي تبحث المعاني الوظيفية في النظريات الوظيفية كمدرسة براغ والنحو الوظيفي، وتبحث المعاني السياقية في نظرية الأفعال الكلامية ونظرية المحادثة.

7- هناك بعض الجوانب الإيجابية التي تفوق فيها البلاغيون على التداوليين المحدثين، من ذلك استيعابهم الظواهر الشكلية في التحليل الوظيفي؛ فقد أوجد البلاغيون بابا وظيفيا مستقلا لكل باب من أبواب البنية التحويلية، كأغراض الذكر والحذف، وأغراض التقدم والتأخير، وأغراض التعريف والتنكير، واستطاعوا أن يعللوا كل ذلك تعليلا تداوليا، بخلاف التداوليين المحدثين، الذين لا يزالون يستبعدون منجزات النظريات الشكلية من النظرية الوظيفية، ولم يدركوا حتى الآن ما أدركه البلاغيون من التلازم بين الشكل والمضمون في التحليل اللغوي.

وفي الختام، لا ندعي لهذا البحث الكمال، فالكمال لله وحده، والله من وراء القصد.

قـائمة

المصـادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1-القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

2-ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط 3، 2004م.

3-ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط2، دار الرفاعي، الرياض،1404 هـ/1984، ج1.

4-ابن فارس أبو الحسين، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، 1414هـ 1993م.

5- ابن قتيبة أبو محمد عبد الله ، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط2، بيروت، 1420هـ/1999م.

6- القاهرة، الجوزية، بدائع الفوائد، مكتبة ابن تيمية، د.ط، د.ت، القاهرة، ج2.

7- ابن هاشم، أبو محمصيدا،الله ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرالفتح،ا، بيروت، د.ط، 1992م، ج1.

8- ابن جني أبو الفتح ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، 1952م، ج1.

9- ابن الأثير ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائرعمان،ب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، ط2 ، الرياض ، 1404 هـ/ 1984 م.

10- ابن كمال باشا، أسرار النحو: تحقيق أحمد حامد، عمان ، دار الفكر، د.ت.

11- ابن وهب أبو الحسين ،البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969م.

12- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : دار الفكر، 1985م، ج1.

13- ابن السراج، محمد بن سهل : الأصول في النحو، ط3، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1996م، ج1.

14- ابن هشام، جمال الدين عبد الله، شرح شذور الذهب. مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت : دار الفكر، 1994م.

15- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

16- بهجت عبد الواحد ، الإعراب المفصـــل لكتاب الله المرتل، ط2، عمان ، دار الفكر، 1998م.

17- بن طالب عثمان بن طالب، البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات،تونس، فيفري 1986م الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المطبعة العصرية، تونس، 1986م.

18- بروان، و.يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ/ 1997م.

19- بركة عبد الغني محمد، مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة وا، 1989ملحديث، دار الطباعة المحمدية، ط1409،1هـ/1989م

20-الجرجاني،عبد القاهر، دلائل الإعجاز،علق عليه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1413هـ/1992م.

21- الجرجاني، الشـريف محمد بن علي، الإشـارات والتنبيهات، تحقيق عبد القادر حسـين، دار النهضة مصر، د. ط، د. ت، القاهرة.

22- الجرجاني عبد القاهر، الجمل في النحو، شـرح ودراسـة وتحقيق يسـري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1410هـ / 1990م.

23 - دك الباب جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة خليل، دمشق،1989م.

24- درويش، أحمـد، النص البلاغي في التراث العربي والأوروبي، دار غريـب، القـاهرة، 1998م.

25- الطبطباني، طالب سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، دط، الكويت.

26-محمود شاكر الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، ط المنيرية، دار ، 1405هلتراث العربي، مج15، د. ت.

27-المبرد، أبو العباس، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2 ،1405هـ / 1985م .

28-السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

29-القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1999م، القاهرة.

30- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1407هـ/ 1986م.

31- ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية، نشر مشترك بين جامعة منوبة والمؤسسات العربية للتوزيع، ط1، تونس ،2001م.

32- التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996م، ج1.

33- السيد، عبد الحميد دراسات في اللسانيات العربية- التراكيب النحوية والتداولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، د. ط، عمان، الأردن، 1424هـ /2003م، 34- ليتش جيفري ليتش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، تحرير ن. يكولنج ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله حميدان، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود 1999م، مج1.

35- -نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 2002م.

36- عبد الرحمان طه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، ط3، 2000.

37- الشريف محمد صلاح الدين، تقديم علم الاتجاه البرغماتي، ضمن الكتاب "أهم المدارس اللسانية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس،ط1، 1986م.

38- فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، 1996م.

39- اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والمصرفية، مؤسسة الرسالة، ط2،، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

40- القاضي محمد، الخبر في الأدب العربي دراسة في السردية العربية، منشورات كلية الآداب منوبة، ط1، ، تونس، 1419هـ /1998م.

41 الفارسي أبو على حسين ، الإيضاح ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبعة دار التأليف بمصر، 1389هـ / 1969م.

42- المبرد أبو العباس ، المقتضب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ / 1999م، ج2.

43- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكر شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت،ط1، 1985م .

44- الفارابي، أبو نصر، العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتاب،1976م.

45- سيبوية، أبو بشر عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 2 ،1977م، ج1.

46- رضي الدين، الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فاريونس، ط2، 1996م، بنغازي، ليبيا،ج1.

47- الشاوش محمد ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية – تحليل نحو النص، منشورات جامعة منوبة، ط1، تونس، 2001م، ج2.

48- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.

49- كريدي محمد عبد الرحمان، نظرات في البلاغة والإسناد، شركة دار الصفا للطباعة، د.ط، القاهرة، 1402هـ / 1982م.

50- السيوطي، الهوامش في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، د، ط 1394هـ/ 1975م، الكويت، ج1.

51- السبكي، عروس الأفراح، ضمن شروط التلخيص، دار البيان العربي، ط 4، 1412هـ/ 1992.

52- ثعلب أبو العباس ، قواعد الشعر، شرحه وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط1، 1367هـ/1948م.

53- التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، مطبعة العطايا بمصر، د ت.

54- الدسوقي، محمد بن محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازلي، ضمن شرح التلخيص، دار البيان العربي، ط4، 1412هـ/ 1992م ج1.

55- المغربي ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط3، 1412هـ /1992م، ج1.

56-السيوطي عبد الرحمان، الإتقان في علوم القرآن، تعليق محمد شريف بكر، مكتبة المعارف، ط1، 1407هـ/ 1987م، ج2.

57- الوعر مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،ط1 ،1987.

58- الزمخشري أبو القاسم محمود ، المفصّل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت،د،ت، ج1.

59- صحراوي مسعود، التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهر" الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، ط1، 2005م، بيروت.

60- العبيدان موسى مصطفى عبد القادر، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصّصاته، دار إسراء للطباعة، ط1، 1414هـ.994م.

61- المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة دار الهلال، المغرب.

62- المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985م/1405هـ.

63- المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة الدار البيضاء، ط1، 1406هـ/1986م.

64- المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ،منشورات عكاظ،1989م.

65_- الرازي فخر الدين محمد ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهر، ط1، 1989م.

66- السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1403،1هـ/1983م.

67 - علوي، يحي بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت،د.ط، 1400هـ/1980م،ج1.

68- الكفوي، أبو البقاء أيوب،الكليات –معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط1141،2هـ/1992م.

69- صوفية، محمد مصطفي، المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، ليبيا،ط1.

70-- حسان ، تمام ، الأصول، دراسية إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب د.ط، 1425 هـ /2004م،القاهرة.

71- أبو موسى محمد، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1399هـ / 1979م.

72- المبرِّد، المقتضـــب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت،1963م، ج2.

73- العبيدان، موســـى بن مصـــطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصـــوليين، د.ط، ط1، 2001.

74- السيوطي، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت : دار البحوث العلمية، 1979م،ج1،ج2.

75- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : التبيان في إعراب القرآن، ط2، تحقيق محمد علي البجاوي، بيروت : دار الجيل، 1987م.

76- الغلاييني، مصـــطفى : جامع الدروس العربية، ط29، راجع هذه الطبعة ونقحها محمد أسعد النادري، صيدا : المكتبة العصرية، 1994م، ج2.

77- المرادي، الحسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني، ط2، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت : دار الآفاق الجديدة، 1983م.

78- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

79- ســـيبويه : الكتاب، ط1، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1999م، ج1.

80- صـــافي، محمود ، الجدل في إعراب القرآن وصـــرفه، ط1، مراجعة لينة الحمصـــي، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1986م.

81- الرماني، أبو الحسـن، معاني الحروف، ط2، تحقيق عبد الفتاح، سـليم شـلبي، جدة ، دار الشروق، 1981م.

82- دايك، فان دايك، النص والسياق – استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنين، دار إفريقيا الشرق، (د.ت) الدار البيضاء.

83- المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإســـلامي، بيروت،1993م.

84-أرمينكو، فرنسواز،المقاربة التداولية، الأصوليين،علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط،1996م.

الدوريات:

85- صحراوي، مسعود، الأفعال الكلامية عند الأصوليين ، مجلة الدراسات اللغوية،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج6، ع2، الرياض، 2004م.

86- هاليداي، وظائف اللغة، ترجمة محمود نحلة، اللسان العربي، ع54، ديسمبر،2002م.

87- الحاج صالح، عبد الرحمان، الأسس العلمية في اللغة العربية، مجلة اللسانيات، يصدرها المجلس الأعلى للغة –الجزائر– العدد3.

88- أحمد يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر،ع 3، الكويت.

89-أنور محمد سامي، اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، 1985م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع 1989،22م.

90- نحلة، محمود أحمد، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، محلة الدراسات اللغوية، مج1، ع1، محرم ربيع – الأول 1420هـ/ أبريل – يونيو 1999م.

91- صحراوي، مسعود صحراوي ، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، محلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج5، ع1، الرياض 2003 .

92- العجمي، فالح بن شبيب، الربط الذرعي في النص العربي، أبحاث اليرموك، سلسة الآداب واللغويات، مج12، ع1، 1994.

93- المهيري، عبد القادر، مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، حوليات الجامعة التونسية، ع 11، ، تونس ،1974.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة ..... أ–د

الفصل الأول

العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية

المبحث الأول: تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة واللسانيات التداولية 06

أولا: البلاغة 06

أ–مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا 06

ب ـ أقسام البلاغة 07

جـ ـ الأسس التي قامت عليها البلاغة 07

د ـ البلاغة وعلاقتها بالحقول اللغوية الأخرى 10

ثانياً: اللسانيات التداولية (pragmatics) 11

أ ـ مفهومها لغة واصطلاحا 11

ب ـ مصطلحات التداولية 12

ج ـ تاريخ التداولية 12

د ـ التداولية ودراسة اللغة 14

ثالثا: العلاقة بين البلاغة والتداولية 16

الفصل الثاني

التراكيب الخبرية بين: البلاغة ونظرية الأفعال الكلامية

المبحث الأول: مفهوم الخبر لغة واصطلاحا 21

أولا ـ الخبر لغة..... 21
ثانيا: الخبر اصطلاحا..... 21
أ–الخبر النحوي..... 21
ب–الخبر البلاغي..... 23
ثالثا: الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي..... 25
أ–ازدواجية دلالة الخبر عند سيبويه..... 25
المبحث الثاني: تقسيم الكلام في البلاغة العربية..... 30
أولا: آراء البلاغيين في تقسيم الكلام..... 30
أ–الخبر أصل للإنشاء..... 30
ب–الخبر قسيم للإنشاء..... 33
ج–التقسيم الثنائي..... 34
د–التقسيم الثلاثي..... 35
هـ–التقسيم الرباعي فأكثر..... 36
ثانيا: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في البلاغة..... 36
أ–التمييز بحسب قبول الصدق والكذب..... 36
ب–التمييز بحسب المطابقة النسبية الخارجية..... 36
ج–التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج..... 37
المبحث الثالث: تقسيم الكلام في نظرية الأفعال الكلامية..... 38
المبحث الرابع: موازنة بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية في تقسيم الكلام..... 43
أولا: الأفعال الكلامية بين البلاغة العربية والتداولية..... 44
ثانيا: الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي بين سيرل والبلاغيين..... 44
ثالثا: معايير التصنيف للأقوال بين سيرل والبلاغيين..... 45

الفصل الثالث

بنية التراكيب الخبرية بين البلاغة واللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: بنية التركيب الخبري في التراث اللغوي.....49
أولا: التركيب الخبري مفهومه ومصطلحاته.....49
ثانيا: أنماط التركيب الخبري في التراث اللغوي.....53
1-العلاقات التركيبية.....54
2-العلاقات التداولية.....54
المبحث الثاني: معيار تقسيم الجملة لدى اللغويين.....55
أولا: دلالة الجملة الاسمية والفعلية عند اللغويين.....58
ثانيا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري عند اللغويين.....59
1-الوظائف التداولية للمسند والمسند إليه.....60
2- الإسناد مفهومه ووظيفته في التركيب الخبري.....61
ثالثا: الإسناد في الجملة الخبرية والإنشائية.....62
رابعا: مخصصات الإسناد.....65
المبحث الثالث: عناصر التحويل ودورها الوظيفي في التركيب الخبري عند اللغويين.....66
1-التقديم والتأخير.....66
2-الحذف.....66
المبحث الرابع: بنية التركيب الخبري في اللسانيات الوظيفية.....68
أولا: الخبر والتركيب الخبري في الدرس اللساني الحديث.....68
1-الخبر في اللسانيات الحديثة.....68
أ-المفهوم النحوي.....68
ب-المفهوم التداولي.....68

2-التركيب الخبري في اللسانيات الحديثة.....69
أ- المدرسة البنيوية.....69
ب-المدرسة التحويلية.....69
ج - المدارس الوظيفية والتداولية.....70
ثانيا: منظور الاتجاه الوظيفي في التحليل اللغوي.....70
ثالثا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري عند مدرسة براغ.....75
1-المنظور الوظيفي للجملة عند ماثسيوس.....75
2-ترتيب المسند والمسند إليه لدى مدرسة براغ.....75
3-دينامية الاتصال (communicative-dynamism) عند جان فرباس.....76
المبحث الخامس: الوظائف التداولية للتركيب الخبري في النحو الوظيفي.....77
أولا: المبادئ الأساسية للنحو الوظيفي.....77
ثانيا: الوظائف التداولية للتركيب الخبري في النحو الوظيفي.....79
1-الوظائف التداولية والحالات الإعرابية في النحو الوظيفي.....79
المبحث السادس: المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية.....80
أولا: المقارنة بين البلاغة العربية ومدرسة براغ الوظيفية.....82
ثانيا: المقارنة بين البلاغة والنحو الوظيفي.....83

الفصل الرابع

التراكيب الخبرية ووظائفها من حيث الدلالة بين: البلاغة والتداولية

المبحث الأول: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية.....86
أولا: طرق دلالة الألفاظ على المعاني عند البلاغيين.....86

ثانيا: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية في البلاغة.....89
1-الوظيفة الأساسية للتركيب الخبري.....90
2-الإثبات والنفي وانحصار فائدة الخبر فيهما.....90
3-أقسام الخبر باعتبار التخصيص.....93
ثالثا: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة المجازية في البلاغة.....94
رابعا: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية.....96
أ-المجاز العقلي.....96
ب-الكناية.....97
خامسا: وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية.....99
1-التعريض.....99
2-التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء.....100
المبحث الثاني: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في التداولية الحديثة.....107
أولا: الدلالة الحرفية والدلالة السياقية في التداولية الحديثة.....107
ثانيا: الأفعال الإنجازية الحرفية للتركيب الخبري في التداولية.....108
ثالثا: الأفعال الإنجازية غير المباشرة للتركيب الخبري في التداولية.....109

الفصل الخامس

التراكيب الخبرية في سورة الإسراء

المبحث الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر.....114
أولا: جملة المبتدأ والخبر.....115
ثانيا: كان وأخواتها مع الجملة الاسمية.....121
ثالثا: كاد وأخواتها مع الجملة الاسمية.....126
رابعا: عسى وأخواتها مع الجملة الاسمية.....126

خامسا: إن وأخواتها مع الجملة الاسمية..... 127
المبحث الثاني: الجملة الفعلية المثبتة..... 131
أولا: الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم..... 132
ثانيا: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى..... 137
أ-الفعل المتعدي لمفعول واحد..... 137
ب-حذف المفعول مع الجملة الفعلية المثبتة..... 149
ج-الفعل المتعدي لمفعولين..... 151
د-حذف أحد المفعولين..... 154
هـ-حذف المفعولين..... 155
ثالثا: الجملة الفعلية المنفية..... 155
أـ الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل اللازم..... 156
ب-الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المتعدي لمفعول واحد..... 157
ج-الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المتعدي لمفعولين..... 158
رابعا: الجملة الفعلية المؤكدة..... 159
1ـ توكيد الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم..... 159
2ـ توكيد الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى..... 161
أ-الفعل المتعدي لمفعول واحد..... 161
خامسا: حذف المفعول مع الجملة الفعلية المؤكدة..... 164
سادسا: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين..... 165
سابعا: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول..... 166
ثامنا: الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل المبني للمجهول..... 167
تاسعا: الجملة الفعلية المؤكدة ذات الفعل المبني للمجهول..... 168
عاشرا: جملة الاستثناء..... 168

خاتمة..... 170
قائمة المصادر والمراجع..... 173
فهرس المحتويات..... 182

الملخص:

الدراسة عبارة غن مقاربة بين البلاغة العربية القديمة واللسانيات التداولية المعاصرة في التراكيب الخبرية في سورة الإســراء، على مســتوى أنماطها وأشــكالها البنيوية، التي تعكس وظائفها، بغية الوقوف على المفارقات الدلالية والتداولية، التي تنتج عن علاقة البنية بقواعد اللغة من جهة، والسياق من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: تركيب خبري، إسناد، الإسراء، تداولية، بلاغة، دلالية، فعل إنجازي، سياق، بنية، وظيفة، إحصاء.

Résumé :

Cette recherche est une approche comparative entre la rhétorique arabe classique et la linguistique pragmatique contemporaine ayant pour objet d'étude les procédés de "Khabar[1] ou la phrase informative" dans sourate "Al-Isra ou Le voyage nocturne " au niveau de leurs types et de leurs formes structurales qui en reflètent les fonctions. Ce travail vise l'identification des différentes nuances sémantiques et pragmatiques qui résultent, d'une part, de la relation entre la structure et les règles grammaticales de la langue et, d'autre part, du contexte.

Mots clés: *Procédé de "Khabar ou la phrase informative", "Isnad[2] ou l'attribution", Sourate Al-Isra ou Le voyage nocturne , pragmatique, rhétorique, signification, acte illocutoire, contexte, structure, fonction, statistiques.*